الجمهورية اللبنانية
مجلس وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجلسة الاولى

محضر اجتماع عمل
لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الزراعية

بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٧٢ عقد في بيت مري اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الزراعية .

وقد ترأس معالي وزير الزراعة الاجتماع وحضره كل من السادة :

— الاستاذ فؤاد البزري	المستشار الفني لرئاسة الجمهورية
— عن وزارة التصميم العام	الدكتور ريمي شامي
— عن وزارة الموارد المائية والكهربائية	المهندس محمد فواز المهندس نبيه نحاس
— عن وزارة الزراعة	الدكتور مصطفى زيدان المهندس سليم مكارم المهندس انطوان معوض المهندس كميل قبع
— عن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	الدكتور سليم مقصود المهندس شكري شماس
— عن مصلحة الابحاث العلمية الزراعية	الدكتور جوزف هراوي الدكتور احمد عثمان الدكتور جان رزق
— عن مكتب الفاكهة اللبنانية	السيد سيريل بسترس
— عن مكتب الحبوب والشمندر السكري	السيد ايلي توما
— عن مكتب الانتاج الحيواني	السيد فؤاد بك سلام الدكتور سلطان حيدر
— عن مكتب الحرير	السيد روبير كرم
— عن المشروع الاخضر	الدكتور مالك بصبوص المهندس هشام الحاج المهندس ميشال خزامي

افتتح معالي وزير الزراعة المهندس كمال خوري الاجتماع في تمام الساعة التاسعة وبعد ان رحب بالحضور عرض اهداف الاجتماع بانه على ضوء الخطة السداسية للانماء التي اقرها مجلس الوزراء مؤخرا . فان الانماء الزراعي يستوجب التنسيق وتضافر الجهود بين مختلف الادارات العامة والمصالح المستقلة المعنية بشؤون الزراعة والري وذلك للخروج بخطة عمل مشتركة غايتها توفير الجهود وتركيزها لتحقيق الخطة الزراعية .

وشدد على ضرورة التنسيق منعا لهدر الجهود والاموال بحيث يكون العمل ضمن خطة متماسكة الحلقات تقوم ضمنها كل ادارة بالعمل الموكل اليها من خلال الاطار العام للخطة ومن خلال واقع المزارع اللبناني للنهوض بهذا القطاع ولتحقيق التوازن مع القطاعات الاخرى .

ثم عرض معالي الوزير الخطوط الكبرى لسياسة انماء القطاع الزراعي والخطة الواجب اعتمادها على ان تحدد بوضوح :

- اهمية ودور القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني .
- التدابير والاجراءات التي يجب ان تتخذها الدولة في ضوء هذه الاهمية من النواحي التنظيمية والمالية والفنية . (ربطا كلمة الوزير) .

ثم تكلم الاستاذ فؤاد البرزى

فاثنى على اجتماع الاجهزة المعنية للتنسيق فيما بينها ووضع مخططات عمل مشتركة بحيث تجتمع جهود كافة الادارات المعنية مما يؤدى الى انجاح المشاريع الموضوعة ويمنع ضياع الجهود .

ونوه باثر التنسيق والتعاون بين مختلف الادارات في المشاريع الجارية في منطقة البقاع اذ ادى الى اعطاء نتائج طيبة .

ودعى الى مزيد من التعاون والتنسيق .

. . . /. . .

ثم بوشـــر بجدول الاعمال :

الموضـــوع

الـــرى :

فاعطيت الكلمة لمدير عام التجهيز المائي والكهربائي المهندس محمد فواز الذى قدم عرضا اجماليا لمشاريع الرى الحالية والمرتقبة . واوضـــح ان هناك مشاريع رى صغيرة واخرى كبيرة .

مشاريع الرى الصغيرة :

تبين انها تبلغ حوالي مئة مشروع موزعة في بعض المناطق وانهـــا ترى حوالي ٢٠٠٠ هكتار . كما ان هناك ٥٠٠٠ هكتار مروية حول نقـــاط المياه وان ٢٦٠٠٠ هكتار مروية جزئيا رى ربيعي يستمر الرى فيها حتـــى حزيران او آب .

وعن نشاط ادارته في هذا المجال انها قامت باكساء اقنيـــة ترابية لمنع تسرب المياه ويقدر الوفر من ٣٠ ـ ٣٥ ٪ من كميات المياه المستعملة تكاليف الاكساء اللازمة من آلان ولنهاية المشروع تبلغ ٢٦ مليون ليرة لحظـــت الخطة السداسية ١٢ مليون بمعدل مليونين كل عام .

مشاريع الرى الكبيرة :

- مشروع رى البقاع الشمالي :

اوضح ان تصريف نهر العاصي يبلغ ٩ـ١٤ م٣ في الثانية وان كمية المياه المنسابة في لبنان يبلغ ٤٠٠ مليون م٣ وان النهر يبلغ قمة التصريف في شهرى ايار وحزيران وان استثمار هـــذه المياه يستوجب اتفاق بين لبنان وسوريا للاتفاق على توزيـــع المياه .

مشاريع الرى الموضوعة لهذه المنطقة تلحظ رى ٦٠٠٠ هكتار .

- ٤٠٠٠ في منطقة القاع
- ٢٠٠٠ في منطقة الهرمل

المرحلة الاولى من المشروع ترى ٤٠٠ هكتار منهـــا ٢٥٠٠ هكتار في القاع و ١٥٠٠ هكتار في الهرمل وذلك بانسياب المياه بطريق الجاذبية وليس بالضخ .

ويلحظ المشروع انشاء سد تحويلي وليس تجميعي وسيتـــم الرى بطريقة الاقنية الجاهزة والمكشوفة وليس بالرش وذلك بعـــد الاخذ بعين الاعتبار مناخ المنطقة الجافة .

المرحلة الاولى يبلغ تكاليفها ٣٣ مليون ليرة .

اصبحت الدراسة جاهزة للتلزيم وتجرى حاليا معاملات الضم والفرز انما يتوجب الوصول الى اتفاق مع سوريا حول نسبة توزيـــع المياه وتأمين الاعتمادات اللازمة باعتبار انه يتوفر حاليا ٢١ مليـــون ويلزم ١٢ مليون اخرى لتغطية التكاليف .

الموضـــوع

الـــرى :

مشروع رى منطقة بشار :

- تقسم المنطقة الى ثلاثة اقسام :

١- جنوب نهر البارد مساحتها ٨٠٠ هكتار مروية منذ زمن طويل ولكنها تستهلك كمية كبيرة من المياه ١٢٠٠ ليتر في الثانية يتوجب التوفير فيها .

وسيصار الى تنظيم الرى فيها

٢- المنطقة الواقعة بين نهر عرقه والنهر البارد ١٥٠٠ هكتار تروى من نهر البارد . قامت وزارة الموارد بتنفيذ القسم الاول وسيصار الى استثماره سنة ١٩٧٣ .

٣- المنطقة الواقعة شمالي نهر البارد (٥٠٠٠ هكتار)

١٠٠٠ هكتار مروية جزئيا بواسطة سيلان المياه السطحي .

كما قام الافراد بحفر آبار جوفية ومشاريع صغيرة حول كل بئر .

يلحظ المشروع ادخال المنطقة في مشروع رى نهائي .

قامت الادارة بحفر ٢٠ بئر للتجربة ووضع نموذج رى رياضي بنتيجته قدرت المياه ٣٢ مليون م٣ وهذه الكمية غير كافية لرى المنطقة .

لتأمين الكمية الكافية هناك امكانيات قيد الدرس

- انشاء سد على احد انهر لبنان الشمالي كلفته ٣٠ مليون ليرة .
- استثمار طبقة مياه جوفية على حدود السهل اذا كانت كمية المياه الجوفية كافية .

كما يجرى درس طريقة الرى التي ستعتمد بالرش او الرى السطحي اذا كانت الكمية الجوفية كافية .

النقطة الثانية قيد الدرس هي اعتماد الرى بالرش او الرى السطحي .

وسيصار الى انهاء مخطط للرى خلال ثلاثة اشهر .

.../...

الموضـــــوع

الـــــرى :

مشروع رى الكورة زغرتا :

باشرت الوزارة من ٣ سنوات بوضع مخطط عام للرى من شكا الى النهر الكبير خلال الدراسة تبين امكانية رى ٧٠٠٠ هكتار في منطقة زغرتا ـ الكـوره انما الصعوبة هي في ايجاد المياه اللازمة للمشروع .

النهر الوحيد في المنطقة هو نهر عصفور يمكن انشاء سد عليـــــه انما مياهه غير كافية .

لنهر الجوز امكانات كبيرة للتصريف ولكن لا توجد امكانية خزن .

امام هذا الواقع قررت الوزارة انشاء سد على مجرى نهر عصفور وملء السد من نهر ابو علي او الجوز .

ووضعت دراسة فتبين ان جر المياه من نهر ابو علي يسبب انعكاسات اقل على الاقتصاد لان تحويل نهر الجوز يوقف معمل نهر الجوز .

وقد اقرت الدراسة على هذا الشكل :

سعة السد المقرر انشاؤه ٣٢ مليون متر مكعب .
التكاليف ٦٦ مليون
سيقدم الاهالي ٢٦ مليون بشكل استصلاح اراضي ومغروسات مدة تنفيذ المشروع ١٢ او ١٣ سنة تبدأ سنة ١٩٧٢ مدة ٧ سنوات كانت كافية ولكن تقـــرر السير بسرعة معتدلة للتأكد من قيام المزارعين باستصلاح اراضيهم وللتآلف مـــع برامج الرى والزراعة الجديدة للمنطقة .

الزراعات المقترحة :

- الحمضيات ٤٠ ٪ من كامل مساحة الارض
- زيتون المائدة
- زراعات سنوية

لحظ للمشروع ٤٠ مليون ليرة موزعة على ٦ سنوات اعدت الحكومة مشروع قانون لذلـــك .

مشروع رى نموذجي :

ثم اشار الى مشروع رى نموذجي ستقوم به الوزارة بالتعاون مع المشـــروع الاخضر ومصلحة الابحاث العلمية .

المشروع سيقام على مساحة ٤٠ هكتار لاجراء التجارب قررت الدولة استملاكها .

ستتولى وزارة الموارد مع المشروع الاخضر اعداد المشروع ثم يسلم الـــى مصلحة الابحاث العلمية .

وتتحمل وزارة الموارد على توفير الاعتمادات اللازمة .

.../...

الموضـــــوع

الـــــرى :

ثم خلص المهندس فواز الى طلب مزيد من التعاون بين مختلـــف الادارات .

فدعا المشروع الأخضر لزيادة الاستصلاح في مناطق مشاريـــــع الرى نظرا لمردودها الاقتصادى الاكبر .

ودعى مصلحة الابحاث التي قامت باجراء دراسة عن كمية الميـــاه اللازمة للرى في البقاع وزغرتا والبقيعة .

ودعى استمرار وزيادة المساعدة كما دعى الى اجراء الدراسة مع مراعاة ظروف المناخ .

وبحقل الارشاد الزراعي دعا وزارة الزراعة للاهتمام بوجود المزارعين بصورة متواصلة مع المزارعين .

بعد العرض الذى قدمه مدير عام التجهيز المائي والكهربائي تكلم معالي الوزير مشيرا الى ضرورة التعاون بين الادارات لانجاح مثل هذه المشاريع فعلى سبيل المثال مشروع رى الكورة – زغرتا يستوجب تسليف المزارعين لاستصلاح اراضيهم وان يتولى المشروع الأخضر هذا العمل ويستوجب تبادل معلومات بيـن الادارات لتحديد المساحات الواجب استصلاحها والاموال اللازمة . لذلـــك ودعى المشروع الى التركيز على الاراضي المروية مع تأمين الاراضي الزراعية لها .

كما دعى الى الضرورة بان تكون المشاريع متكاملة لجهة الـــرى واستصلاح الاراضي وتأمين الطرقات الزراعية ودراسة انواع الزراعات الملائمة ومـــن ثم صيانتها الامر الذى يستدعي تضافر جهود وزارة الموارد والمشروع الأخضـــر ووزارة الزراعة ومصلحة الابحاث العلمية .

ثم طلب تشكيل لجنة للتنسيق والمتابعة ووضع خطة لكافـــــة الاجتماعات ووضع تخطيط مسبق واستباق الاحداث . كما طلب توطيد علاقـــــة المزارع بمختلف الادارات بحيث يكون المزارع على اطلاع على سير المخططات والمشاريع المرضوعة وموعد تنفيذها والمردود المرتقب كما طلب وضع دليل زراعي يوضح للمزارع الجهة والادارة التي يتجه اليها لمساعدته في مختلف النشاطات الزراعية .

ثم تولى الدكتور سليم مقصود نائب رئيس مجلس ادارة مصلحة الليطاني والسيد شكرى الشماس مدير عام مصلحة الليطاني عرض مشاريع المصلحة .

وقد اشار السيد شماس ان مهام المصلحة تتناول :

- التجهيز الكهربائي
- مياه الرى
- مياه الشرب

واشار الى ان اكثر الجهود صرفت في الماضي على اعمال التجهيز الكهربائي وان الاجهزة الفنية المتوفرة للمصلحة بغالبيتها للكهرباء .

.../...

الـــــرى :

ثم شرح مشاريع الرى التابعة للمصلحة :

مشروع البقاع الجنوبي :

المنطقة تمتد من بحيرة القرعون الى حدود رياق (٢٤٨٠٠ هكتار) من اصلها ٢٣٠٠٠ هكتار تجهز فعليا للرى ومنها ٥٠٠٠ هكتار تغمرها المياه تحتاج لتصريف .

يحتاج المشروع الى رى واعادة تنظيم رى لان ١٦٠٠٠ هكتار هـــي مروية حالية .

تقنين المياه اللازم كما قدره البنك الدولي هو ٦٠٠٠ م٣ للهكتـار .

واشار الى ان دخل المزارعين سيرتفع من ٣٨ مليون ليرة الى ٦٩ مليون وستمكنهم من التحول من الزراعات الشتوية الى زراعات افضل .

واشار الى صعوبات هيكلية منها :

- قضايا الحقوق على المياه
- والتجفيف .

واشار الى البنك الدولي سيساهم :
٣٠ ٪ من المشاريع المدنية و ٩٠ ٪ من التجهيزات المتحركة

ولانجاح المشروع شدد على العناصر التالية :

- التعميم الزراعي Information & Formation
- خلق مراكز للتجارب الزراعية وليس للابحاث
- معاونة فنية لارشاد المزارع

مشروع رى لبنان الجنوبي :

اشار الى ان المشروع لم يزل في طور الدراسة العامة واشار الى ان المياه اللازمة متوفرة المساحة التي ستروى تبلغ ٣٣ الف هكتار والرى ستم علـــى منسوب ٨٠٠ متر .

وقد وضعت وزارة الموارد مخطط مبدئي .

كما استعانت الادارة بخبراء برنامج الامم المتحدة للانماء والمشروع يستلزم بعض الوقت والمصلحة جادة لاختصار المدة .

مشروع الرى النموذجي في صيدا :

مساحته ١٢٠٠ هكتار

تواجه المشروع مشكلة الكلس الفعال ودعى الى اجراء الدروس اللازمة لحلهـــــا .

الموضـــــوع

وخلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ باشرت المصلحة بدرس منطقة عكار بناء لطلب وزارة الموارد المائية والكهربائية ، وقد انتهت هذه الدراسة والمصلحة قيد انهاء دراسة حاجة المزروعات الى مياه الري في المنطقة المذكورة (مساحة هذه المنطقة ٢٠ الف هكتار) .

واخيرا قامت المصلحة ايضا بناء لطلب وزارة الموارد المائية والكهربائية اينما بدرس منطقة الكورة ـ زغرتا ومساحتها ١٢٠٠٠ ومنطقة البقاع الجنوبي ومساحتها ٣٠٠٠٠ وقد انهت هذه الدراسات مؤخرا .

كما وان المصلحة قائمة ايضا بانهاء دراسة شاملة لكافة الاراضي اللبنانية سنضعها ضمن الخطة السداسية .

كلمة الدكتور احمد عثمان :

وتكلم الدكتور احمد عثمان فقال :

ان اهم المشكلات التي تعترض المشاريع الانمائية ومشاريع الري بصورة خاصة في مرحلتها الاولى هي دراسة تفصيلية للتربة من حيث صلاحيتها للري وللزراعات الملائمة ومن ثم لكميات المياه اللازمة لها بالنسبة لكل زراعة وكيفية توزيع هذه المياه زمنيا .

يدخل في ذلك دراسة المناخ والظروف المحلية .

ان هذه الدراسات للتربة وللري تبتدئ قبل المشروع ، وعلينا تحضير المشروع ومتابعة اعماله والقيام بالتعديلات اللازمة عند التنفيذ وعند حصول اية مشكلة زراعية قد تنتج عن الرقابة او الاوضاع الاقتصادية مثلا : تعديل في الزراعات ومتطلبات الاسواق المحلية والخارجية .

.../...

التصنيع الزراعي
المنتجات الزراعية

ثم تولى الكلام مدير عام وزارة الزراعة بالوكالة الدكتور مصطفى زيدان فعرض المنتجات الزراعية القابلة للتصنيع : وهي الشمندر ـ الفستق العبيد ـ والتبغ .

بالنسبة للشمندر المساحة المزروعة ٢٢٠٠ هكتار تعطي ١٣ الف طن من السكر في حين ان حاجة البلد تبلغ ٥٥ الف طن .

فستق العبيد المساحة المزروعة ٣٢٠٠ هكتار تنتج ٧٠٠٠ طن تستهلك للاكل .

اما الكميات اللازمة للمصبرات مستورد من الخارج .

ثم عرض قضية التسميد فاشار الى وجود فوضى في هذا المجال لجهل المزارعين ولاعتماد تجار الادوية الزراعية ترويج بضائعهم دون رقابة كافية .

ثم تكلم معالي الوزير فطلب التشدد في رقابة صحة نوعية النصوب التي توزعها دائرة وزارة الزراعة . وضرورة اخضاع المشاتل الخاصة للرقابة وذلك لتمكين المزارعين من التأكد من نوعية النصوب القابلة للتسويق ولمنع انتشار الامراض والافات الزراعية .

وقرر تأليف لجنة لدرس الموضوع من كافة جوانبه وعهد الى الدكتور زيدان بهذه المهمة .

ثم تكلم الدكتور حبوس فطلب معرفة سياسة الدولة بالنسبة لزراعة التبغ وسن سياسة واضحة بهذا الشأن بالاشتراك مع وزارة المالية .

واشار الى انه يجب تحسين نوعية التبغ الذي يزرع في لبنان وخاصة الاصناف الاميركية المرغوبة تجاريا واقترح ان تقوم مصلحة الابحاث بالتجارب لتحسين النوعية وعلى تصنيع التبغ وخاصة التجفيف .

وبالنسبة للتسميد نبه الى انه سنواجه مشكلة في المستقبل بالنسبة للاراضي المستصلحة والتي جرى خلط طبقات التربة فيها مما اوجد نقصا في المواد العضوية الامر الذي يستدعي تأمين الكميات اللازمة من السماد العضوي واشار الى انشاء معمل لحساب بلدية بيروت لتحويل النفايات الى اسمدة تبلغ طاقة انتاج المعمل ٧٥ الف طن .

وبالنسبة للمكافحة لفت النظر الى الاهمية الكبرى للمكافحة البيولوجية بدلا عن الكيمائية منعا للاضرار الصحية .

ثم تكلم عضو اللجنة الادارية للمشروع الاخضر المهندس هشام الحاج فاشار انه من اصل المساحة التي يستصلحها المشروع الاخضر سنويا يوجد ٢٠٠٠ هكتار يجب غرسها بالنصوب حسب الانواع التالية :

٥٠٠ هكتار حمضيات	١٥٠ الف غرسة
٥٠٠ هكتار زراعات مختلفة (صيفية)	١٥٠ الف نصبة
٤٠٠ هكتار زيتون	١٢ الف نصبة
٤٠٠ هكتار كرمة	٢٤٠ الف نصبة
١٠٠ هكتار تفاح وفستق وغيره	٦٠ الف نصبة .

الموضوع

(تابع) التصنيع الزراعي
المنتجات الزراعية

واشار الى انه يجب تأمين الكميات اللازمة لغرس هذه الاراضي وبالتالي توجيه المزارع للزراعة القابلة للتسويق، وطلب تعيين الجهة التي ستقوم بانتاج ما يعادل نصف مليون شتلة سنويا .

فتكلم معالي وزير الزراعة واشار ان مصلحة الابحاث العلمية هي المؤهلة لاجراء الابحاث في هذا المجال على ان تتولى وزارة الزراعة الانتاج .

وطلب عقد اجتماع عمل في الاسبوع المقبل يضم وزارة الزراعة ومصلحة الابحاث العلمية والمشروع الاخضر والمعنيين بشؤون الري لوضع مخطط عمل بهذا الموضوع .

ثم تكلم الدكتور بصبوص فشدد على اهمية الدراسات الاقتصادية الزراعية لتحديد مسح شامل للاسواق الحالية والمرتقبة لتحديد الزراعات ذات المردود الاقتصادي والقابلة للتسويق، واشار الى انه لدى المشروع الاخضر جهاز خاص لهذه الغاية .

فطالب معالي الوزير من المشروع الاخضر استمرار هذا الجهاز الاقتصادي وتقويته لما لهذا الموضوع من اهمية على القطاع الزراعي ككل .

ثم اقترح الدكتور بصبوص اتخاذ قرار حكومي بانشاء جهاز تنسيقي برئاسة معالي وزير الزراعة وجهاز تنفيذي يضمه معهد يضم اختصاصيين لبحث الامور الاقتصادية ويرفع مقترحاته الى اللجنة التقريرية لتبت بها .

فطالب الخبير تقديم توصية بهذا الشأن باقرب وقت وشدد على خطورة هذا الامر لما له من [illegible] على المردود الزراعي

على ان تشترك في تقديم التوصية وزارة الزراعة والمشروع الاخضر ومكتب القمح ومصلحة الابحاث ومكتب الانتاج الحيواني ومكتب الفاكهة وبين فيها تقدير للحاجات والامكانات .

الانتاج الحيواني

محضر اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الزراعية

جلسة بعد الظهر
بتاريخ ٢/٣/٧٢

افتتحت الجلسة الساعة الثالثة والنصف

اعطيت الكلمة لمدير مكتب الانتاج الحيواني الدكتور سلطان حيدر :

فاشار الى ان مخصصات مكتب الانتاج الحيواني التي لحظت في الخطة السداسية غير كافية للقيام بالمشاريع الملتاة على عاتق المكتب ثم عرض خطة العمل للانتاج وشدد على ضرورة التنمية العلفية بحيث تكفي الانتاج الحيواني :

ودعى الى تأمين الكميات الكافية من الحيوانات واشار الى ان عدد الابقار الحلوب يتضاءل في لبنان في حين ان الاستهلاك قد ازداد .
وان مشروعا قد وضع لاستيراد ٢٠ الف بقرة حلوب .

بالنسبة للحوم دعى الى اعطاء قروض لتنمية تربية الحيوانات .
ودعى الى تشجيع التسويق الداخلي لتصريف الفائض من البيض واشار الى ان تخفيض كلفة الانتاج يكون بتخفيض كلفة العلف .

فتكلم معالي الوزير :
فبين ان مشكلة الانتاج الحيواني هامة وخطرة بحيث اصبح هذا الانتاج هامشيا بالنسبة للقطاع الزراعي .
وشدد على ان الاهمية تقع في الدرجة الاولى بتخفيض كلفة الانتاج وتأمين العلف بكلفة رخيصة ليصل الانتاج امام اي محاولة اغراقية من الخارج كما هو الحال بالنسبة للبيض وطلب توجيه المزارعين لتغيير طريقة تربية الحيوانات وشدد على ضرورة :

- المحافظة على اسعار اللحوم
- حفظ صحة الحيوانات
- تأمين الاعلاف بكلفة رخيصة

وحذر الوزير من تنفيذ مشروع استيراد الابقار الحلوب دون مخطط دقيق ودون مراعاة ما يقوم به القطاع الخاص بهذا المجال .

ثم قرر الوزير اجراء جلسة عمل مستقلة لقضايا الانتاج الحيواني .

ثم تكلم الدكتور بسوم فاشاد ان المشروع يشجع المزارعين على بناء مزارب للحيوانات واقترح ان يتم مكتب الانتاج بوضع تصميم مزرب نموذجي لاعتماده من المزارعين .

وبالنسبة للعلف دعى الى وضع سعر تشجيعي لزراعة العلف وشراءه من قبل مكتب الانتاج او مكتب المقح وثم يصار الى اعادة بيعه من المزارعين .

واقترح ادخال العلف ضمن مشروع دوار الشمس ثم تكلم الاستاذ فؤاد البزري فدعى الى البدء بمشروع لاستيراد ابقار للحليب بصورة مصغرة لدراسة امكانات المشروع على ان يصار الى توسيعه في المستقبل .

اختتمت الجلسة في تمام الساعة السادسة والنصف على ان تستأنف في اليوم التالي /

اجتمـــــاع عمل لتحديد الخطوط العريضة

للسياسة الزراعيـــــــة

٣ و ٤ اذار ١٩٧٢

محضـــــر الاجتمـــــاع

المحتـــويـــــات

١ — مقـــــدمة

٢ — كلمة معالي وزير الزراعة المهندس كمال خورى

٣ — التجهيزات الريفية : مشاريع الرى

٤ — توسيع الرقعة الزراعية — استصلاح الاراضي

٥ — الابحاث العلمية

٦ — الانتاج النباتي

٧ — الانتاج الحيواني

٨ — الحيازة الزراعية

٩ — الاحراج والثروة الطبيعية

١٠ — صيانة الحمـــى

١١ — تجميل الطرق والقـــرى

١٢ — الصيد البحـــرى

١٣ — التشريع والقـــوانين

١٤ — التعـــاونيات

١٥ — الطرق الزراعيـــة

١٦ — المكتـــبة

١٧ — التســـويـق

١٨ — الدراسات الاقتصادية

١٩ — التصنيـــع

٢٠ — انتـــاج الحرير

٢١ — التنظيم والبناء الريفي

٢٢ — منـــاقشة عامـــة

التـــوصيات

— مستند رقم ١ — برنامج العمل

— مستند رقم ٢ — لائحة المشتركين

— مستند رقم ٣ — كلمة معـــالي الوزير

١ — مقـــــدمة

بعد اقرار خطة التنمية السداسية من قبل الحكومة وتأكيدا لحسن تطبيقها دعى معالي وزير الزراعة الى عقد اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة للخطة الزراعية ولتوزيع المهام وتنسيق اعمال مختلف الادارات التي لها علاقة مباشرة باعمال تنمية القطاع الزراعي .

وهدف الاجتماع الى خلق جو من التعاون والانفتاح بين مختلف المعنيين وذلك رغبة في توحيد الجهود وتنسيق العمل بغية تحقيق سياسة زراعية متوازنة تأتي بالمنفعة الاكيدة على المزارع اللبناني خاصة وعلى الاقتصاد اللبناني عامة .

وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون عن جميع الادارات المعنية (مستند رقم ٣) وناقشوا المواضيع التي وضعت على جدول الاعمال (مستند رقم ٢)

ونتج عن هذا الاجتماع توصيات اولية اقرها معالي وزير الزراعة .

٢ــ افتتح معـــالي وزير الزراعة المهندس كمال خورى الاجتماع في تمام الســـاعة التاسعة والربع وبعد ان رحب بالحضور عرض اهداف الاجتماع وبين انه على ضوء الخطة الســـداسية للانمـــاء التي اقرها مجلس الوزراء مؤخرا، يجب ان تتولى وزارة الزراعة تنسيق اعمـــالها ووضع البرامج الواضحة ليصار الى تنفيذ الخطة على اسس علمية واضحة •

وتطرق الى الاجهزة التي تهتم بالزراعة فاشار الى وجوب تطويرها بحيث تصبح قادرة على التحرك بالرغم من الضوائق القائمة حاليا والناتجة عن الروتين الادارى •

واشار معـــالي الوزير الى ضرورة السعي الى توفير انتاج متوازن يؤدى الى تلبيـــة اكثرية الحاجات المحلية كما يمكن من تصديـــر الفائض في مختـــلف الانتاجات الى الاســـواق الخـــارجية •

واوضح معالي الوزير الى ان "عملنا يجب ان يكون سلسلة متماسكة وان القول الصحيـــح والاخلاص يجب ان يكونا رائدانا لتحقيـــق الاهداف المشتركة • وان الهدف الاكبـــــر لنا ليس بتحقيق النجاحات المنفردة بل يكمن بقيمة الانتـــاج الزراعي الشامل • وان التـــوافـــق بين جميع المصالح المعنية ضروري جدا وان الجهود يجب ان تتضافر وتتحد نوايا واهـــــداف كل فريق لخلق جو ملائم لنمو الافكار يسمح بتحقيق الهدف الذى نسعى جميعا اليه "•

ثم عرض معـــالي الوزير الخطوط الكبرى لسياسة انمـــاء القطـــاع الزراعـــــي (مستند رقم ٣) •

وتكلم الاستاذ فؤاد البزري فاثنى على اجتماع الاجهزة المعنيـــــة للتنسيـــــق فيما بينها ووضع مخططات عمل مشتركة بحيث تجتمع جهود كافة الادارات المعنية مما يؤدى الى انجاح المشاريع الموضوعة ويمنع ضياع الجهود • ونوه باثر التنسيق والتعـــاون بين مختـــلف الادارات في المشاريـــــع الجارية في منطقـــة الهرمل الذى ادى الى اعطـــــاء نتائج طيبة ودعى الى مزيد من التعاون والتنسيـــــق ٪

../...

٣ــ مشـــاريع الرى

المهنـــدس محمد فواز

عرض مدير عام التجهيز المائي والكهربائي المهندس محمد فـــواز مشاريع الرى الحالية والمرتقبة التي تقوم بها وزارته واوضح ان هناك مشاريع رى صغيرة واخرى كبيرة •

١) مشاريع الرى الصغيرة:

تبين انها تبلغ حوالي مئة مشروع موزعة في بعض المناطق واتما تروى حوالي ٢٠٠٠ هكتارا واشار الى ان هناك ٥٠٠٠ هكتار مروية حول نقاط المياه كما يوجد ٢٦٫٠٠٠ هكتار مروية جزئيـــا (رى ربيعي يستمر الرى حتى حزيران او تموز) •

وتكلم عن نشاط ادارته في هذا المجال فاشار الى انها قامت باكساء اقنية ترابية لمنع تسرب المياه وقدر الوفر الحاصل بـ ٣٠ ــ ٣٥٪ من كميـــات المياه المستعملة وتكاليف الاكساء اللازمة من الآن ولنهاية المشروع تبلـــغ ٢٦ مليون ليرة لحظت منها الخطة السداسية ١٢ مليون ليرة بمعدل مليونين كل عام •

٢) مشاريع الرى الكبيرة:

آــ مشروع رى البقاع الشمالي

اشار الى انه يمكن الاستفادة من مياه نهر العاصـــي المنتظمة الغزيرة ، انما استثمار هذه المياه يستوجب عقـــد اتفاق بين لبنان وسوريا لتنظيم توزيعها بين البلدين ، واشار الى ان مشاريع الرى المقررة لهذه المنطقة تلحظ رى ٦٠٠٠ هكتارا تقريبا • وبين ان الدراسات الموضوعة لحظت اقامـــة سد تحويلي على مجرى النهر ، وان المشروع اصبح جاهـــزا للتلزيم وتجرى حاليا معاملات الضم والفرز • انما يتوجب اولا الوصول الى اتفاق مع سوريا حول نسبة توزيع المياه وتأمين الاعتمادات اللازمة باعتبار انه يتوفر حاليا ٢١ مليون ليرة ويلزم ١٢ مليون ليرة اضافية لتغطية تكاليف المرحلة الاولى •

ب ــ مشروع رى منطقة عكار

تقسم المنطقة الى ثلاثة اقسام:

١ ــ منطقة جنوب نهر البارد وتبلغ مساحتها ٨٠٠ هكتار تقريبا • ان هذه المنطقة مروية منذ زمن بعيد انما هناك كميات من المياه تذهب هدرا بسبب سوء استعمالها وبالتالي فان الخطة تقضي بتنظيم الرى للحصول على وفر في المياه واستعمالـــهـــا لزيادة المساحات المزروعة •

../...

٣ـ مشاريع الري
(تابع)

المهندس محمد فواز

٢ـ المنطقة الواقعة بين نهر عرقة ونهر البارد ومساحتها ١٥٠٠ هكتار تقريبا . وتقوم الوزارة حاليا بتنفيذ القسم الاول من مشروع الري الملحوظ لها والذي يعتمد على استثمار مياه نهر البارد .

٣ـ المنطقة الواقعة شمالي نهر البارد ومساحتها ٥٠٠٠ هكتارا وبينما تروى مياه السيلان السطحي نحو ١٠٠٠ هكتار يعتمد المزارعون لري المساحات الاخرى على الابار الارتوازية .

وقد قامت الوزارة بوضع مشروع ري شامل بعد ان اجرت تجارب عديدة على المياه الجوفية تبين لها ان هذه المياه غير كافية . كما تبين ايضا اثناء التجارب وجود مياه جوفية ساخنة لا تصلح للاستعمال بسبب نسبة الكبريت المرتفعة فيها .

وقد قررت الوزارة تأمين مياه اضافية لهذه المنطقة بالطرق التالية :

١ـ انشاء سد على احد انهر المنطقة وتبلغ كلفته ٣٠ مليون ليرة تقريبا .
٢ـ استثمار طبقة مياه جوفية على حدود السهل ويجري حاليا درس طريقة الري التي ستعتمد (بالرش او ري سطحي) كما يجري درس امكانية استثمار المياه الجوفية .

ج ـ مشروع الكورة زغرتا

باشرت الوزارة منذ ثلاث سنوات بوضع مخطط عام للري من شمالي النهر الكبير وتبين خلال الدراسة امكانية ري ٧٠٠٠ هكتار في منطقة زغرتا ـ الكورة انما الصعوبة هي في ايجاد المياه اللازمة للمشروع .

وتبين ان النهر الوحيد في المنطقة الذي يمكن انشاء سد عليه هو نهر العصفور انما مياهه غير كافية .

وتبين ان لنهر الجوز امكانات كبيرة للتصريف ولكن لا توجد امكانية خزن عليه .

امام هذا الواقع قررت الوزارة انشاء سد على مجرى نهر عصفور واملائه من نهر ابو علي لان جر المياه تسبب انعكاسات اقل خطرا على الاقتصاد لان تحول نهر الجوز يوقف معمل نهر الجوز . وتقدر التكاليف المرتقبة لهذا المشروع بـ ٦٦ مليون ليرة لبنانية تقريبا .

../...

٣- مشاريع الري
(تابع)

المهندس محمد فواز

و- مشروع نموذجي:

ثم اشار المهندس فواز الى مشروع ري نموذجي ستقوم بتنفيذه الوزارة بالتعاون مع المشروع الاخضر ومصلحة الابحاث العلمية وهذا المشروع سيقام على مساحة ٤٠ هكتارا قررت الدولة استملاكها. ستتولى وزارة الموارد مع المشروع الاخضر اعداد المشروع ثم يسلم الى مصلحة الابحاث العلمية للتشاور ووضع برنامج التنفيذ.

وتعمل وزارة الموارد على توفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق هذا المشروع وخلص المهندس فواز الى طلب مزيد من التعاون بين مختلف الادارات. فدعا المشروع الاخضر لزيادة الاستصلاح في مناطق مشاريع الري نظرا لمردودها الاقتصادي الاكبر.

ودعى مصلحة الابحاث التي قامت باجراء دراسة عن كمية المياه اللازمة للري في البقاع وزغرتا والبقيعة. لاجراء المزيد من الدراسات.

ودعى استمرار زيادة المساعدة كما دعى الى اجراء الدراسة مع مراعاة ظروف المناخ والوضع الطبيعي للمناطق.

في حقل الارشاد الزراعي دعا وزارة الزراعة للاهتمام بابقاء المرشدين بصورة متواصلة مع المزارعين.

الدكتور سليم مقصود

اثنى الدكتور مقصود نائب رئيس مجلس ادارة المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على فكرة الاجتماع المفيد للمصلحة العامة وتمنى ان تتكرر هذه اللقاءات بجو منفتح ومخلص بين جميع الادارات المعنية. كما تمنى ان يصار الى تبادل الاراء والمعلومات بين الادارات بشكل مستمر وذلك لتنسيق الجهود فيما بينها لمنع هدر الطاقات العلمية والمالية التي قد تنتج من جراء ازدواجية الاعمال. وترك الدكتور مقصود عرض المشاريع التي تقوم بها مصلحة الليطاني للسيد شكري الشماس مدير عام المصلحة.

السيد شماس

بين السيد شماس اهم المشاريع الاساسية التي تتولى المصلحة تنفيذها تتناول:

- التجهيز الكهربائي
- مياه الري
- مياه الشرب

../...

٣ـ مشـــاريع الرى --- (تابع)	واشار الى ان اكثر المجهود صرفت في الماضي على اعمال التجهيز الكهربائي وان الاجهزة الفنية المتوفرة حاليا للمصلحة معدة بغالبيتها للتجهيز الكهربائي • واشار الى ان المصلحة تتجه حاليا نحو تنفيذ مشاريع الرى ضمن مخطط عام وشامل • ثم عرض مشاريع الرى التي تتولاها مصلحة الليطاني ومنها : ١) مشروع البقاع الجنوبي يلحظ المشروع رى المنطقة الممتدة بين بحيرة القرعون وحدود بلدة رياق بمساحة ٢٥٠٠٠ هكتار تقريبا • وحيث ان قسما من هذه الاراضي تعتمد حاليا على مشاريع رى خاصة لذلك لحظ المشروع الذى تتولى تنفيذه مصلحة الليطاني اعادة تنظيم الرى بشكل منتظم • كما ان المشروع لحظ على وجوب ايجاد شبكات صرف للمياه التي تغمر قسما كبيرا من الاراضي • وبين ان تنفيذ هذا المخطط سيؤمن دخلا مرتفعا للمزارع يمكنه التحول بالتالي من الزراعات الشتوية الى زراعات ثابتة ذات مردود مرتفع • وبين ان هناك صعوبات هيكلية تعترض تنفيذ المشروع وتحاول المصلحة تذليلها • ٢) مشروع لبنان الجنوبي اشار الى ان المشروع لا يزال في طور الدراسة العامة واشار الى ان المياه اللازمة له متوفرة وقد وضعت وزارة الموارد مخططا مبدئيا لهذا المشروع • كما استعانة الادارة بخبراء برنامج الامم المتحدة للانماء للمساهمة في وضع التفاصيل اللازمة لتحقيق هذا المشروع ولكن ذلك يستلزم بعض الوقت والمصلحة جادة لاختصار المدة قدر المستطاع • ٣) مشروع الرى النموذجي في صيدا : تبلغ مساحة الارض التي سيقام عليها هذا المشروع ١٢٠٠ هكتارا وتواجه المشروع مشكلة وجود الكلس الفعال الموجودة في الارض وتقوم المصلحة حاليا باجراء الدروس اللازمة لحل هذه المشكلة • هذا وقدم المهندس شماس سائر النشاطات والمشاريع الاخرى للمصلحة والبرنامج الموضوع من قبلها لجهة تنفيذ المخطط العملي لهذه المصلحة • .../...	السيد شماس ---

٣ــ مشـــاريع الري
(تابع)

الدكتور مالك بصبوص

اثار الدكتور مالك بصبوص بعض النقاط المتعلقة بالري فطلب في اطار التنسيق اطلاع المشروع الاخضر بمعلومات وافية عن مشاريع الري بحيث تشمل كمية المياه التي ستؤمن ومواعيد المشاريع والاماكن التي سيصار الى ريها حتى يقوم المشروع باعدادها الاوليات في الاستصلاح .

ثم اثار بعض النقاط المتعلقة بشبكة الري فاشار انه لا يكفي ايصال المياه الى القرية ضمن مخطط الشبكة العامة اذ يبقى ايصال المياه الى العقارات نفسها وطلب تعيين الجهة التي ستتولى ايصال المياه الى العقارات كما طلب تعيين الجهة التي ستتولى مساعدة المزارع لتأمين التجهيزات اللازمة .

واشار الى ان المشروع قد قام بناء للالحاح المزارعين ببناء خزانات صغيرة لجمع المياه على نطاق افرادي .

ثم خلص الى القول بوجوب وضع اسس واضحة ودقيقة لتنظيم الاستفادة من مياه الري وخاصة ضمن القرية الواحدة .

معالي وزير الزراعة

بعد عرض موضوع الري والمشاريع العائدة له . لخص معالي الوزير الموضوع مشيرا الى ضرورة التعاون بين الادارات لانجاح مثل هذه المشاريع فعلى سبيل المثال لانجاح مشروع ري الكورة ــ زغرتا يستوجب تسليف المزارعين لاستصلاح اراضيهم وطلب ان يتولى المشروع الاخضر هذا العمل ويتبادل المعلومات مع جميع الادارات لتحديد المساحات الواجب استصلاحها والاموال اللازمة . ودعى المشروع الى التركيز على استصلاح الاراضي المروية بالافضلية .

كما دعى الى الضرورة بان تكون المشاريع متكاملة لجهة الري واستصلاح الاراضي وتأمين المشاتل الزراعية ودراسة انواع الزراعات الملائمة ومن ثم صيانتها الامر الذي يستدعي تضافر جهود وزارة الموارد والمشروع الاخضر ووزارة الزراعة ومصلحة الابحاث العلمية .

ثم طلب تشكيل لجنة للتنسيق والمتابعة ووضع خطة لكافة الاجتماعات ووضع تخطيط مسبق واستباق الاحداث . كما طلب توطيد علاقة المزارع بمختلف الادارات بحيث يكون المزارع على اطلاع على سير المخططات والمشاريع الموضوعة وموعد تنفيذها والمردود المرتقب كما طلب وضع دليل زراعي يوضح للمزارع الجهة والادارة التي يتجه اليها لمساعدته في مختلف النشاطات الزراعية

وطلب ان يصار الى عقد اجتماع جانبي بين وزارة الموارد والمشروع الاخضر للخروج بحل لتخطيط شبكة المياه الداخلية وتقديم الاقتراح اللازم بهذا الشأن ليصار الى اتخاذ القرار المناسب .

../...

٤ـ استصلاح الاراضي
==========

المهندس
هشام الحاج
========

عرض المهندس هشام الحاج موضوع استصلاح الاراضي ، وقدم منجزات المشروع الاخضر في هذا الحقل وقسم موضوع الاستصلاح الى :

- استصلاح الاراضي الخاصة
- استصلاح املاك الدولة والمشاعات
- استصلاح املاك الاوقاف

وبين ان زيادة الانتاج يرتكز في الدرجة الاولى على توسيع الرقعة الزراعية وذلك باستصلاح الاراضي القابلة لذلك بشكل علمي ومدروس يسمح باستثمارها فيما بعد بشكل اقتصادي .

وبين ان تنفيذ هذه المشاريع يحتاج الى رصد اعتمادات كافية على الشكل التالي :

١ ـ للاراضي الخاصة : يمكن استصلاح ٧٠٠٠ هكتار اضافي بمبلغ اجمالي قدره ٤٨ مليون ليرة تقدم بشكل قروض الى المزارعين تستردها الدولة تباعا .

٢ ـ لاراضي الدولة والمشاعات : يمكن استصلاح ٤٥٠٠ هكتار بمبلغ اجمالي قدره ٣٥ مليون ليرة لبنانية .

٣ ـ لاراضي الاوقاف : هذا القسم سيتم تمويله من قبل منظمات عالمية والتكاليف المقدره لهذا المشروع تقدر بمبلغ ٦٠ مليون ليرة لبنانية .

معالي وزير
الزراعة
=======

وقد علق معالي الوزير على هذا الموضوع منوها باهميته وبالنتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة منه ، وشدد على ضرورة توجيه اعمال استصلاح الاراضي في الاملاك الخاصة نحو الاراضي المروية والتي ستروى من المشاريع المقرره . وحرص على ضرورة اقامة تعاون مستمر بين المشروع الاخضر والمعنيين بشؤون الري لتبادل الاراء والمقترحات ووضع المخططات المشتركة للعمل .

---

٥ ـ الابحاث العلمية
==========

الدكتور
جوزيف هراوي
========

عرض مدير عام مصلحة الابحاث العلمية والزراعية انجازات المصلحة وبين ان المصلحة قامت في حقل التربة والري بتنفيذ ماطلب منها من كافة وزارات الدولة ومصالحها ومنها وزارة الموارد المائية والكهربائية ومصلحة الليطاني ومصلحة الانعاش الاجتماعي وغيرها .

.../...

٥ ـ الابحاث العلمية تابع	وتبين ان الاعمال المطلوبة كانت تدرس وتنفذ وفقا لمتطلبات حاجة البلاد الانمائية . واستنادا لهذه المتطلبات قامت المصلحة اولا بوضع خرائط للتربة لمنطقة القاع والمرمل ولمنطقة الجنوب على صعيد درس نوع التربة وخصوبتها وانواع الزراعات الملائمة لهذه المناطق . وخلال عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ باشرت المصلحة بدرس منطقة عكار بناء لطلب وزارة الموارد المائية والكهربائية ، وقد انتهت هذه الدراسة والمصلحة قيد انهاء دراسة حاجة المزروعات الى مياه الري في المنطقة المذكورة كما قامت المصلحة بناء لطلب وزارة الموارد المائية والكهربائية ايضا بدرس لمنطقة الكورة ـ زغرتا . وقدمت النتائج والمقترحات اللازمة بشأنها . كما وان المصلحة قائمة ايضا بانهاء دراسة شاملة لكافة الاراضي اللبنانية ستضمنها ضمن المخطط الشامل للخطة السداسية .	الدكتور جوزيف هراوى
	وشرح الدكتور عثمان اهم المشكلات التي تعترض المشاريع الانمائية ومشاريع الري بصورة خاصة في مرحلتها الاولى ومنها دراسة تفصيلية للتربة من حيث صلاحيتها للري وللزراعات الملائمة ومن ثم لكميات المياه اللازمة لها بالنسبة لكل زراعة وكيفية توزيع هذه المياه زمنيا . ويدخل في ذلك دراسة المناخ والظروف المحلية . وشدد على انه من الواجب ان تسبق دراسات التربة والري اى مشروع مزمع تنفيذه . كما انه يتوجب تحضير تفاصيل المشروع ومتابعة اعماله والقيام بالتعديلات اللازمة اثناء التنفيذ او عند حصول اى مشكلة زراعية كانت ام اقتصادية مثلا : تعديل في الزراعات بالنظر لمتطلبات الاسواق المحلية والخارجية .	الدكتور احمد عثمان
٦ ـ الانتاج النباتي	عرض مدير عام وزارة الزراعة الموضوع مشيرا الى التطور المرتقب للزراعات القابلة للتصنيع ومنها الشمندر ـ والتبغ وفستق العبيد . وتبين ان انتاجات المزروعة شمندر سكري هي قليلة نسبيا وان الانتاج لا يكفي لسد حاجة البلد من السكر . هذا مع الاشارة الى ان معدل انتاج الشمندر اللبناني يمكن مقارنته بافضل انتاج عالمي وان من الضروري زيادة المساحات المزروعة . واشير الى وجوب انشاء معمل ثان لتحويل الشمندر السكري محافظة على مصالح المزارعين الصغار ولتمكين البلاد من انتاج كمية السكر اللازمة للاستهلاك المحلي .	الدكتور مصطفى زيدان

.../...

٦ـ الانتاج النباتي
تابع

الدكتور مصطفى زيدان

فيما يتعلق بانتاج التبغ اشير الى انه لا يوجد دراسات صحيحة تسمح بالتخطيط لهذه الزراعة .

وطلب من مصلحة الابحاث العلمية ان تقوم بالتجارب اللازمة من اجل اختيار انواع جديدة من التبغ ـ التبغ الاميركي مثلا الذى اعطى نتائج باهرة في بلدان مشابهة بالمناخ للبنان اذ ان هذه الانواع من التبغ تعطي مردودا مرتفعا .

واشير الى وجوب اعادة النظر في وضع ادارة حصر التبغ وارتباطها بوزارة المالية التي لا علاقة لها بالزراعة .

وعرض مدير عام الزراعة نشاط وزارته لجهة المخطط التوجيهي الذى تعتمده لجهة المكافحة العامة . وبين مالهذا النشاط من تأثير على زيادة الانتاج وتخفيض سعر الكلفة .

واقر الرى على وجوب وضع تشريع لجهة مراقبة استعمال الادوية الزراعية والاتجار بها .

وقدم اقتراح يقضي بالعمل على استبدال المكافحة الكيماوية بالمكافحة البيولوجية مساهمة في تخفيف نسبة تلوث البيئة .

وبحث وضع انتاج النصوب المثمرة ووجوب مراقبته بشكل صارم ودقيق ان كان في مشاتل الدولة او المشاتل الخاصة نظرا لاهمية النصوب بالنسبة لتأثيرها على سياسة التسويق .

المهندس هشام الحاج

وبين المهندس هشام الحاج ضرورة تأمين النصوب اللازمة التي تحتاجها الاراضي الذى يتولى استصلاحها المشروع الاخضر والتي تقدر بـ ٢٠٠٠ هكتار سنويا . كما طالب بوجوب تعيين الجهة التي ستكلف بانتاج النصوب المثمرة .

معالي وزير الزراعة

اوصى معالي الوزير بوجوب وضع دراسة علمية اقتصادية تحدد بالتفصيل حاجة البلاد المرتقبة لانواع الاشجار المطلوبة مبنية على احتياجات الاسواق المحلية والاجنبية .

كما اوصى معالي الوزير بعقد اجتماع عمل يضم ممثلين عن وزارة الزراعة ومصلحة الابحاث العلمية والمشروع الاخضر والمعنيين بشؤون الرى لوضع مخطط عمل وتقديم الاقتراحات اللازمة بهذا الشأن .

٧ـ الانتاج الحيواني

الدكتور سلطان حيدر

اعطيت الكلمة لمدير مكتب الانتاج الحيواني الدكتور سلطان حيدر:

فاشار الى ان مخصصات مكتب الانتاج الحيواني التي لحظت في الخطة السداسية غير كافية للقيام بالمشاريع الملقاة على عاتق المكتب ثم عرض خطة العمل للانتاج وشدد على ضرورة التنمية العلفية بحيث تكفي الانتاج الحيواني .

٧ـ الانتاج الحيواني تابع

الدكتور سلطان حيدر

ودعى الى تأمين الكميات الكافية من الحيوانات واشار الى ان عدد الابقار الحلوب ينخفض في لبنان في حين ان الاستهلاك قد ازداد . وان مشروعا قد وضع لاستيراد ٢٠ الف بقرة حلوب .

اما بالنسبة لتنمية الحيوانات المنتجة للحم فان الحاجة تقضي بوجوب اعطاء قروض للمزارعين من اجل تشجيعهم ومساعدتهم لتنمية وتربية الحيوانات .

ودعى الى تنشيط التسويق الداخلي لتصريف الفائض من البيض واشار الى ان تخفيض كلفة الانتاج تكون بتخفيض كلفة العلف .

المراعي والاعلاف

الدكتور عبد الوهاب مرسي

عرض الدكتور مرسي منجزات مكتب الانتاج الحيواني في مجال انتاج الاعلاف واعطى نتائج التجارب التي حصل عليها في منطقة الهرمل ومناطق اخرى في لبنان .

كما شدد على وجوب ايجاد المرعى الصالح قبل استيراد الابقار لان تربية الابقار دون مراعي خضراء هي عملية غير اقتصادية .

وخلص الى القول بان المحاصيل العلفية ضرورية جدا ويجب ادخالها في دورة زراعية مع الزراعات الاخرى لا سيما ضمن مزارع التوت واقترح ان يصار الى اقرار مشروع توزيع بذور المراعي والاعلاف على المزارعين باسعار مخفضة بحيث تتحمل الدولة الفرق في الاسعار .

الدكتور مالك بصبوص

واشار الدكتور بصبوص الى ان المشروع الاخير يشجع المزارعين على بناء مزارب للحيوانات واقترح ان يقوم مكتب الانتاج بوضع تصميم مزرب نموذجي لتعميمه على المزارعين .

وبالنسبة للعلف دعى الى وضع سعر تشجيعي لزراعة العلف وشرائه من قبل مكتب الانتاج او مكتب القمح ليصار الى اعادة بيعه من المزارعين فيما بعد .

واقترح ادخال زراعة الاعلاف ضمن مشروع مكافحة زراعة الحشيشة .

الاستاذ فؤاد البزري

ودعى الاستاذ فؤاد البزري تعليقا على ذلك ان يعمد مكتب الانتاج الى المباشرة باستيراد عدد قليل من الابقار في البداية وذلك لدرس اقتصادية المشروع ومردوده ومن ثم تقرير امكانية توسيعه .

السيد ايلي توما

وعلى سؤال معالي الوزير عن امكانيات تنمية الاعلاف من الاموال التي حصل عليها لبنان من القمح الاميركي . اجاب السيد توما بان المساعدات التي يحصل عليها لبنان من القمح الاميركي هي قروض طويلة الاجل وبفائدة قليلة جدا . انما الحصول على هذه القروض هي صعبة جدا وغالبا ما لا يحصل لبنان الا على جزء صغير من اصل المبالغ المخصصة له .

. . . /. . .

الانتاج الحيواني تابع

السيد ايلي توما

وعندما يطلب منه ان تعطى مساعدات باسعار مخفضة للمزارعين فان الكميات لا تكفي للجميع وبالتالي فان تحديد المزارعين الذين سيستفيدون من ذلك هو عمل صعب . وقد عرض المكتب ان يقدم قروض بفوائد مخفضة للتعاونيات كما ورد طلب من مكتب الانتاج الحيواني ليقوم مكتب الحبوب بشراء المحاصيل من المزارعين باسعار رخيصة وخزنها ثم اعادة بيعها باسعار مرتفعة انما هذا المطلب صعب التنفيذ لان اسعار الحبوب رهن بالاسعار العالمية . وان هناك خطر كبير من حصول خسائر فادحة .

ولكن مكتب الحبوب يدرس حاليا امكانية مساعدة منتجي الاعلاف على بناء اهراءات الى جانب معامل العلف لمساعدتهم على تخفيض كلفة تخزين الحبوب وبالتالي تخفيض كلفة سعر انتاج الاعلاف .

الدكتور مالك بصبوص

وعلى طلب توظيف الاموال الحاصلة من القمح الاميركي في مشاريع اقتصادية ذات مردود مرتفع (بيوت زجاجية ، رى بالرش ، الات توضيب الخ)

السيد ايلي توما

اجاب السيد توما مشيرا الى ان القانون الاساسي الذى اجاز لمكتب الحبوب حق الاستقراض نص على ان تصرف هذه الاموال في مشاريع تدخل في الموازنة العامة للدولة . لذلك فاذا ارادت احدى المصالح الاستفادة من هذه القروض فما عليها الا ادخال مشاريعها ضمن المشاريع الملحوظ لها اعتمادات في الميزانية العامة .

معالي وزير الزراعة

وقد رد معالي الوزير على كلمة الدكتور حيدر ، بان مشكلة الانتاج الحيواني هامة وخطرة وتحتاج الى معالجة سريعة لا سيما وان هذا الانتاج اصبح هامشيا بالنسبة للقطاع الزراعي ، وشدد على ان الاهمية تستدعي في الدرجة الاولى تخفيض كلفة الانتاج وتأمين العلف بكلفة منخفضة ليصمد الانتاج امام اى محاولة اغراقية من الخارج كما هو الحال بالنسبة للبيض وطلب توجيه المزارعين لتغيير التربية العائلية المتبعة من قبل معظم المزارعين لجهة تربية الحيوانات وشدد على ضرورة :

— المحافظة على اسعار اللحوم خلال السنة .
— تأمين اجهزة مؤهلة للوقاية الصحية .
— تأمين الاعلاف بكلفة رخيصة .

وحذر الوزير من تنفيذ مشروع استيراد الابقار الحلوب دون مخطط دقيق ودون مراعاة ما يقوم به القطاع الخاص بهذا المجال .

ثم قرر معالي الوزير اجراء جلسة عمل مستقلة لقضايا الانتاج الحيواني .

.../...

٨ ــ الحيازة الزراعية

المهندس رامز صدقة

عرض المهندس رامز صدقة الموضوع وتطرق الى مايلي :

ــ وضعت دراسات اولية بينت ان الحيازة الزراعية قد انخفضت نحو ١٥٠٠٠ حيازة لاسباب اهمها : الاتجاه نحو الزراعات الاقتصادية وتفتت الملكية الفردية المؤدية لانخفاض المردود الفردي .

لذلك يجب وضع دراسة علمية لحل هذه المشكلة والنظر في بعض الحلول منها :

١ ــ تأمين المتطلبات الاساسية ، طرقات زراعية الخ ..
٢ ــ وضع لائحة اولويات مبنية على احصاءات عملية وعلمية .
٣ ــ امكانية ضم واعادة فرز الاراضي بشكل علمي يسمح باستثمارها اقتصاديا .

السيد سريل بسترس

وطلب السيد بسترس تحديد معنى الحيازة الزراعية وطلب تفسير المعنى الذي بنيت على اساسه الدراسات كما اشار الى وضع الطرقات الزراعية المشاعية وطلب ان يتولى المشروع الاخضر تحسين وضع هذه الطرقات لخدمة الحيازة الزراعية واشار الى انه يجب وضع الطرقات الزراعية في المرتبة الاولى في جدول الاولويات حتى قبل مشاريع الري . لان هناك محاصيل حالية لا يمكن نقلها فيجب تأمين تصريف المحاصيل الموجودة حاليا قبل انماء وتعميم محاصيل جديدة .

السيد روبير كرم

اشار السيد روبير كرم الى ان هناك مشكلة في الحيازة الزراعية مردها الهجرة مما يزيد في تجزئة الملكية وعدم امكانية استثمار الارض وطالب بوجوب وضع تشريع خاص يجيز للدولة اجراء الفرز الاجباري عند الضرورة .

السيد سريل بسترس

وقد اجاب على ذلك السيد بسترس ان هناك تشريع يجيز في حال وجود اكثرية في الملكية فان هذه الاكثرية يمكنها طلب الفرز الاجباري . انما المشكلة تقع عندما تكون الاكثرية غائبة وبالتالي يتعذر على الاشخاص الموجودين استثمار الاراضي .

---

٩ ــ الاحراج والثروة الحرجية

الدكتور مصطفى زيدان

عرض الدكتور زيدان وضع الاحراج الحالي وطالب بزيادة المساحات المزروعة من ٨٪ الى ٢٠٪ من مجمل مساحة لبنان وذلك بالنظر للفوائد الكبيرة التي تقدمها الاحراج للبلد .

كما عرض الدكتور زيدان منجزات وزارة الزراعة خلال العشر سنوات الماضية وعرض خطة الوزارة المنوي تنفيذها خلال السنوات القادمة وفقا للسياسة الحرجية الموضوعة ومن اهم مقوماتها :

ــ مسح الاراضي الحرجية
ــ زيادة المساحات الحرجية .

وذلك يستلزم اعادة النظر في هيكل مصلحة الاحراج وتقويته بحيث يمكنه تنفيذ الخطة .

. . . /. . .

٩ــ الاحراج والثروة الطبيعية تابع	استفسر الاستاذ فؤاد البزري عن وجود خرائط دقيقة تبين مساحات الاحراج وانواعها في لبنان .	الاستاذ فؤاد البزري
	اوضح المهندس ميشال خزامي بان المشروع الاخضر قد وضع خريطة مبينة على الصور الجوية تبين بوضوح المساحات المحرجة والانواع الموجودة في الاحراج الحالية .	المهندس ميشال خزامي
	وقد علق المهندس خزامي على المطالبة بزيادة عدد المهندسين المحرجين في مصلحة الاحراج فعارض ذلك بسبب صغر حجم المساحة المحرجة في لبنان وطالب بتقوية المساعدين المحرجين بدلا من المهندسين .	
	واقترح السيد بسترس ان يصار الى اتفاق مع وزارة التربية بحيث يتولى كل تلميذ اجباريا غرس عدد من الاشجار الحرجية في لبنان وبالتالي يمكن تحريج لبنان بكلفة قليلة مما ان ذلك يساعد على تنمية روح محبة الوطن عند شباب لبنان وتعاظم بارزه .	السيد سريل بسترس
	ولكن تبين بان منطقة التحريج ليست بالزرع انما بالصيانة وهذه تكلف غاليا وتحتاج الى وضع برنامج دقيق .	
	وتقدم الدكتور بصبوص باقتراح يقضي بان يصار الى ايجاد وتعاون مستمر بين مصلحة التحريج وادارة المشروع الاخضر للاستفادة من الامكانيات التي يمكن للمشروع الاخضر ان يقدمها لتنمية الاحراج في لبنان ان من جهة تأمين الجرارات اللازمة لتحضير الارض التي يقدمها المشروع الاخضر لاعمال التحريج او لجهة الاستفادة من المواد الغذائية المقدمة ضمن برنامج الهبات .	الدكتور مالك بصبوص
	وتعليقا على هذا الموضوع طلب معالي الوزير ان يصار الى وضع دراسة مفصلة تبين موضوع البرنامج العملي المطلوب اقراره ومجال التعاون بين ادارة المشروع الاخضر ومصلحة الاحراج .	معالي وزير الزراعة
١٠ــ صيانة الحمى	شدد الدكتور زيدان على وجوب صيانة الحمى وحماية الثروات الحرجية لاسيما التي هي حول المدن .	الدكتور زيدان
	وقد طالب الدكتور بصبوص بوجوب اعادة النظر بالتشريع القائم لجهة الابقاء على معدل ادنى للمساحات الخضراء ضمن التنظيم المدني وذلك للمحافظة على الثروة الحرجية وعلى الاشجار الخضراء حول المدن .	
الاحراج حول المدينة	اشار معالي الوزير بان هناك مكتب مكلف بوضع مخطط توجيهي عام للتنظيم المدني ويضم هذا المكتب الذي يعمل باشراف مكتب التنظيم المدني لجان من المواطنين والخبراء غير الموظفين الذين يعملون معا لتحقيق عمل مفيد ومثمر وطلب من الدكتور مالك بصبوص ان يتصل بالمدير العام للتنظيم المدني ودرس هذا الموضوع معه وابداء الملاحظات التي لديه بما يتعلق بالمساحات الخضراء	معالي وزير الزراعة

١١ ــ تجميل الطرق والقرى		الدكتور مصطفى زيدان
	تبين ان الوزارة تسعى الى وضع مخططات شاملة لتجميل الطرق بالاشتراك مع وزارة الاشغال العامة ، كما انها تسعى الى تحقيق اكبر عدد ممكن من الحدائق والفسحات الخضراء والمنتزهات العامة في المدن وخارجها لتأمين امكنة صالحة للتنزه ولاستقبال السواح .	
	واشار المهندس انطوان معوض الى ان توسيع وتحوير الطرقات ادى الى عدم امكانية زرع الاشجار الى جوانب الطرق . لذلك تم اقتراح استملاك مساحة اضافية خارج محور الطريق ليصار الى زرعها بالاشجار .	المهندس انطوان معوض
	وقد اجاب معالي الوزير على ان فكرة غرس جوانب الطرق بالاشجار قد لاتكون الطريقة الافضل لان زرع الاشجار بجوانب الطرق قد تسبب خطرا على السائقين في حال انحرافهم اضطراريا عن الطريق . كما اشار الى ان استملاك مساحات اضافية قد يرتب مصاريف اضافية باهظة على الدولة ، لذلك فان زرع الحشائش والازهار والشجيرات على جوانب الطرقات قد تكون الحل الانسب لانها تساعد على الحد من المخاطر والحوادث كما تؤمن المنظر الجميل وطلب من وزارة الزراعة ان تدرس امكانية اعتماد هذه الزراعات على الطرق .	معالي وزير الزراعة
١٢ ــ الصيد البحري		الدكتور مصطفى زيدان
	قدم الدكتور زيدان هذا الموضوع وشرح ضرورة تنمية هذه الثروة اذ ان الوضع الحالي هو متخلف جدا بسبب الوضع الاجتماعي للصيادين الذين لا يمكنهم بسبب فقر الحال اعتماد الوسائل الحديثة للحصول على نتائج افضل .	
	اقترح الدكتور بصبوص ان يصار الى وضع مشروع مفصل لتنمية الثروة السمكية التي تعتبر موردا مهما للغذاء في لبنان .	الدكتور مالك بصبوص
	وقد اشار معالي الوزير الى ان هناك محادثات تجري حاليا من اجل تحقيق دراسات شاملة تكون نواة لمشاريع التنمية السمكية .	معالي وزير الزراعة
	كما اشار الى امكانية الاستفادة من المياه الجوفية الساخنة التي ظهرت في منطقة عكار في مجال تربية انواع من الاحياء المائية .	
١٣ ــ التشريع القوانين		الدكتور مصطفى زيدان
	قدمت وزارة الزراعة عدد من مشاريع المراسيم والقوانين المتعلقة بالصيد البحري وتنظيم بيع والاتجار بالادوية والاسمدة وانتاج البذور وان هناك نظم تطبيقية ستصدر قريبا وتحدد تنظيم بعض اعمال وزارة الزراعة .	

.../...

١٤ — التعاونيات

المهندس قبع

عرض السيد قبع لمحة عن تاريخ التعاونيات في لبنان وتطورها خلال السنوات وواضعها الحاضر.

كما شدد على ضرورة تأسيس وتقوية الحركة التعاونية في لبنان نظرا للفوائد الجمة التي يمكن تحقيقها من وجود تعاونيات انتاجية على صعيد الفرد والمجموعة، وشدد على ضرورة تقوية التسليف التعاوني وذكر ان ذلك يطبق عمليا بالرغم من الافتقار للنصوص القانونية. انما امكانات التعاونيات ضئيلة ترتكز فقط على رأسمالها القليل لذلك يجب ايجاد تمويل خارجي لهذه التعاونيات لمساعدتها على اتمام الواجبات الملقاة على عاتقها واقترح ان الطريقة الافضل لاعطاء القروض يجب ان تكون قروضا عينية.

وشدد المهندس قبع على ان لا تقدم الدولة على تأسيس التعاونيات تلقائيا بل ايجب ان يترك امر تأسيسها الى الافراد انفسهم وذلك بعد ان يكونوا قد اقتنعوا تلقائيا من جدوى التعاون. عند ذلك تتولى الدولة مساعدتهم وتوجيههم.

اما في ما يتعلق بموضوع ضمان المحاصيل الزراعية فقد اكد المهندس قبع على ان أسلم طريقة لضمان المحاصيل هي من خلال التعاونيات التي يكون من اولى واجباتهم تقديم التصويضات اللازمة عند حصول الكوارث. وهذه الطريقة تكون مشوقا اساسيا لتشجيع المزارعين الانضمام الى التعاونيات. وابدى المهندس قبع استعداد التعاونيات لمساعدة المزارعين للاستفادة من مشاريع الري الافرادية، وان مصلحة التعاون تتابع بصورة مستمرة التطورات لاخذ المبادرة عند اول فرصة وذلك ضمن مخطط شامل للعمل التعاوني في لبنان.

وكرر القول بان النجاح في السياسة التعاونية يقضي بان لا تنشأ التعاونيات بقرارات رسمية انما يجب الانتظار لحين تظهر رغبة الاهالي بانشاء التعاونيات بعد ان يتهيئوا نفسيا لذلك.

الدكتور مالك بصبوص

اشار الدكتور بصبوص الى وجوب انماء التعاونيات لا سيما لجهة تأمين استلام الانتاج وتسويقه وتصريفه واقترح ان يصار الى اتباع النظام التعاوني المعمول به في ايطاليا.

معالي وزير الزراعة

واشار معالي الوزير الى ان الفرصة الان مؤاتية لاستصدار مراسيم تطبيقية، وشدد على وجوب ايجاد المشوقات اللازمة لحث المزارعين على الانضواء ضمن تعاونيات وانه يقتضي بناء التعاونيات على اسس ثابتة.

وانه من الافضل الانتظار حتى يقتنع المزارع اللبناني شخصيا من جدوى التعاون ويطالبه بنفسه على اساس وعي واقتناع عندما يتمسك بهذا التعاون ويحافظ عليه وينجح به.

واعطى مثلا على ذلك نجاح التعاونيات في البلاد السكندنافية واشار الى ضرورة الاقتداء بذلك.

وطلب من الجميع ان يكونوا منفتحين على قضية التعاون وان يتتبعوا تقدمها باستمرار.

.../...

١٥ـ الطرق الزراعية
========

المهنـــدس ميشال خزامي
========

عرض المهندس خزامي موضوع الطرق الزراعية وشرح الشروط الواجب توفرها في المنطقة قبل امكانية تخطيط وتنفيذ الطرق كما بين فوائد وجود الطرق الزراعية في المناطق ومن ثم انتقل الى بيان الانجازات التي حققها المشروع الاخضر حتى تاريخه . كما عرض ايضا المخطط الموضوع من قبل المشروع الاخضر والمقترح تنفيذه خلال السنوات الست القادمة والذى يرمي الى صرف مبلغ ثلاث ملايين ليرة تقريبا سنويا لجهة تنفيذ طرق زراعية في لبنان .

هذا وقد ظهر اجماع على ضرورة اعطاء الاولوية المطلقة لتنفيذ الطرقات الزراعية ضمن خطة التنمية .

واوصى معالي الوزير ان يوجه المشروع نشاطا اضافيا لهذه الناحية بحيث تأتي اعمال الاستصلاح متكاملة مع تنفيذ الطرق اللازمة للمنطقة المعنية .

١٦ـ المكننـــة
========

المهنـــدس ميشا ل خزامي
========

عرض المهندس خزامي ضرورة مكننة العمليات الزراعية وبين الخطوات الواجب اتباعها لتصميم المكننة في لبنان كما شرح المشروع الذى وضعته ادارة المشروع الاخضر لهذه الغاية وخلص الى المطالبة باعتمادات من ضمن الاموال الملحوظة في الخطة السداسية للتجهيزات الريفية لتصميم المكننة في لبنان . وعلل ضرورة تحديث الاعمال الزراعية ومكننتها بالفوائد المرتقبة لهذا المشروع لجهة زيادة الانتاج وتخفيض الكلفة ومن هذه الفوائد :

١ — سرعة انجاز الاعمال المطلوبة وحسن تنفيذها .
٢ — نقل المحاصيل الزراعية بسهولة وسرعة
٣ — امكانية استبدال اليد العاملة الاجنبية غير المدربة تدريجيا باليد العاملة اللبنانية المدربة .
٤ — تشجيع اقامة مصانع وطنية لبعض الاليات التابعة للجرارات
٥ — زيادة قطاع الخدمات لجهة التجارة — الصيانة — التدريب الخ ...

وطلب اثناء المناقشة انه في حال اعتماد الدولة شراء عدد كبير من الاليات أن يصار الى تطبيق مبدأ المقايضة بالانتاج اللبناني واشراك مكتب الفاكهة في المفاوضات وعقد الصفقات .

معالي وزير الزراعـــة
========

انما ابدى معالي الوزير تحفظه لجهة هذه السياسة بالنظر للمخاطر التي قد تنتج عن ذلك .

وخلال المناقشة عرض موضوع التدريب اللازم لتأهيل المزارع لقيادة وصيانة الاليات فاجمع الحاضرون على وجوب قيام مراكز تدريب واتمام التدريب الفني اللازم قبل المباشرة بتعميم الاليات على المزارعين .

.../...

١٦ — المكننـــة
تابـــع
========

معالي وزير
الزراعـــة
=======

وطلب معالي الوزير من ادارة المشروع الاخضر وضع دراسة علميـــة شاملة تبين فيها حاجة لبنان للاليات وانواعها واقتصاديتها . كذلك تبيان الجهة الصالحة لتولي ادارة مراكز التدريب المقترحة مع الاخذ بعين الاعتبار الرغبة التي ابدتها وزارة التربية لتولي هذه المهمة .

واوصى معالي الوزير ان يعطى مشروع مكننة الاعمال الزراعية الاولوية مع الدارقات الزراعية .

كما اوصى ان يدخل المشروع الاخضر في اعتباره اعتماد المكننـــة في العمليات الزراعية عند وضعه المخطط الفني لتنفيذ استصلاح الاراضي وذلك منعا لتنفيذ استصلاح اراض بشكل قد يعرقل اعتماد المكننـــة فيما بعد .

١٧ـ التسويق

السيد سيريل بسترس

عرض السيد سيريل بسترس موضوع تسويق الانتاج الزراعي كما يلي :

ان مشكلة الزراعة في لبنان تكمن في عدم وجود منافذ لتصريف انتاجه . فمهما حاولتم تحسين أوضاع الانتاج لن تكونوا قد اكملتم رسالتكم ما لم تؤمنوا الاسواق الملائمة لتصريفه . وقد ذكر السيد بسترس ان الصلاحيات المعطاة لمكتب الفاكهة والاموال المرصدة له لا تسمح لهذه المؤسسة بالتحرك .

وقد بين السيد بسترس ان واجبات مكتب الفاكهة الاولى هي ايجاد اسواق جديدة لانتاج لبنان لان الاسواق الطبيعية هي الان الاسواق العربية . الا ان هذه هي اسواق سياسية والمفروض ايجاد اسواق اقتصادية . لذلك كانت الظروف السياسية تؤثر كثيرا على تصريف الانتاج . كذلك عرض السيد بسترس وضع البرادات الحالية في لبنان واكد على ضرورة تجهيز قسم منها بالمعدات اللازمة .

كما اشار الى ان تصريف الانتاج يستلزم امكانية مضاربة المنتجين المنافسين وذلك يستوجب تخفيض سعر كلفة الانتاج وتحسين النوعية والتوضيب والتجهيز . وتطرق السيد بسترس الى موضوع الاصناف المنتجة فشدد على وجوب الحد من تشجيع زراعة بعض الاصناف التي اصبح انتاجها يشكل مشكلة في لبنان وطالب بتشجيع الاصناف التي يسهل تحويلها صناعيا . واكد السيد بسترس بان مكتب الفاكهة قد تقدم بمشروع مرسوم ليصار الى تكليفه شراء المحاصيل باسعار محددة . ولكن لعدم توفر الاعتمادات لم يصار الى تنفيذ هذا المشروع . وانه في حال وضع سعر محدد يجب تأمين الاموال اللازمة لشراء المحاصيل .

الدكتور مالك بعبوص

ولفت الدكتور بعبوص النظر الى نجاح دول وضعها مماثل لوضع لبنان ومنها المغرب . بين ان المغرب نجح عندما حول مكتب الفاكهة الى مؤسسة حكومية للتصريف راعت الحق وحدها للتصدير وذلك لمنع المضاربة الداخلية وما تؤدي اليه من تدني الاسعار . وقد عمدت المؤسسة الى الاستفادة من التجار بحيث استفادت من مؤسساتهم ونشاطهم وبقيت هي وحدها المصدر الوحيد لانتاج البلاد .

هذا وان الربح الناتج يذهب مباشرة الى المزارع وتحتفظ المؤسسة بمبلغ معين يشكل ادخارا للطوارئ . وان مكتب الفاكهة سيكون دائما في مشاكل ما لم يتبع هذا الحل اي ما لم يحصر التصدير به وحده .

المهندس قبيع

واشيرا الى ان الحل الوحيد للتصريف الصحيح هو في تخفيض كلفة الانتاج وزيادة كمية الانتاج لا سيما اذا اعطيت الدولة بعض المشوقات للتصدير .

../...

١٧ــ التســـويق
(تابع)

المهنـــدس صـــدقة

كما اشير الى ان مشكلة التسويق الزراعي هي مضخمة جدا لان المشكلة ليست بالتصريف النهائي انما بشراء المحصول من المزارع الصغير. لذلك يضطر المزارع الى البيع بالسعر الذى يفرض عليه . فالمشكلة هـــي تسويق المنتجات الزراعية من المزارع . وانه يجب تأمين شارى كبير يؤمن سعرا دنى وان هناك تجار على استعداد لشراء حتى ٤٠ الف طن تفاح بشكل عصير تفاح مركز وباسعار محددة سنويا .

السيـــد ايلي تومـــا

وعرضت نتائج تجارب مكتب الحبوب بخصوص السعر التشجيعي وظهر ان التجارب السابقة بينت على انه عندما يأخر صدور قرارات الحكومة فان المزارع الذى لا يمكنه ان ينتظر يلجأ الى الوسطاء لتأمين بيع منتوجاته عندها يستغل الوسطاء هذا الوضع ويتحكمون بالاسعار . وقورن بين طبيعة شراء مواسم الحبوب والتفاح وخلص الى القول بانه يمكن ان تحل مشكلة التفاح بايجاد سوق محدد لقسم من الانتاج .

معـــالي وزير الزراعـــة

وقد علق معـــالي الوزير على موضوع التسويق فاكد وجوب تصريف الانتاج اللبناني في جميع الاسواق وان ذلك يستوجب انتقاء الاصناف الملائمة لكل سوق وعرضها بشكل يتيح للبناني مضاربة المنتجين المنافسين له .

كما تمنى معاليه على المشروع الاخضر ووزارة الزراعة وقف توزيع بعض الاصناف التي اصبح انتاجها يزيد عن الاستهلاك المحلي كثيرا ولا توجد اسواق مستقلة له في الخارج وشدد على وجوب تشجيع تحويل بعض الاصناف من اصناف استهلاكية مباشرة الى اصناف تصلح للتصنيع ــ الكرمة مثلا ــ كذلك شدد معالي الوزير على ضرورة ايجاد الحلول العلمية لتخفيض سعر كلفة الانتاج لتسهيل مهمة التجار . وشدد كذلك على وجوب التخطيط العلمي بحيث يوجه المزارع الى انتاج المواسم المطلوبة والتي يحتاجها السوق المحلي بالدرجة الاولى للحد من استيرادها سنويا (عدس فول فاصوليا) . كذلك اكد معالي الوزير ضرورة تشجيع انشاء التعاونيات لتتولى تأمين استقرار الاسعار . واشار معالي الوزير الى ان ما ذكره الدكتور بصبوص هو ما تم اقتراحه تحت اسم المؤسسة الوطنية لتصريف الانتاج وقد سبق ان عرضت هذه الفكرة في حقل البيض فلاقت ردة فعل سلبية وذلك بسبب عدم امكانية تحديد السعر الادنى للانتاج .

اشار معالي الوزير الى ضرورة ايجاد اسواق عربية واجنبية ثابتة لاتتأثر بالعلاقات السياسية واقترح اعتماد سياسة اقتصادية واضحة بالنسبة لتحويل الانتاج الذى يجب ان يبنى على اساس هذه السياسة وتشجيع زراعة بعض الاصناف وعدم السماح بزراعات اصناف يوجد منها انتاج كبير يهدد بخلق ازمات جديدة للتصريف . واوصى معالي الوزير بان تتولى لجنة مشتركة بين مكتب الفاكهة والمشروع الاخضر ومصلحة الابحاث وضع هذا المخطط قيد التنفيذ . كما اوصى بان يمتنع المشروع الاخضر ووزارة الزراعة عن تشجيع المزارعين الاكثار من بعض الاصناف الزراعية وارشادهم الى اصناف تتلائم مع المخطط الاقتصادي .

../...

١٨ــ الدراسات الاقتصادية

الدكتور مالك بصبوص

— عرض الدكتور مالك بصبوص الاسباب الموجبة لتقوية الاجهزة التي تتولى اجراء الدراسات الاقتصادية • وشدد على ضرورة القيام بمسح شامل للاسواق الحالية والاسواق المرتقبة ومن ثم تحديد الزراعات ذات المردود الاقتصادي المرتفع والزراعات القابلة للتسويق

— وعرضت المنجازات التي قام بها المشروع الاخضر في مجال دراسة الاسواق العربية والاوروبية ومدى استيعابها للانتاج اللبناني• وتبين ان المشروع الاخضر قد قام بدراسة شاملة للاسواق الزراعية في اكثر من خمسة وثلاثون بلدا عربيا واوروبيا وبالنظر لاهمية الموضوع اقترح الدكتور مالك ان يصار اتخاذ قرار بانشاء جهازين للدراسات الاقتصادية :

— جهاز تقريري: يؤلف برئاسة وزير الزراعة وعضوية ممثلين عن وزارة الزراعة بما فيها جميع المصالح التابعة لها ومن وزارة الموارد المائية والكهربائية ومكتب القمح وممثلين خبراء اقتصاديين عن الجامعات • وتكون مهمة هذا الجهاز مناقشة الدراسات الاقتصادية الموضوعة من قبل الجهاز التنفيذي وتقديم الاستنتاجات الى الحكومة لاتخاذ القرار المناسب •

— جهاز تنفيذي: ويكون جهاز الدراسات الاقتصادية القائم حاليا في المشروع الاخضر هو المسؤول عن ذلك على ان تعاونه جميع العناصر الموجودة في مختلف الادارات المعنية بشؤون الزراعة • ويتولى هذا الجهاز وضع الدراسات الاقتصادية الزراعية وفقا لمتطلبات السياسة العامة •

معالي وزير الزراعة

طلب معالي الوزير من المشروع الاخضر ان يتابع عمله وان يقترح تقوية جهازه الحالي • وبالنسبة للاقتراح المقدم من الدكتور بصبوص فقد طلب معالي الوزيران تقدم له توصية مدروسة يشترك بوضعها المعنيون ليصار الى اتخاذ القرار المناسب بشانها

١٩ــ تصنيع الانتاج

المهندس هشام الحاج

قدم المهندس هشام الحاج هذا الموضوع شارحا الاسباب الموجبة التي تدعو الى تنمية التصنيع في لبنان ومنها :

١ــ استيعاب الفائض من الانتاج النباتي والحيواني •
٢ــ تأمين دخل متزايد للمزارع
٣ــ تأمين امكانيات عمل لليد اللبنانية
٤ــ الحد من استيراد المصنّعات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات•

../...

١٩ـ تصنيع الانتاج (تابع)	واقترح ان يصار الى انشاء مصنع وطني لعصير التفاح وهذا المشروع هو قيد الدرس • كما اقترح تشجيع انشاء مصانع جديدة على المستوى الصناعي او التعاوني او الحرفي • وذلك بتقديم عروض متوسطة او طويلة الاجل • وحدد الشروط الاساسية لنجاح هذا المشروع بما يلي : اولا : اختيار الانواع والاصناف الزراعية الملائمة للتصنيع • ثانيا : توزيع البذور والشتول المفضلة بواسطة المشاتل الخاصة والعامة • ثالثا : تشجيع عقد اتفاقيات بين المزارعين	المهندس هشام الحاج
٢٠ـ انتاج الحرير	عرض تاريخ صناعة الحرير في لبنان وتطورها خلال التاريخ وشدد على اهمية هذا الانتاج من الناحية الصناعية والاجتماعية ـ انتاج لبنان / انتاج العالم • واكد ان مستقبل انتاج الحرير هو مشجع جدا وبالتالي يجب عدم اغفاله في اى مخطط زراعي توجيهي • ثم شرح خطة مكتب الحرير التي ترمي الى ان يتولى القطاع الخاص والتعاونيات تنفيذ برنامج انتاج الحرير بينما تنحصر اعمال المكتب على الاعلام والتوجيه والحماية هذا وقد ذكر السيد كرم بان المبالغ المخصصة في خطة التنمية السداسية لمكتب الحرير هي كافية لتنمية الخطة المرسومة من قبل المكتب•	السيد روبير كرم
٢١ـ التنظيم والبناء الريفي	قدم معالي الوزير هذا الموضوع كما يلي : ان التنظيم المدني يجب ان يتكامل مع التنظيم الريفي اذ ان الاسس العلمية التي يبنى عليها منظم المدينة تفترض معرفته بالحجم الصحيح للسكان ، كذلك معرفته بتنقل السكان في البلاد • والمعلوم ان السكان يتجهون عفويا ومنذ القدم نحو المراكز السكنية المكتظة وبذلك يزيدون في مشاكل التنظيم المدني • (في البرازيل مثلا التي تعتبر اغنى البلاد في الاراضي نرى ناطحات السحاب تقوم يوما بعد يوم في المدن الرئيسية •) وهذه الظاهرة تحفزنا على الانطلاق نحو وضع اسس علمية لتخطيط الريف على ذلك يساهم في تشويق المواطن الى البقاء في قريته وعدم النزوح منها الى المدينة مما يساعد بالتالي بتخفيف الضغط عن المدن • ومن هنا يجب ان ينطلق المنظم من وقائع ثابتة لتحقيق برامج موزونة • ../...	معالي وزير الزراعة

٢١ـ التنظيم والبناء الريفـــي
(تابع)

معـــالي وزير الزراعـة

الابنية الريفية : ان ما حققه المزارع اللبناني يعتبر مثالا لكل تخطيط للمستقبل لانه عرف كيف يصنّع ويحفظ الغذاء لعائلته بوسائله البدائيـــة . عرف ايضا كيف يؤمن الدفء والتهوئة الصحيحة في منزله كما عرف عفويا كيف يهندس داره ويستفيد من الدار بجعلها محور المنزل والمقسم الرئيسي للحركة في البيت كذلك عرف انه يجب ان يكون بجوار ارضه الزراعية لافتقاره الى وسائل النقل فبنى داره قرب مزرعته .

مع ذلك كله جاءت مصلحة التعمير ونقلت تصاميم قرى من الغرب وحاولت ان تفرضها على المزارع اللبناني فرفضها لانها جاءت مبتورة لا تتلاءم ووضعه الطبيعي والنفسي . انطلاقا من هذه التجربة يجب تخطيط الريف على اسس المعطيات الحقيقية والواقعية التي ترتكز على طريقة حياة المزارع بحيث تؤكد له الاهتمام بشخصه وتؤمن له متطلباته .

كذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار عدم التخطيط افراديا بل يجب معالجة التخطيط من الناحية العامة .

اما شروط البناء في القرى فيجب ان لا تكون كشروط البناء المدني لان ذلك قد يجعل المزارع يترك الريف . كذلك يجب ان يكون التخطيط الريفي تخطيطا عاموديا ولذلك يجب اعتماد ارقام احصائية صحيحة . وفي جميع الاحوال ان الخطوة الاولى في التخطيط الريفي كما في اى تخطيط هي تحديد الهدف الاساسي لهذا التخطيط . وخلص معالي الوزير الى المطالبة بانشاء جهاز للتخطيط الريفي تتوفر فيه روح البسالة الى جانب العلم والمعرفة وبعد النظر . وقد طلب معالي الوزير من الجميع تقديم الا الاقتراحات الخاصة اللازمة لتحديد شكل هذا الجهاز وارتباطه الاداري ومسؤولياته وصلاحياته ، وتمنى ان يكون ارتباط هذا الجهاز بمصلحة تتعاطى مباشرة الاعمال بالارياف .

اوصى معالي الوزير ان يقدم جميع المعنيين اقتراحاتهم بشأن انشاء جهاز يتولى وضع تنظيم قروى شامل على اساس علمي مدروس وان يشمل الاقتراح شكل الجهاز وارتباطه الاداري ومسؤولياته .

٢٢ـ مناقشة عامـــة

المهنـــدس شكري الشماس

وقد علق المهندس شماس على المناقشات بمالي :
يتضح من هذه المناقشات ان القضايا المعروضة والتي يجب معالجتها عديدة وكثيرة ومتداخلة وان كل حل يعطي لقضية افراديا قد يؤثر سلبيا على قضية اخرى . وان المعلومات الاساسية جزئية ناقصة وغير مكتملة وان اتخاذ قرارات مبنية على هذه المعلومات قد تكون خطرة .

ان الحلول التي قد تطرح قد تكون ناقصة . والحلول بالنسبة للواقع الزراعي والاقتصادي تستدعي حلولا جزرية لا انصاف حلول فالماضي في خطر والمستقبل في خطر والحلول المطلوبة يجب ان تكون جزريـــة .

../...

٢٢ـ مناقشة عامة
(تابع)

المهندس شكري الشماس

كما ان هذه الحلول يجب ان تكون واقعية من جميع نواحي المقومات اللبنانية ويجب الاخذ بعين الاعتبار القوانين المطبقة في البلدان المجاورة وكذلك في الاسواق العالمية • ويجب ان تكون حلول فعالة بناءة لان تنفيذ الحلول هو الصعب لذلك يقتضي وضع حلول متينة ومدروسة • ومن اجل تحقيق ذلك يجدر القول بان هناك مراحل يجب تحقيقها قبل الوصول الى الحلول النهائية وهي :

١ـ تحديد ماهية القضايا • وذلك يقتضي تحليل اى تعداد المشاكل وبالتالي تصنيفها من حيث النوعية والاولوية والربط فيما بينها

٢ـ ايجاد الحلول ضمن مخطط عام ذو ثلاث عناصر:

أ ـ بروز ة من حيث الزمن

ب ـ الامكانيات وهذه بدورها تشمل
- الاجهزة المختصة بالمعالجة
- الاعتمادات اللازمة والممكن الحصول عليها •
- التشريع والصلاحيات

ج ـ الالزاميات وهذه تشمل
- الاوضاع غير القابلة للتعديل
- سياسة الحكومة العامة

٣ـ ايجاد لجنة من عناصر واعية وواقعية تقوم بوضع دراسة شاملة وفقا لما جاء اعلاه وتقترح على السلطة المختصة اقرار الافضليات والاولويات واستصدار القرارات اللازمة (سلطة الوزير)

٤ـ ايجاد لجنة تنسيق مختلفة للمتابعة وحيث السلطة المختصة لتأمين الامكانيات والموجبات الاخرى •

وطالب المهندس شماس تطبيق هذه المبادئ عند وضع المخطط الانمائي للزراعة •

٢٣ — توصيـــات الاجتماع

في نهاية المناقشة العامة تقدم معالي الوزير بالملاحظات والتوصيـــات التالية :

قبل ان ننهي هذا الاجتماع المثمر لا بدّ لي من ان اشدد على بعض النقاط التي وردت خلال مناقشة المواضيع وعلى بعض الملاحظات التي ابداهـــا حضرات المؤتمرين .

وهنا لا بد من التوضيح بان الاموال الملحوظة في الجزء الثالـــث من الميزانية العامة والتي خصت الزراعة بمبلغ ٦٠ مليون ليرة ليست كامل الامـــوال التي ستنفق على القطاع الزراعي بل ان هذا المبلغ هو فقط للتثميرات الزراعيـــة .

واذا جمعنا ما ستنفقه الدولة من خدمات على القطاع الزراعي من المبالغ الملحوظة في الجزئين الثاني والثالث بالاضافة الى ذلك تبين لنا بأن الاموال التـي ستنفق على القطاع الزراعي ستبلغ ١٧٥ مليون ليرة . واذا ما اضفنا الى هذا المبلغ الاموال المخصصة لمشاريع الري اصبح لدينا مبلغ ٣٧٥ مليون ليرة تقريبا لانفاقه خلال ٦ سنوات على القطاع الزراعي .

من هنا كان لا بدّ لنا من التروى في درس المشاريع التي ستنفذ للوقوف على المردود الاقتصادي لكل منها .

وحيث انه تبين لنا من المناقشات وعطفا على ملاحظة المهندس شكري شماس المتعلقة بالتخطيط الزراعي ونحن لندرس امكانات في غير موضعها ، فاننا نعتبـر بانه لا يمكننا الشروع باي قرار عملي وعلمي الا عبر دراسة عميقة تقوم بها لجان متخصصة .

اللجنة الاستشارية للدراسات الاقتصادية

تؤلف بموجب مذكرة لاحقة من الوزير لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للدراسات الاقتصادية " وتتولى :

١ — جمع وتقييم وتنسيق الدراسات الاقتصادية الموضوعة والتي ستوضع . كما تتولى الربط فيما بينها وبين الدراسات الفنية من اجل ايجاد توازن في السياسة الزراعية .

٢ — وضع تقييم للخطة الزراعية وفقا لنتائج الدراسات الاقتصادية ضمن الخطوط العريضة للخطة السداسية .

٣ — اقتراح جداول زمنية لتنفيذ المشاريع الزراعية والدراسات الاقتصادية واقتراح الاولويات والافضليات .

تتألف هذه اللجنة من ممثلين عن كل من وزارة الزراعة وكافة المصالح التابعة لها ووزارة الموارد المائية والكهربائية ومصالحها وممثلين خبراء اقتصاديين عن الجامعات وممثلين عن القطاع الخاص .

وتتولى هذه اللجنة التنسيق وتكون توصياتها متجهة لجهة النواحي الاقتصادية وعليها ان تأخذ كذلك بعين الاعتبار النواحي الاجتماعية .

وعلى هذه اللجنة ان ترفع توصياتها الى الوزير لاتخاذ القرارات اللازمة يكلف المهندس رامز صدقة من وزارة الزراعة تنسيق اعمال هذه اللجنة

يطلب الى جميع الموظفين في جميع المصالح المعنية تسهيل مهمة هذه اللجنة وتزويدها بجميع المعلومات التي قد تحتاجها لاتمام المهمة الموكولة اليها .

وضع دليل زراعي

لما كان من اهم اسباب الدعوة الى اجتماع العمل هذا ، ابراز امكانيات الزراعة ، للرأى العام الذى لم يكن يرى فائدة وجدوى من اعمال الوزارة العادية .

وحيث ان الدولة بحاجة الى تهيئة الجو وخلق ثقة بينها وبين المزارع حتى تتمكن من تنفيذ مشاريعها بنجاح .

وحيث ان وضع دليل زراعي يساعد على اظهار مدى اهتمام الدولة بقضايا المزارع اللبناني .

وحيث انه يتوفر في وزارة الزراعة والمصالح التابعة لها معلومات قيمة وصحيحة لذلك تقرر تكليف المهندس رامز صدقة بوضع دليل زراعي وان تترك له الحرية للاستعانة بمن يرغب من الخبراء في مختلف الادارات .

يطلب الى المهندس صدقة المباشرة فورا بوضع هذا الدليل وعدم انتظار انتهاء المعنيين من وضع الخريطة الزراعية النهائية للبنان ، كما يطلب اليه ان يسعى لكي يكون هذا الدليل مبسطا للغاية ويتناول الجميع ويترك المجال لتجديده سنويا .

../...

انتاج النصوب المثمرة

حيث انه يوجد حاليا عدة مصالح تعنى بانتاج النصوب المثمرة وتوزيعها على المزارعين باسعار تشجيعية •

وحيث ان اصناف الثمار وجودتها وانتاجها تتوقف على جودة النصوب المنتجة وبالنظر لما لهذه الامور من تأثير على المردود الفردى للمزارع وعلى التأثير على سياسة الدولة الاقتصادية بالنسبة للتسويق الداخلي والخارجي لذلك •

تقرر تأليف لجنة تمثل وزارة الزراعة والمشروع الاخضر ومصلحة الابحاث العلمية لتتولى تقديم دراسة شاملة لجهة تنظيم انتاج وتوزيع النصوب وامكانية توحيدها في مركز واحد • على ان ترعى هذه الدراسة البرامج التي ستضعها لجنة الدراسات الاقتصادية لجهة اصناف النصوب وكمياتها • كما يطلب الى هذه اللجنة التركيز على امكانية حصر انتاج النصوب في مصلحة الابحاث العلمية خاصة لناحية التأكد من نوعيتها وخلوها من الامراض اذ انها حاليا مؤهلة فنيا وعلميا لمثل هذه المهمة •

تعميم المعلومات بين المصالح

بالنظر لتجانس الاعمال بين جميع المصالح التي تعنى بالتنمية الزراعية ورغبة في خلق جو من التعاون المثمر فقد تقرر وضع استمارة موحدة وتوزيعها على جميع المصالح ليصار الى تدوين جميع نتائج الاعمال التي قد تكون ذات فائدة مشتركة ليصار الى تعميمها على المعنيين •

تكليف ادارة المشروع الاخضر جمع الاستمارات والعمل على تنسيقها ووضع خطة متكاملة للانماء الزراعي •

اجتماعات دورية

بناء للرغبة التي ابداها الجميع ، وبالنظر لما ظهر من فوائد عديدة خلال هذا الاجتماع ورغبة في الابقاء على جو التفاهم والتعاون وتبادل الاراء فيما بين جميع القيمين على مصالح القطاع الزراعي وذلك للاطلاع على نتائج الاعمال المشتركة واتخاذ المقررات المناسبة بناء لوقائع ثابتة ومنعا للوقوع في اخطاء يمكن تلافيها •

تقرر دعوة جميع القيمين على المصالح الزراعية والمصالح التي لها علاقة مباشرة لها الى اجتماعات دورية ، مرة كل ثلاثة اشهر ، ولمدة يوم واحد على الاقل ، على ان يصار الى الدعوة الى اجتماع سنوى لمدة ٣ ايام على الاقل لتناقش خلاله المنجزات السنوية ويصار الى تقييمها واقتراحها •

فالحكم بالمشاورة هو السبيل الوحيد للنجاح الاكيد •

../...

وبعد ان انتهى معـــالي الوزير من توصياته اعطي الكـــــلام للسيد فؤاد البزرى الذى اثنى على بادرة التعاون الحسنة التي ظهرت عن الجميـــع . كما اكد ان عقد هذا الاجتمـــاع هو بحد ذاته نجاح كبير واثنى على التـــوصيات التي قدمـــها معـــالي الوزيـــر .

وقد رفـــع معـــالي الوزير الجلســـة النهائيـــة وختـــم الاجتماع في تمام الساعة الخامســـة والنصف من يوم السبت في ٤/ ٣/ ١٩٧٢ .

اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة
للسياسة الزراعيـــــة

بيت مـــــــري

بـــــرنامج العمـــــل

الجمعة ٣ اذار ١٩٧٢

الساعة :			المكلفون بعرض الموضوع
٩:١٥	١٠:٠٠	كلمة معالي وزير الزراعة	
١٠:٠٠	١٠:١٥	استـــراحة	
١٠:١٥	١٢:٠٠	التجهيزات الريفية:	
		١ - مشاريع الري - (عامة - ثانوية - خاصة)	وزارة الموارد المائية والكهربائية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني المشروع الاخضر - الابحاث العلمية الزراعية
		٢- صرف مياه	وزارة الموارد المائية
		توسيع الرقعة الزراعية :	
		١- استصلاح	المشروع الاخضر
		٢- صرف مياه	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
١٣:٠٠	١٥:٣٠	استراحة غذاء	
١٥:٣٠	١٦:٣٠	زيادة الانتاج:	
		١- الزراعات الصناعية	وزارة الزراعة مكتب الحبوب المشروع الاخضر مكتب الانتاج الحيواني مكتب الحرير
		٢- الانتاج النباتي	
		٣- الانتاج الحيواني	
		٤- البيوت المكيفة	
١٦:٣٠	١٦:٤٥	استـــراحة	
١٦:٤٥	١٨:٣٠	٥- تنظيم الحيازة الزراعية والتخطيط الزراعي	
		٦- الاحراج والموارد الطبيعية والبيئة الطبيعية	وزارة الزراعة المشروع الاخضر مكتب الانتاج الحيواني
		٧- شؤون التغذية	
		٨- الصيد - البحري والبري	
		٩- المساعدات الخارجية والداخلية	

السبت ٤ اذار ١٩٧٢:

الساعة:			المكلفون بحصر الموضوع
٩:٠٠	١٠:٠٠	تخفيض سعر الكلفة:	
		١- المكننة	وزارة الزراعة
		٢- الطرق الزراعية	المشروع الاخضر
		٣- التعاون والتسليف والضمان	
		٤- التنظيم والبناء الريفي	
١٠:٠٠	١٠:١٥	استـــــراحة	
١٠:١٥	١١:١٥	٥- الابحاث والارشاد والتعليم	وزارة الزراعة مصلحة الابحاث العلمية
١١:١٥	١٢:٠٠	تأمين التصريف الارجح:	
		١- التوعيب	وزارة الزراعة مكتب الفاكهة المشروع الاخضر
		٢- التسويق الخارجي والداخلي	
		٣- التصنيع	
		٤- الدراسات الاقتصادية - احصاء تشريع	
١٢:٠٠	١٣:٣٠	استراحة غداء	
١٣:٣٠	١٥:٣٠	مناقشة عامة	
١٥:٣٠	١٦:٤٥	استـــــراحة	
١٧:٠٠	١٨:٣٠	توصيـــــات	

****

مستند رقم ٢

لائحـــــة باسمـــاء المشتركين

— معالي المهندس كمال خوري	وزير الزراعة
— الاستاذ فؤاد البزري	المستشار الفني لرئاسة الجمهورية
— عن وزارة التصميم العام	الدكتور ريمي شامي المهندس حسين رمال المهندس محمد العطار
— عن وزارة الموارد المائية والكهربائية	المهندس محمد فواز المهندس نبيه نحاس
— عن وزارة الزراعـــــة	الدكتور مصطفى زيدان المهندس سليم مكارم المهندس انطوان مسوح المهندس كميل قبج المهندس رامز صدقة
— عن المصلحة الوطنية لمرالليطاني	الدكتور سليم مقصود المهندس شكري الشماس
— عن مصلحة الابحاث العلمية الزراعية	الدكتور جوزف هراوي الدكتور احمد عثمان الدكتور جان رزق
— عن مكتب الفاكهة اللبنانية	السيد سيريل بسترس
— عن مكتب الحبوب والشمندر السكري	السيد ايلي توما
— عن مكتب الانتاج الحيواني	السيد فؤاد بك سلام الدكتور سلطان حيدر
— عن مكتب الحرير	السيد روبير كرم
— عن المشروع الاخضر	الدكتور مالك بصبوص المهندس هشام الحاج المهندس ميشال خزامي

كلمة معالي وزير الزراعة

سجل القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا بحيث ارتفعت قيمة الانتاج الزراعي من /٢٥٠/ مليون ليرة لبنانية خلال عام ١٩٥٥ الى /٤٣٦/ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٦٥ والى /٥٤٠/ مليون ليرة لبنانية خلال عام ١٩٧٠.

الا ان هذا النمو بقي غير كاف لسد الحاجات المتزايدة على بعض المواد الغذائية وللحد من التفاوت في مستوى دخل العاملين في القطاع الزراعي نسبة للعاملين في باقي القطاعات لا سيما قطاع الخدمات. اضف الى ان هذا النمو لم يكن مبنيا على سياسة زراعية منسقة واضحة ضمن اطار خطة تنمية شاملة تفتقر البلاد اليها حتى الان، مما ادى الى انتاج غير منتظم جعلته من جهة اولى غير كاف لسد متطلبات البلاد ومن جهة ثانيا يعاني من ازمات تسويق.

كما كان من نتيجة ذلك ان حصل ركود وانكماش لدى القطاع الخاص في توظيف التثميرات في المشاريع الزراعية.

تجاه هذا الواقع بات لزاما وضع خطة زراعية تحدد بوضوح :

- اهمية ودور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني
- التدابير والاجراءات التي يجب ان تتخذها الدولة في ضوء هذه الاهمية من النواحي التنظيمية والمالية والادارية.

I : الاهداف العامة للخطة

١- زيادة كميات الانتاج الزراعي في ضوء متطلبات السوق الداخلية والاسواق الخارجية وبالتالي الحد من العجز في الميزان التجاري.

٢- زيادة الدخل للعاملين في القطاع الزراعي وتحسين وضع هذا القطاع بالنسبة لباقي القطاعات.

II : الاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف في حقل الهيكلية الزراعية

١- في اوضاع الحيازة الزراعية :

١- وضع قانون زراعي ينظم العلاقات في القطاع الزراعي بين المالكين وجميع العاملين فيه ويحدد الشروط العامة والخاصة لانتقال الملكية الزراعية وكل ما يؤول الى تنظيم النشاطات والحقوق في هذا القطاع.

.../...

٢— الحد من تفتيت الحيازة الزراعية .
٣— تسهيل وتشجيع عمليات ضم الحيازات وتوسيع رقعتها .
٤— تشجيع التحسينات العقارية الاساسية في الحيازات ،(هندسة ريفية ، شبكات رى ، تصريف المياه ، طرق داخلية زراعية الخ ...)
٥— تشجيع الاستمارات الجماعية والتعاونيات والتسليف الزراعي .

٢— في حقل استثمار الحيازة :

١— نوعية وارشاد الحائز .
٢— توجيه الحائز نحو التنظيم العلمي للعمل للحصول على اكبر انتاجية باقل كلفة ممكنة عن طريق :

— استعمال البذار المؤصل والعروق المحسنة .
— استعمال الاسمدة .
— مكافحة الاوبئة والحشرات
— مكننة وتحديث الاعمال الزراعية .
— اتباع دورة زراعية مناسبة .
— مسك محاسبة لاستثمار الحيازة .

٣— اعتماد زراعة الانواع الملائمة للتربة والتي تحتاجها الاسواق الداخلية والخارجية (الخريطة الزراعية) .
٤— اطلاع الحائز بصورة منظمة على تقلبات الاسعار وميول الاسواق .

٣— في حقل تسويق الانتاج :

١— تحسين طرق التوضيب وتوحيد وتحديد المواصفات والانتخاب ووسائل التوضيب والتعبئة .
٢— تنظيم شبكات التوزيع .
٣— تنظيم صناعة التبريد ومستودعات المنتوجات الزراعية .
٤— تشجيع تصدير الانتاج الزراعي بشتى الوسائل .

دور القطاع العام في التنمية الزراعية

ان تدخل القطاع العام اصبح امرا لا بد منه للمساهمة في ايجاد الحلول اللازمة :

— لحل المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي نتيجة للمعوقات الطبيعية والهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية .

— تشجيع التثميرات في المشاريع الزراعية ، نظرا لان مردود الاموال الموظفة في المشاريع الزراعية هو اقل بكثير من مثيله في باقي القطاعات .

.../...

وسائل تدخل القطاع العام في التنمية الزراعية

١— توجيه المزارعين نحو انتاج محاصيل تتطلبها الاسواق في الداخل والخارج وذلك باعتماد :

- المشوقات الاقتصادية المختلفة : تأمين النصوب والبذور والعروق المحسنة اسعار وقروض تشجيعية .
- حماية الانتاج الوطني من المزاحمة الاجنبية ولا سيما من الاسعار الاغراقية وذلك باعتماد سياسة زراعية .
- تشجيع تصنيع المحاصيل الزراعية .
- تشجيع تصدير فائض الانتاج — بالسعي لايجاد اسواق جديدة وعقد اتفاقات اقتصادية وتجارة متكافئة مع البلدان الاخرى .

٢— تصميم التجهيزات الاساسية للقطاع الريفي والزراعي عن طريق :

- تنفيذ مشاريع الري الكبرى واستثمارها باقرب وقت وبافضل السبل .
- تنفيذ شبكات تصريف وبدل المياه .
- تركيز اجهزة الهندسة الريفية وتأمين مياه الشفة والطاقة الكهربائية .
- شق الطرق الزراعية وتسهيل سبل المواصلات بين المناطق الزراعية والطرق العامة .
- توسيع الرقعة الزراعية بعد اعادة النظر في نظم التسليف المتبعة حاليا على أن تعطى الافضلية للاراضي القابلة للري .
- انشاء اسواق الخضار والفاكهة واللحوم .
- تصميم المسالخ الحديثة .
- انشاء وتجهيز مرافىء الصيد البحري .

٣— الاجراءات العملية لانماء مختلف الحقول الزراعية .

في حقل الثروة الحيوانية :

١— زيادة عدد الابقار الحلوب وتحسين انتاجها :

- قروض مالية لشراء انواع محسنة .
- قروض لبناء زرائب .
- تأمين اعلاف باسعار معتدلة .
- تأمين تصريف الانتاج باسعار عادلة .
- تقوية التلقيح الاصطناعي وتطويره وتعميمه .

٢— تحسين تربية وانواع الغنم والماعز لجهة انتاج الحليب .

- تأمين الاعلاف باسعار معتدلة .
- توزيع ذكور مؤصلة .
- تعميم التلقيح الاصطناعي عند الغنم .
- استبدال الماعز البلدي بالماعز الشامي وتشجيع تربيته .

.../...

٣— مواصلة الاهتمام بصناعة الدواجن والعمل على تطويرها .
٤— تشجيع وتحسين تربية النحل العسلية وتزويد مراكز النزو بالجياد الاصيلة .
٥— زيادة عدد الحيوانات المعدة للذبح .
٦— التوسع في زراعة النباتات العلفية .
٧— الوقاية الصحيحة :

- مكافحة الامراض الحيوانية السارية المنتشرة في لبنان بصورة عامة ودقيقة .
- مكافحة ومعالجة الطفيليات (الخارجية والداخلية) والامراض الناتجة عنهـــا .
- دراسة وتحديد الامراض الحيوانية المشتركة بين الانسان والحيوان واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليها .
- انشاء مختبر مركزي ومختبرات اقليمية لتشخيص وتحديد الاصابات . ومتابعة تطور الامراض بغية التمكن من وضع برنامج مكافحة فعالة .

٨— تصنيع المنتجات الحيوانية :

- تشجيع قيام صناعات وطنية للانتاج الحيواني وتسهيل وتنظيم عمليات التصريف والتسويق .

في حقل الاشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية :

- تأمين اغراس وشتول وبذور مؤصلة ذات انتاجية مرتفعة مرغوبة فـــي الاسواق وقابلة للتحويل والحفظ والتصنيع .
- تزيين الحدائق العامة وجوانب الطرق .
- تشجيع الزراعات في البيوت الزجاجية والبلاستيكية .
- تكثيف الزراعات المعدة للحصول على اوفر انتاج في اقل مساحة .

في حقل وقاية المزروعات :

- مكافحة الافات الزراعية .
- مكافحة الاعشاب الضارة .
- تأمين المزروعات ضد الكوارث الطبيعية .
- تعميم مصدات الرياح .

في حقل الاحراج والثروة الطبيعية :

- زيادة المساحة المحرجة .
- تعهد وصيانة الاحراج القائمة .
- تنظيم استثمار موارد البحار .
- تشجيع تربية الاسماك في الانهر والبحيرات بغية زيادة هذه الثروة .
- تنظيم الصيد البري وحماية الطرائد المفيدة .

. . . / . . .

في حقل الارشاد والتعليم الزراعي :

- توعية المزارعين نحو استعمال الطرق المحسنة في الانتاج الزراعي .
- اعداد وتدريب ايدي عاملة زراعية متخصصة .
- نشر التعليم الزراعي على مختلف المستويات وبمختلف الوسائل .
- تعميم الارشاد على جميع المناطق اللبنانية .
- ارشاد المزارعين .

في حقل التعاون الزراعي :

- نشر التوعية والاعلام التعاوني .
- تركيز التعاونيات القائمة .
- تأسيس تعاونيات زراعية جديدة .
- تأسيس تعاونيات استهلاكية وفي قطاعات اخرى .
- انشاء اتحادات تعاونية وتضامنيات زراعية .
- تنفيذ وتعميم التسليف التعاوني .

في حقل الاقتصاد الزراعي والاحصاء :

- حماية الانتاج الوطني بتطبيق روزنامة زراعية .
- دراسة اسعار كلفة المحاصيل الزراعية بغية تخفيضها الى اقصى حد ممكن .
- وضع الاحصاءات الزراعية (الاحصاء الزراعي الشامل والاحصاءات الجارية .
- وضع التنبؤات المتعلقة بمتطلبات الاسواق بغية توجيه الانتاج .

في حقل التسويق الزراعي :

- تحسين شبكات التوزيع واختصارها .
- تحديد المواصفات والانتخاب والتوضيب .
- انشاء اسواق حديثة للمنتوجات الزراعية .
- تشجيع التصدير وايجاد اسواق خارجية جديدة .

في حقل التصنيع الزراعي :

- تشجيع الصناعات الزراعية (فاكهة مخضار لحوم مشروبات روحية) .
- انشاء معمل او اكثر لاستخراج السكر من الشمندر السكري .
- تصنيع بقايا المنتوجات النباتية والحيوانية .

في حقل المكننة الزراعية :

- انشاء محطات نموذجية لدرس وتعميم نماذج الاليات التي تتلاءم وطبيعة الارض اللبنانية .
- القيام بتجارب على مكننة مختلف العمليات الزراعية المحاصيل الرئيسية (بطاطا شمندر مبعل تفاح محصولات نباتات علفية) .

في حقل الهندسة الريفية :

- مساعدة المزارعين على وضع تصاميم حديثة للمسكن وللمزارب ولشبكات الري والطاقة الكهربائية .

المقـــررات

الموضوع	القرار	الجهة المعنية بالتنفيذ
الري	ـ تشكيل لجنة للتنسيق والمتابعة ووضع خطة مسبقة بين مختلف الادارات المعنية بالري والزرع .	وزارة الزراعة وزارة الموارد المشروع الاخضر الابحاث العلمية الزراعية مكتب الانتاج الحيواني
	ـ وضع دليل زراعي يوضح للمزارع الجهة والادارة التي يتجه اليها لمساعدته في مختلف النشاطات الزراعية .	
الري	ـ عقد اجتماعات عمل بين ادارة المشروع الاخضر ووزارة الموارد للتوسع في شبكة المياه الداخلية ضمن القرية	المشروع الاخضر وزارة الموارد
المنتجات الزراعية والتصنيع الزراعي	ـ تأليف لجنة لدرس موضوع الرقابة على المشاتل الخاصة للتأكد من نوعية وسلامة النصوب التي تباع من المزارعين	وزارة الزراعة
انتاج النصوب	ـ اجتماعات عمل بين ادارة المشروع الاخضر ومصلحة الابحاث العلمية ووزارة الزراعة ووزارة الموارد لبحث انواع وكميات النصوب اللازمة للاراضي المستصلحة	وزارة الزراعة وزارة الموارد المشروع الاخضر مصلحة الابحاث
الدراسات الاقتصادية	ـ استمرار المشروع الاخضر بالدراسات الاقتصادية	
الدراسات الاقتصادية	ـ اجتماع عمل لتقديم توصيات بشأن انشاء معهد للدراسات الاقتصادية الزراعية .	

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة

الخطوط الكبرى لسياسة انماء القطاع الزراعي في لبنان

سجل القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا بحيث ارتفعت قيمة الانتاج الزراعي من /٢٥٠/ مليون ليرة لبنانية خلال عام ١٩٥٥ الى /٤٣٦/ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٦٥ والى /٥٤٠/ مليون ليرة لبنانية خلال عام ١٩٧٠ .

الا ان هذا النمو بقي غير كاف لسد الحاجات المتزايدة على بعض المواد الغذائية وللحد من التفاوت في مستوى دخل العاملين في القطاع الزراعي نسبة للعاملين في باقي القطاعات ولا سيما قطاع الخدمات. اضف الى ان هذا النمو لم يكن مبنيا على سياسة زراعية منسقة واضحة ضمن اطار خطة تنمية شاملة تفتقر البلاد اليها حتى الآن، مما ادى الى انتاج غير منتظم جعلته من جهة اولى غير كاف لسد متطلبات البلاد ومن جهة ثانية يعاني من ازمات تصريف .

كما كان من نتيجة ذلك ان حصل ركود وانكماش لدى القطاع الخاص في توظيف التثميرات في المشاريع الزراعية .

تجاه هذا الواقع بات لزاما وضع خطة زراعية تحدد بوضوح :

- اهمية ودور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني .
- التدابير والاجراءات التي يجب ان تتخذها الدولة في ضوء هذه الاهمية من النواحي التنظيمية والمالية والفنية .

I : الاهداف العامة للخطة

١ - زيادة كميات الانتاج الزراعي في ضوء متطلبات السوق الداخلية والاسواق الخارجية وبالتالي الحد من العجز في الميزان التجاري .

٢ - زيادة الدخل للعاملين في القطاع الزراعي وتحسين وضع هذا القطاع بالنسبة لباقي القطاعات .

II : الاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف الخطة في حقل الهيكلية الزراعية

١ - في اوضاع الحيازة الزراعية :

١) وضع قانون زراعي ينظم العلاقات في القطاع الزراعي بين المالكين وجميع العاملين فيه ويحدد الشروط العامة والخاصة لانتقال الملكية الزراعية وكل ما يؤول الى تنظيم النشاطات والحقوق في هذا القطاع .

٢) الحد من تفتيت الحيازة الزراعية .

.../..

٣) تسهيل وتشجيع عمليات ضم الحيازات وتوسيع رقعتها •
٤) تشجيع التحسينات العقارية الاساسية في الحيازات ، (هندسة ريفية ، شبكات رى ، تصريف المياه ، طرق داخلية زراعية الخ •••) •
٥) تشجيع الاستثمارات الجماعية والتعاونيات والتسليف الزراعي •

٢ — في حقل استثمار الحيازة :

١) توعية وارشاد الحائز •
٢) توجيه الحائز نحو التدابير العلمي للعمل للحصول على اكبر انتاجية باقل كلفة ممكنة عن طريق :
— استعمال البذار المؤصل والصروق المحسنة •
— استعمال الاسمدة •
— مكافحة الاوبئة والحشرات •
— مكننة وتحديث الاعمال الزراعية •
— اتباع دورة زراعية مناسبة •
— مسك محاسبة لاستثمار الحيازة•
٣) اعتماد زراعة الانواع الملائمة للتربة والتي تحتاجها الاسواق الداخلية والخارجية (الخريطة الزراعية) •
٤) اطلاع الحائز بصورة منتظمة على تقلبات الاسعار وميول الاسواق •

٣ — في حقل تسويق الانتاج :

١) تحسين طرق التوضيب وتوحيد وتحديد المواصفات والانتخاب ووسائل التوضيب والتعبئة •
٢) تدابير شبكات التوزيع •
٣) تدابير صناعة التبريد ومستودعات حفظ المنتوجات الزراعية •
٤) تشجيع تصدير الانتاج الزراعي بشتى الوسائل •

دور القطاع العام في التنمية الزراعية

ان تدخل القطاع العام اصبح امرا لا بد منه للمساهمة في ايجاد الحلول اللازمة:

— لحل المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي نتيجة للمعوقات الطبيعية والهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية •

— لتشجيع التثميرات في المشاريع الزراعية ، نظرا لان مردود الاموال الموظفة في المشاريع الزراعية هو اقل بكثير من مثيله في باقي القطاعات •

••••/••

وسائل تدخل القطاع العام في التنمية الزراعية

١ ـ توجيه المزارعين نحو انتاج محاصيل تتطلبها الاسواق في الداخل والخارج وذلك باعتماد :

- المشوقات الاقتصادية المختلفة : تأمين الحبوب والبذور والعروق المحسنة ـ اسعار وقروض تشجيعية •
- حماية الانتاج الوطني من المزاحمة الاجنبية ولا سيما من الاسعار الاغراقية وذلك باعتماد روزنامة زراعية •
- تشجيع تصنيع المحاصيل الزراعيـــة •
- تشجيع تصدير فائض الانتاج ـ بالسعي لايجاد اسواق جديـــدة وعقد اتفاقات اقتصادية وتجارية متكافئة مع البلدان الاخرى •

٢ ـ تعميم التجهيزات الاساسية للقطاع الريفي والزراعي عن طريـــق :

- تنفيذ مشاريع الري الكبرى واستثمارها باقرب وقت وبافضل السبل •
- تنفيذ شبكات تصريف وبدل المياه •
- تركيز اجهزة الهندسة الريفية وتأمين مياه الشفة والطاقة الكهربائية•
- شق الطرق الزراعية وتسهيل سبل المواصلات بين المناطق الزراعية والطرق العامـة •
- توسيع الرقعة الزراعية بعد اعادة النظر في نظم التسليف المتبعـــة حاليا على ان تعطى الافضلية للاراضي القابلة للري •
- انشاء اسواق الخاضر والفاكهة واللحـــوم •
- تعميم المسالخ الحديثـــــة •
- انشاء وتجهيز مرافىء الصيد البحرى •

٣ ـ الاجراءات العملية لانماء مختلف الحقول الزراعيـة •

في حقل الثروة الحيوانيـــة :

١ ـ زيادة عدد الابقار الحلوب وتحسين انتاجها :

- قروض مالية لشراء انواع محسنة •
- قروض لبنـاء زرائب •
- تأمين اعلاف باسعار معتدلـــة •
- تأمين تصريف الانتاج باسعار عادلـــة •
- تقوية التلقيح الاصطناعي وتطويره وتعميمـه •

•••/••

٢ — تحسين تربية وانواع الغنم والماعز لجهة انتاج الحليب •
— تأمين الاعلاف باسعار معتدلـة •
— توزيع ذكور مؤصلة •
— تعميم التلقيح الاصطناعي عند الغنم •
— استبدال الماعز البلدي بالماعز الشامي وتشجيع تربيته •

٣ — مواصلة الاهتمام بصناعة الدواجن والعمل على تطويرها •

٤ — تشجيع وتحسين تربية الخيول العربية وتزويد مراكز التزويد بالجياد الاصيلة •

٥ — زيادة عدد الحيوانات المعدة للحـم •

٦ — التوسع في زراعة النباتات العلفيـــة •

٧ — الوقاية الصحيـة :

— مكافحة الامراض الحيوانية السارية المنتشرة في لبنان بصـــورة عامة ودقيقة •
— مكافحة ومعالجة الطفيليات (الخارجية والداخلية) والامراض الناتجة عنها •
— دراسة وتحديد الامراض الحيوانية المشتركة بين الانسان والحيوان واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليها •
— انشاء مختبر مركزي ومختبرات اقليمية لتشخيص وتحديد الاصابات ومتابعة تطور الامراض بغية التمكن من وضع برنامج مكافحـــة فعالـة •

٨ — تصنيع المنتجات الحيوانيـة :

— تشجيع قيام صناعات وطنية للانتاج الحيواني وتسهيل وتنظيـم عمليات التصريف والتسويق •

في حقل الاشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية :

— تأمين اغراس وشتول وبذور مؤصلة ذات انتاجية مرتفعة مرغوبـة في الاسواق وقابلة للتحويل والحفظ والتصنيع •
— تزيين الحدائق العامة وجوانب الطرق •
— تشجيع الزراعات في البيوت الزجاجية والبلاستيكية •
— تكثيف الزراعات المهمة للحصول على اوفر انتاج في اقل مساحة •

في حقل وقاية المزروعات :

— مكافحة الآفـات الزراعيـــة •
— مكافحة الاعشاب الضـــارة •
— تأمين المزروعات ضد الكوارث الطبيعيـة •
— تعميم مصدات الريـــاح •

في حقل الاحراج والثروة الطبيعية :

- زيادة المساحة المحرجة .
- تعهد وصيانة الاحراج القائمة .
- تنظيم استثمار موارد البحار .
- تشجيع تربية الاسماك في الانهر والبحيرات بغية زيادة هذه الثروة .
- تنظيم الصيد البري وحماية الطرائد المفيدة .

في حقل الارشاد والتعليم الزراعي :

- توعية المزارعين نحو استعمال الطرق المجددة في الانتاج الزراعي .
- اعداد وتدريب ايدي عاملة زراعية متخصصة .
- نشر التعليم الزراعي على مختلف المستويات وبمختلف الوسائل .
- تعميم الارشاد على جميع المناطق اللبنانية .
- ارشاد المزارعين .

في حقل التعاون الزراعي :

- نشر التوعية والاعلام التعاوني .
- تركيز التعاونيات القائمة .
- تأسيس تعاونيات زراعية جديدة .
- تأسيس تعاونيات استهلاكية وفي قطاعات اخرى .
- انشاء اتحادات تعاونية وتنظيمات زراعية .
- تنفيذ وتعميم التسليف التعاوني .

في حقل الاقتصاد الزراعي والاحصاء :

- حماية الانتاج الوطني بتطبيق روزنامة زراعية .
- دراسة اسعار كلفة المحاصيل الزراعية بغية تخفيضها الى اقصى حد ممكن .
- وضع الاحصاءات الزراعية (الاحصاء الزراعي الشامل والاحصاءات الجارية) .
- وضع التنبوءات المتعلقة بمتطلبات الاسواق بغية توجيه الانتاج .

في حقل التسويق الزراعي :

- تحسين شبكات التوزيع واختصارها .
- تحديد المواصفات والانتخاب والتوضيب .
- انشاء اسواق جديدة للمنتوجات الزراعية .
- تشجيع التصدير وايجاد اسواق خارجية جديدة .

.../..

في حقل التصنيع الزراعي :

- تشجيع الصناعات الزراعية (فاكهة ، خضار ، لحوم ، مشروبات روحية) .
- انشاء معمل او اكثر لاستخراج السكر من الشمندر السكري .
- تصنيع بقايا المنتوجات النباتية والحيوانية .

في حقل المكننة الزراعية :

- انشاء محطات نموذجية لدرس وتصميم نماذج الآليات التي تتلاءم وطبيعة الارض اللبنانية .
- القيام بتجارب على مكننة مختلف العمليات الزراعية للمحاصيل الرئيسية (بطاطا ، شمندر ، قمح ، تفاح ، خضيات ، نباتات علفية) .

في حقل الهندسة الريفية :

- مساعدة المزارعين على وضع تصاميم حديثة للمسكن والمشارب وشبكات الري والطاقة الكهربائية .

سراج

الانمـــاء الزراعـــــــي

الخطة الزراعية : زيادة الدخل الفردي والوطنـــي

توسيع الرقعة الزراعية :

١- استصلاح الاراضي الخاصة
٢- استصلاح اراضي الدولة والمشاعات
٣- استصلاح اراضي الاوقاف
٤- صرف المياه

زيادة الانتاج :

٥- تأمين مياه الري وتحديث استعمالها
٦- التسميد الصحيح
٧- تأصيل النصوب والبذور وتعميمها
٨- مكافحة الافات وحماية الانتاج
٩- مكافحة الاعشاب الضارة
١٠- الخريطة الزراعية
١١- الدورة الزراعية
١٢- المراعي وانتاج الاعلاف
١٣- شبكات صادات الرياح
١٤- البيوت المكيفة ـ بلاستيكية زجاجية
١٥- الانتاج الحيواني
١٦- التحريج وحماية الاحراج
١٧- حماية البيئة الطبيعية ENVIRONNEMENT
١٨- تنظيم الاحراج وحماية الطبيعة
١٩- انشاء الحمى والمنتزهات الوطنية
٢٠- تجميل الطرق والمدن والمصايف
٢١- شؤون التغذية : تحسين تغذية اللبنانيين ـ الرامشات الزراعية والغذائية .
٢٢- المساعدات الخارجية و الداخلية
٢٣- تنظيم الحيازة الزراعية
٢٤- الصيد : صيد الاسماك وتربيتها ـ (الصيد البحري والبري والنهري)

تخفيض سعر الكلفة :

٢٥- الطرق الزراعية
٢٦- تحديث الاعمال الزراعية ومكننتها
٢٧- التعاونيات الزراعية
٢٨- التسليف الزراعي
٢٩- الضمان الزراعي
٣٠- الابحاث الزراعية والارشاد
٣١- التعليم الزراعي
٣٢- التنظيم والبناء الريفي

.../...

تأمين التصريف الارباح :

٣٣- التوضيب
٣٤- شراء المحصول
٣٥- التصريف المحلي ـ الدعاية
٣٦- التصدير
٣٧- تصنيع الانتاج
٣٨- الدراسات الاقتصادية
٣٩- الاحصاء
٤٠- التشريع

خطة التنمية السداسية
السنوات ١٩٧٢ـ١٩٧٧

الفصل الثالث

الزراعة

٣ر١ ـ الوضع الراهن

تشكل الزراعة احد القطاعات الرئيسية من الاقتصاد اللبناني ، اذ انها تؤمن دخلا كليا او جزئيا لحوالي ٣٠ بالمئة من السكان وتساهم الى حد بعيد في تدعيم الصادرات اللبنانية . كما ان الدخل من الزراعة وتربية الماشية يمثل نسبة ١١٪ من مجموع الناتج الاهلي القائم . وتشير الاحصاءات المتوافرة الى ان مساحة الاراضي المزروعة ٢٣٥ الف هكتار منها حوالي ٦٤ الف هكتار مروية (٣٠ الف هكتار للزراعات الدائمة و٣٤ الف هكتار للزراعات السنوية) هذا مع العلم ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٧٥ الف هكتار .

لقد حقق الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ معدل زيادة سنوية بنسبة ٢ر٨ بالمئة (بالاسعار الجارية) . ويرجع ذلك الى رداءة المحاصيل في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ لانه لولا ذلك لبلغت نسبة الزيادة في تلك الفترة حوالي ٥٪ . وفيما يلي تطور الانتاج الزراعي والحيواني والاستهلاك والاستيراد والتصدير خلال الفترة المذكورة بملايين الليرات وبالاسعار الجارية كما هي واردة في الحسابات القومية .

جدول يبين تطور الانتاج الزراعي والحيواني والاستهلاك والاستيراد والتصدير

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الانتاج النباتي	٣٠٧ر١	٣٢٩ر٩	٣٥٥	٣٥٢	٣٥٠ر٥	٣٦٠ر٨
الانتاج الحيواني	٢٨٧ر٥	٣٠٥ر٦	٣٣٥ر٩	٣٠١ر٥	٣٢٠ر٨	٣٠٣ر٨
مجموع الانتاج	٥٩٤ر٦	٦٣٥ر٥	٦٩٠ر٩	٦٥٣ر٥	٦٧١ر٣	٦٦٤ر٦
المستوردات	٢٧٥ر٤	٢٧٩ر٧	٢٩٩ر٠	٣٠٦ر٩	٣٠٠ر٤	٣١٣ر٠
التسويق	٣١٤ر٩	٣٢٨ر٦	٣٣٨ر١	٣٥٤ر٨	٣٦٨ر٢	٤١٨ر١
استهلاك الوحدات المنزلية	٧٢١ر٠	٧٤٦ر٢	٧٩١ر٤	٧٤٧ر٥	٧٧٩ر١	٨٤٢ر٩
الاستهلاك الوسيط	٣٥٢ر٧	٣٨٣ر٤	٤١٥ر٨	٤٠٨ر٢	٤٢٦ر٦	٤٣٨ر٥
مجموع الاستهلاك المحلي	١٠٧٣ر٧	١١٣٦ر٦	١٢٠٧ر٢	١١٥٥ر٧	١٢٠٦ر٥	١٢٨١ر٤
المصدرات	٩٥ر٨	١١٩ر٢	١٠٦ر٦	١٥٥ر٩	١٥٢ر٤	١٤٥

وتشير هذه الارقام الى انه فيما يتعلق بالانتاج النباتي كانت الزيادة السنوية في قيمته بمعدل ٣ر٣ بالمئة في فترة ١٩٦٤ —١٩٦٦ ، وفي نفس الفترة بلغت الزيادة السنوية في قيمة الانتاج الحيواني معدل ٢ر٢ بالمئة .

بلغت قيمة الانتاج الزراعي المحلي عام ١٩٦٩ حوالي ٧٣٪ من قيمة الاستهلاك الداخلي من المواد الزراعية اى استهلاك الوحدات المنزلية مضاف اليها الاستهلاك الوسيط وقد ارتفعت قيمة المستوردات الزراعية من ٢٦٧ مليون ليرة عام ١٩٦٤ الى ٣١٣ مليون عام ١٩٦٩ وقد شكلت ١٩٪ من مجموع المستوردات في تلك السنة . اما المصدرات الزراعية التي تمثل نسبة ١٦٪ من قيمة مجموع المصدرات لعام ١٩٦٩ فقد بلغت قيمتها ٩٦ مليون ليرة عام ١٩٦٤ و١٤٥ عام ١٩٦٩ .

وعلى الرغم من التطور الذى تحقق في هذا القطاع خلال العقد الماضي ما برحت الزراعة اللبنانية تعاني من نقاط ضعف اساسية عائدة الى الاسباب الرئيسية التالية :

— ضآلة نسبة الاراضي المروية التي تشكل ٢٨٪ فقط من الاراضي المزروعة وحوالي ١٦٪ فقط من الاراضي القابلة للزراعة وعدم ملاءمة اساليب الرى المتبعة .

— صغر حجم الحيازة الزراعية اذ تدل الاحصاءات المتوافرة ان متوسط الملكية الزراعية العائدة الى ٥٢٪ من المزارعين لا تتجاوز نصف الهكتار كما ان متوسط الملكية الزراعية لـ ٤٢٪ من المزارعين تتراوح بين نصف هكتار و ٥ر٢ هكتار .

— بطء انتشار الحركة التعاونية اذ لم يتعد عدد التعاونيات الزراعية حتى الان في لبنان الـ ٤٥ منها ثماني تعاونيات استهلاكية تضم حوالي ٤٠٠٠ عضو ولا يتعدى رأسمالها المتداول الـ ٣٠ مليون ل.ل مع العلم ان القطاع الزراعي في حاجة ماسة الى هذه التعاونيات .

— استعمال غير كاف للاساليب الزراعية الحديثة على الصعيد .

— عدم انتظام التسويق الزراعي .

— عدم تأصيل المواشي وعدم ملاءمة اساليب وطرق التسليف الزراعي خاصة فيما يعود الى التسليف المتوسط والطويل الامد .

وتتلخص اهم الانجازات في السنوات الست الماضية بما يلي :

— تحريج ١٦٠٠ هكتار موزعة على ٤٠ موقعا وانتاج الاغراس الحرجية اللازمة .

— استصلاح ١١١٣٦ هكتارا بواسطة ادارة المشروع الاخضر حتى نهاية عام ١٩٧٠ .

— المباشرة بتنفيذ بعض مشاريع الرى ، منها المشروع النموذجي لمنطقة صيدا ومشروع رى البقاع الجنوبي وانجاز الدراسات التفصيلية العائدة لمشروع رى القاع — الهرمل واصلاح وتوسيع شبكات الرى القائمة في مختلف المناطق والدراسات الاولية الاقتصادية والفنية العائدة لمنطقة الثورة — زغرتا .

— متابعة الاجراءات التشجيعية والوقائية وبخاصة فيما يعود الى انتاج وتوزيع الاغراس المثمرة والبذور المؤصلة ومكافحة الاوبئة والحشرات واعمال الارشاد والتعليم والتدريب الزراعي وتنظيم اعمال التعاونيات الزراعية ، وانشاء مكتب للانتاج الحيواني ومتابعة الابحاث العلمية الزراعية .

. . . /. . .

— انشاء مصلحة للتعاونيات في وزارة الزراعة ، ووضع واقرار معظم القوانين والانظمة المتعلقة بالاتحاد العام للجمعيات التعاونية والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

٣ر٢ الاهداف العامة للسياسة الزراعية والاجراءات المقترحة .

٣ر٢ر١ — تتلخص الاهداف العامة للسياسة الزراعية بما يلي :

أ — زيادة الانتاج الزراعي والحيواني بغية تحقيق الامور التالية :

— توفير نصيب اكبر من المواد الغذائية تلبية لحاجات الاستهلاك المحلي مع العلم انه يقدر ان تبلغ كمية الاستهلاك من المنتجات الزراعية والحيوانية ما قيمته حوالي ٢٢٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٧ بالاسعار الثابتة .

— تخفيف العجز في الميزان التجاري ، علما بانه من المتوقع تصدير ما قيمته ٢٢٦ مليون ليرة من المنتجات الزراعية والحيوانية عام ١٩٧٧ بالاسعار الثابتة .

ب — زيادة انتاجية المزارعين ومداخيلهم النقدية خاصة عن طريق تحديث الاعمال الزراعية وزيادة المساحات المروية والعمل على تشجيع الزراعات ذات المردود العالي (الزراعات الغنية التي يمكن استنباتها في مساحة صغيرة نسبيا من الارض وبقدر اكثف من العمل ورأس المال) .

٣ر٢ر٢ — تحقيقا للاهداف المذكورة اعلاه يرى ان تتخذ الاجراءات التالية في فترة السنوات الست المقبلة :

١) مباشرة تنفيذ مشاريع الري الكبرى واستثمارها باقرب وقت وبأفضل السبل كما هو مبين فيما بعد (في الفقرة المتعلقة بمشاريع الري) .

٢) توسيع الرقعة الزراعية وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية عن طريق متابعة اعمال استصلاح الاراضي القابلة للزراعة بعد اعادة النظر في نظم التسليف المتبعة حاليا ، على ان تعطى الافضلية للاراضي القابلة للري واتخاذ التدابير التي من شأنها خفض كلفة الاستصلاح وتأمين فوائد اعم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

٣) التوسع في نشر الحركة التعاونية ودعمها عن طريق توفير الكفاءات والخبرات في مصلحة التعاونيات بالاضافة الى المساعدات والتسهيلات اللازمة للمؤسسات المعنية بهذا النشاط وخاصة فيما يعود للاتحاد الوطني للتسليف التعاوني والاتحاد العام للجمعيات التعاونية وتنظيم دورات تدريبية تعاونية في مختلف المناطق اللبنانية .

٤) تنشيط الابحاث العلمية الزراعية الجارية والقيام ببحوث علمية اخرى وخاصة التطبيقية منها والتي من شأنها ان تؤدي الى زيادة الانتاجية وتحسين نوعية الانتاج ، على ان تحدد تلك الابحاث بالاتفاق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية .

٥) تعزيز الارشاد الزراعي والعمل على تحسين كفاءة المرشدين الزراعيين بالتدريب النظري والتطبيقي ، واعتماد اساليب الارشاد التبيانية الحديثة في المناطق الزراعية لتدريب المزارعين وارشادهم ، وذلك بعد تحويل المدارس العلمية الزراعية الى مراكز تدريب .

٦) العمل على ادخال الاساليب المكننة في المناطق الزراعية التي لم تصلها حتى الان هذه المكننة لاسباب تتعلق بطبيعة الارض الجغرافية . وذلك عن طريق انشاء المراكز التبيانية غايتها تشجيع وادخال الالات الملائمة لتلك المناطق وتدريب المزارعين على استعمالها وصيانتها .

٧) التوسع في اعمال مكافحة الافات الزراعية بعد اعادة النظر في اساليب المكافحة والعمل على اجرائها عن طريق الجمعيات التعاونية والاهلية بعد امدادها بالمعدات والمواد اللازمة .

٨) تنمية الثروة الحيوانية عن طريق شراء الماشية المؤصلة وتحسين انواع الماشية المحلية وزيادة انتاجها ومكافحة الامراض والاوبئة والعمل على تنظيم تسهيل تصدير المنتجات الحيوانية ومساعدة المنتجين والجمعيات التعاونية التي لها علاقة بالانتاج الحيواني للحصول على قروض تمكنها من شراء الماشية المحسنة .

٩) مسح الاحراج القائمة والمحافظة على الثروة الحرجية عن طريق صيانة وحفظ الاحراج الحالية وتعهد مشاريع التحريج القائمة والبالغة مساحتها ١٦٠٠ هكتار وانتاج النصبوب الحرجية وزرعها وتوزيعها على الاهالي وحماية الاحراج من الماعز . وبالاضافة الى ذلك تحريج ثلاثة الاف هكتار .

١٠) انماء الصيد البحري وتنظيمه عن طريق تشجيع انشاء تعاونيات لصيادي الاسماك وتقديم المساعدات الفنية للصيادين وتوفير معدات حديثة لصيد الاسماك واقتناء مراكب نموذجية وتدريب الصيادين على استعمالها والعمل على تحسين المنشآت المرفئية ، ودعم الابحاث المتعلقة بتربية الاسماك في المياه الحلوة .

١١) دراسة انشاء مؤسسة مختلطة لتسويق المنتجات الزراعية تضم ممثلين عن المنتجين والتعاونيات الزراعية والوزارات المعنية وانشاء الهالات (اسواق الخضار والفاكهة) في المدن الرئيسية واسواق شعبية في الاحياء المكتظة في مدينة بيروت .

١٢) تنفيذ المخطط لزيادة انتاج الحرير مع العلم ان الانتاج الحالي يبلغ ١٠٠ طن من الفيالج سنويا .

١٣) دعم المؤسسات المعنية بالتسليف الزراعي وتطويرها بما يتوافق مع حاجة هذا القطاع الى القروض .

١٤) تشجيع التصنيع الزراعي عن طريق التسليف والمساعدات المختلفة ، لحل مشاكل تصريف الفائض من الانتاج الزراعي ، وللمساهمة في تطوير الصناعات الغذائية القائمة .

٣ر٣ — التثميرات

قدرت التثميرات اللازمة في السنوات الست المقبلة بستين مليون ل.ل لدعم القطاع الزراعي (باستثناء مشاريع الري) موزعة كما يلي (بالاف الليرات) .

	مجموع ٧٢ — ٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
— مراكز التبيان للتدريب والارشاد الزراعي	١٨٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠	—	—
— توسيع واعادة تكوين مدرسة الفنار الزراعية	٢٨٠	—	١٠٠	١٨٠	—	—	—
— تشجيع زراعة التوت وتربية دود الحرير	٢٨٦٠	٣٣٥	٣٨٠	٤٩٠	٤٦٠	٥٨٠	٦١٥
— مراكب نموذجية ومعدات للصيد الساحلي	٤٩٠	٢٤٥	٢٤٥	—	—	—	—
— تحريج ٣٠٠٠ هكتار	٢٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
— التنمية الريفية والتجهيزات التابعة لها	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
— التسليف الزراعي	٢٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
— تنمية الانتاج الحيواني	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
— تجهيزات ومعدات لمكافحة الاوبئة والحشرات والابحاث والتجارب	٢٦٧٠	٣٠٠	٣٧٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
	٦٠٠٠٠	٨٦٨٠	٩٤٩٥	٩٥٧٠	١٠٢٦٠	١٠٩٨٠	١١٠١٥

هذا بالاضافة الى النفقات الجارية المتكررة والتي قدرت بـ ٧٠ مليون ليرة لبنانية في الجزء الثاني من الموازنة العامة وبـ ٤٥ مليون ليرة في الجزء الاول ٠

٣ر٤ ـ مشاريع الري

٣ر٤ر١ الوضع الراهن

تعتبر مشاريع الري حجر الزاوية لزيادة الانتاج وتطوير القطاع الزراعي ولا سيما في بلد كلبنان يصنف من بين البلاد ذات الجفاف ، اذ تنقطع فيه الامطار مدة سبعة اشهر متتالية ٠

وتشكل الامطار والثلوج المتساقطة فوق ارض لبنان المورد الوحيد للمياه حاليا ، ويبلغ المعدل السنوي للمياه المتساقطة حوالي ٩٧٠٠ مليون متر مكعب اي بمعدل ٩٧٠ الف متر مكعب سنويا لكل كيلو متر مربع واحد من الاراضي اللبنانية ٠

وتتوزع كمية المياه هذه على النحو التالي :

٥٦٧٥ مليون م ٠م ٣ تتبخر او تتسرب الى اعماق الارض

٤٠٢٥ مليون م ٠م ٣ تغذي السيلان السطحي

يتسرب من السيلان السطحي الى خارج الاراضي اللبنانية الكميات التالية :

١) باتجاه سوريا يقدر معدل تصريف نهر العاصباني بحوالي ١٤٠ مليون م ٠م ٣ اي ما مجموعه ٦٥٠ مليون م ٠م ٣ ٠

فيكون ما يمكن استعماله نظريا في لبنان في حدود ٣٣٧٥ م ٠م ٣ منه ٨٢٠ مليون م ٠م ٣ في فصل الشتاء و ٢٥٥٥ مليون م ٠م ٣ في فصل الغزارة ٠

اما كمية المياه الممكن خزنها فتبلغ ٥٠٠ مليون م ٠م ٣ بما فيها سد القرعون ٠

اما فيما يتعلق بالمياه الجوفية فقد قدرت كمية المياه المخزنة والتي يمكن نظريا استثمارها بـ ٦٠٠ مليون م ٠م ٣ مع العلم انه يستثمر حاليا منها كمية تبلغ ١٦٠ مليون م ٠م ٣ فقط ويبقى ٤٤٠ مليون م ٠م ٣ غير مستثمرة ٠

وقد دلت الدراسات الاولية التي وضعت حول امكانيات بعض المناطق لجهة المياه الجوفية عن طريق حقن المياه الشتوية فيها :

في سهل عكار	١٥ مليون م ٠م ٣
في نواحي بيروت	١٠ ملايين م ٠م ٣
في سلسلة جبال الباروك ونيحا	٥٠ مليون م ٠م ٣
في السهل الساحلي الجنوبي	٢٠ مليون م ٠م ٣
في البقاع الجنوبي	٦٥ مليون م ٠م ٣
	١٦٠ مليون م ٠م ٣

وبذلك يصبح مجموع كمية المياه الجوفية التي يمكن استعمالها حوالي ٣٢٠ مليون م ٠م ٣ ٠

ومما تقدم يتبين ان الكمية القصوى للمياه التي يستطيع لبنان السيطرة عليها واستعمالها في فصل الشحائح تقدر بحوالي ١٧٤٠ مليون م٣ موزعة كما يلي :

مياه السيلان السطحي	٨٢٠ مليون م٣
مياه جوفية	٣٢٠ مليون م٣
مياه مخزونة وراء السدود	٥٠٠ مليون م٣
مياه الينابيع تحت البحر	١٠٠ مليون م٣
المجموع	١٧٤٠ مليون م٣

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة بزراعات دائمة ٧٤٦١١ هكتارا منها ٢١٧٨٦ هكتارا مروية و٤٤٩٠٥ هكتارا غير مروية . كما ان مساحة الاراضي المزروعة بزراعات سنوية تبلغ ١٤١٥٨٧ هكتارا منها ٣٤٢٩٣ هكتارا مروية و١٠٧٢٩٤ هكتارا غير مروية . وبذلك يكون مجموع الاراضي المزروعة حاليا ٢١٦٢٧٨ هكتارا منها ٦٤٠٧٩ هكتارا مروية و١٥٢١٩٩ هكتارا غير مروية . ويمكن في حال تنفيذ مشاريع الري الكبرى زيادة مساحة الاراضي المروية الى ١٣٠ الف هكتار كما هو مفصل فيما بعد .

اما بالنسبة لمجموع الاراضي القابلة للزراعة فالمعلومات المتوافرة حولها غير مكتملة اذ ان تصنيف التربة لمجمل الاراضي اللبنانية لم ينته بعد ، غير انه يمكن تقدير مجموع الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة من كافة الفئات بحوالي ٤٠٠ الف هكتار منها ٦٤ الف هكتار مروية حاليا . اما كميات المياه المتوافرة في فصل الشحائح (بعد طرح كمية المياه الضرورية للشرب) فهي على سبيل المثال لا تكفي الا لري مساحة لا تتعدى الـ ٢٠٠ الف هكتار في احسن الحالات .

اما بشأن اساليب الري ، فعلى الرغم من ان الطرق المتبعة تختلف بين منطقة واخرى فانه يمكن القول اجمالا بان هناك هدرا كبيرا في المياه اكان ذلك ناتجا عن سوء ضبط الاقنية او عن الطرق المستعملة للري .

٣ر٤ر٢ — الاجراءات العامة والمشاريع المقترحة

يقضي برنامج العمل السنوات الست المقبلة ، القيام بما يلي :

— اكمال دراسات وتصنيف التربة في المناطق اللبنانية كافة والتي من شأنها ان تحدد المناطق ذات التربة الغنية او المتوسطة او الفقيرة مما يساعد على الاختيار في مشاريع الري ودرس مشاكل الاراضي الكلسية وامكانية استعمالها في الزراعة .

— **الانتهاء** من وضع الاحصاء الشامل المياه في لبنان وتكليف ادارة خاصة باعمال الاحصاء ومتابعتها باستمرار .

— متابعة الدراسات التي تهدف الى زيادة كمية المياه السنوية وحصرها وتخزينها والتي يمكن استعمالها للري عن طريق انشاء السدود والبحيرات الجبلية وتخزين مياه الامطار في الخزانات الجوفية كما ينبغي متابعة دراسات تحليه مياه البحر والامطار الاصطناعية وتحويل مياه الامطار من حوض الى آخر على ان يتم تنفيذ هذه المشاريع على اسس اقتصادية .

— متابعة وزيادة عدد التجارب في المختبرات والحقول في المناطق الزراعية للقيام بحسابات عن كمية المياه اللازمة لكل نوع من انواع المزروعات وذلك لتوفير المياه وتنظيم تصريفها وفقا للحاجة .

— درس افضل السبل لوضع رسوم على استعمال المياه بالنسبة للخدمات المقدمة للمزارعين ووضع تشريع جديد لتملك واستعمال وتوزيع المياه سبل التطبيق يهدف فيما يهدف الى تحقيق توزيع عادل للمياه ويحد من الهدر في استعمالها .

— اكساء الاقنية الترابية وتحسين الاساليب والطرق الفنية لتوزيع المياه وايصالها الى مراكز الاستهلاك .

— تنفيذ مشاريع الري الكبرى وانشاء الاجهزة الفنية والاستثمارية اللازمة لذلك وهذه المشاريع هي :

أ — مشروع ري لبنان الجنوبي

يهدف المشروع في مرحلته النهائية الى ري ٣٣٠٠٠ هكتار في لبنان الجنوبي ومن الملحوظ ان يباشر بالدراسات الاقتصادية والفنية ضمن مشروع مشترك مع الصندوق الخاص للامم المتحدة خلال عام ١٩٧٢ وينتظر ان تنتهي الدراسات والتجارب والمشروع النموذجي لري ١٢٠٠ هكتار في منطقة صيدا واعادة تنظيم ري ٦٠٠٠ هكتار في منطقة القاسمية في غضون السنوات الثلاث الاول من البرنامج وان يباشر بتنفيذ المرحلة الاولى من المشروع فيما بعد :

ب — مشروع ري البقاع الجنوبي

تبلغ المساحة المروية حاليا في سهل البقاع الجنوبي بصورة غير منتظمة حوالي ١٠ الاف هكتار ويهدف مشروع ري البقاع الجنوبي الى تنظيم ري المساحة المذكورة والى زيادة المساحة المروية بحوالي ١٣ الف هكتار فيصبح مجموع المساحة المروية ٢٣ الف هكتار .

وتبلغ كمية المياه اللازمة لهذا المشروع ١٤٠ مليون م٣ منها ٣٠ مليون م٣ من بحيرة القرعون و٧٤ مليون م٣ من المياه الجوفية و٣٦ مليون م٣ من المياه السطحية ويلحظ البرنامج متابعة تنفيذ الاقنية الرئيسية ومحطات الضخ وري ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ هكتار خلال السنوات الست المقبلة .

.../...

ج — مشروع ري القاع المرمل من نهر العاصي

يهدف المشروع الى ري مساحة ٦ الاف هكتار من مياه العاصي على ان ينفذ المشروع على مرحلتين .

المرحلة الاولى : ري مساحة ٤ الاف هكتار بواسطة الجاذبية منها ٢٥٠٠ هكتار في القاع و١٥٠٠ هكتار في المرمل .

المرحلة الثانية: ري مساحة ٢٠٠٠ هكتار بالضخ منها ١٥٠٠ هكتار في القاع و٥٠٠ هكتار في المرمل . ويلاحظ ان البرنامج تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع .

د — مشروع ري عكار

يرمي المشروع الى ري مساحات جديدة في عكار تبلغ ٤ الاف هكتار وتحسين ري ٦٠٠٠ هكتار مروية حاليا بصورة غير منتظمة ، وتحسين ري ٢٣٠٠ هكتار في سهل البقيعة .

هـ — مشروع ري الكورة — زغرتا :

يهدف المشروع الى ري مساحة ٧٢٠٠ هكتار تقريبا من مياه سد دير بعشتار الملحوظ تنفيذه على نهر الصفور بسعة ٤٠ مليون م٣ ، ومد الشبكة اللازمة لري المساحات المذكورة . ويلاحظ ان البرنامج تنفيذ المنشآت الرئيسية منه خلال الست سنوات المقبلة علما بان مدة تنفيذ كامل مراحل المشروع كما حددتها الدراسات الاولية هي ١٥ عاما .

٣ر٤ر٣ — التثميرات

قدرت التثميرات اللازمة للسنوات الست المقبلة بـ ٢٠٢ مليون ل.ل موزعة كما يلي : بملايين الليرات)

	مجموع ٧٢-٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مشروع ري لبنان الجنوبي	٤٠	٥	٥	٥	٧	٧	١١
مشروع ري البقاع الجنوبي	٧٠	٦	١٠	١٠	١٢	١٦	١٦
مشروع القاع — المرمل	٣٠	٥	٩	١٠	٢	٢	٢
مشروع ري الكورة — زغرتا	٤٠	١	٢	٦	٦	١٣	١٢
مشروع ري سهل عكار	١٠	—	١	٢	٢	٢	٣
مشاريع الري السنوية	١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المجموع	٢٠٢	١٩	٢١	٣٥	٣١	٤٢	٤٦

الجمهورية اللبنانيـــة
وزارة الزراعة

الخطوط الكبرى لسياسة انماء القطاع الزراعي في لبنان

سجل القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا بحيث ارتفعت قيمة الانتاج الزراعي من /٢٥٠/ مليون ليرة لبنانية خلال عام ١٩٥٥ الى /٤٣٦/ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٦٥ والى /٥٤٠/ مليون ليرة لبنانية خلال عام ١٩٧٠ ٠

الا ان هذا النمو بقي غير كاف لسد الحاجات المتزايدة على بعض المواد الغذائية وللحد من التفاوت في مستوى دخل العاملين في القطاع الزراعي نسبة للعاملين في باقي القطاعات ولا سيما قطاع الخدمات٠ اضف الى ان هذا النمو لم يكن مبنيا على سياسة زراعية منسقة واضحة ضمن اطار خطة تنمية شاملة تفتقر البلاد اليها حتى الآن، مما ادى الى انتاج غير منظم جعلته من جهة اولى غير كاف لسد متطلبات البلاد ومن جهة ثانية يعاني من ازمات تصريف ٠

كما كان من نتيجة ذلك ان حصل ركود وانكماش لدى القطاع الخاص في توظيف التثميرات في المشاريع الزراعيـــة ٠

تجاه هذا الواقع بات لزاما وضع خطة زراعية تحدد بوضوح :

- اهمية ودور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطنـــي ٠
- التدابير والاجراءات التي يجب ان تتخذها الدولة في ضوء هذه الاهمية مـــن النواحي التنظيمية والمالية والفنيـــة ٠

I : الاهداف العامة للخطة

١ ـ زيادة كميات الانتاج الزراعي في ضوء متطلبات السوق الداخلية والاسواق الخارجية وبالتالي الحد من العجز في الميزان التجاري ٠

٢ ـ زيادة الدخل للعاملين في القطاع الزراعي وتحسين وضع هذا القطاع بالنسبة لباقي القطاعات ٠

II : الاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف الخطـــة

في حقل الهيكلية الزراعيـــة

١ ـ في اوضاع الحيازة الزراعية :

١) وضع قانون زراعي ينظم العلاقات في القطاع الزراعي بيـــن المالكين وجميع العاملين فيه ويحدد الشروط العامة والخاصة لانتقـــال الملكية الزراعية وكل ما يؤول الى تنظيم النشاطات والحقوق في هـــذا القطـــاع ٠

٢) الحد من تفتيت الحيـــازة الزراعيـــة ٠

٣) تسهيل وتشجيع عمليات ضم الحيازات وتوسيع رقعتها •
٤) تشجيع التحسينات العقارية الاساسية في الحيازات ، (هندسة ريفية ، شبكات رى ، تصريف المياه ، طرق داخلية زراعية الخ •••) •
٥) تشجيع الاستثمارات الجماعية والتعاونيات والتسليف الزراعي •

٢ — في حقل استثمار الحيازة :

١) توعية وارشاد الحائز •
٢) توجيه الحائز نحو التدابير العلمي للعمل للحصول على اكبر انتاجية ممكنة عن طريق :
— استعمال البذار المؤصل والصروق المحسنة •
— استعمال الاسمدة •
— مكافحة الاوبئة والحشرات •
— مكننة وتحديث الاعمال الزراعية •
— اتباع دورة زراعية مناسبة •
— مسك محاسبة لاستثمار الحيازة•
٣) اعتماد زراعة الانواع الملائمة للتربة والتي تحتاجها الاسواق الداخلية والخارجية (الخريطة الزراعية) •
٤) اطلاع الحائز بصورة منظمة على تقلبات الاسعار وميول الاسواق •

٣ — في حقل تسويق الانتاج :

١) تحسين طرق التوضيب وتوحيد وتحديد المواصفات والانخاب ووسائل التوضيب والتعبئة •
٢) تدابير شبكات التوزيع •
٣) تدابير صناعة التبريد ومستودعات حفظ المنتوجات الزراعية •
٤) تشجيع تصدير الانتاج الزراعي بشتى الوسائل •

دور القطاع العام في التنمية الزراعية

ان تدخل القطاع العام اصبح امرا لا بد منه للمساهمة في ايجاد الحلول اللازمة:

— لحل المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي نتيجة للمعوقات الطبيعية والهيكلية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية •

— لتشجيع التثميرات في المشاريع الزراعية ، نظرا لان مردود الاموال الموظفة في المشاريع الزراعية هو اقل بكثير من مثيله في باقي القطاعات •

وسائل تدخل القطاع العام في التنمية الزراعية

١ — توجيه المزارعين نحو انتاج محاصيل تتطلبها الاسواق في الداخل والخارج وذلك باعتماد :

- المشوتات الاقتصادية المختلفة : تأمين الحبوب والبذور والعروق المحسنة — اسعار وقروض تشجيعية •
- حماية الانتاج الوطني من المزاحمة الاجنبية ولا سيما من الاسعار الاغراقية وذلك باعتماد روزنامة زراعية •
- تشجيع تصليح المحاصيل الزراعيـــة •
- تشجيع تصدير فائض الانتاج — بالسعي لايجاد اسواق جديـــدة وعقد اتفاقات اقتصادية وتجارة متكافئة مع البلدان الاخرى •

٢ — تصميم التجهيزات الاساسية للقطاع الريفي والزراعي عن طريـــق :

- تنفيذ مشاريع الري الكبرى واستثمارها باقرب وقت وبافضل السبل •
- تنفيذ شبكات تصريف وبدل الميـــاه •
- تركيز اجهزة الهندسة الريفية وتأمين مياه الشفة والطاقة الكهربائية•
- شق الطرق الزراعية وتسهيل سبل المواصلات بين المناطق الزراعية والطرق العامـــة •
- توسيع الرقعة الزراعية بعد اعادة النظر في نظم التسليف المتبعـــة حاليا على ان تحل الافضلية للاراضي القابلة للري •
- انشاء اسواق الخاضر والفاكهة واللحـــوم •
- تصميم المسالخ الحديثـــــة •
- انشاء وتجهيز مرافيء الصيد البحـــري •

٣ — الاجراءات العملية لانماء مختلف الحقول الزراعيـــة •

في حقل الثروة الحيوانيـــة :

١ — زيادة عدد الابقار الحلوب وتحسين انتاجها :

- قروض مالية لشراء انواع محسنة •
- قروض لبنـــاء زرائب •
- تأمين اعلاف باسعار معتدلـــة •
- تأمين تصريف الانتاج باسعار عادلـــة •
- تقوية التلقيح الاصطناعي وتطويره وتعميمـــه •

•••/••

٢ — تحسين تربية وانواع الغنم والماعز لجهة انتاج الحليب •
— تأمين الاعلاف باسعار معتدلة •
— توزيع ذكور مؤصلة •
— تعميم التلقيح الاصطناعي عند الغنم •
— استبدال الماعز البلدي بالماعز الشامي وتشجيع تربيته •
٣ — مواصلة الاهتمام بصناعة الدواجن والعمل على تطويرها •
٤ — تشجيع وتحسين تربية الخيول العربية وتزويد مراكز التزو بالجياد الاصيلة •
٥ — زيادة عدد الحيوانات المعدة للحم •
٦ — التوسع في زراعة النباتات العلفية •
٧ — الوقاية الصحية :

— مكافحة الامراض الحيوانية السارية المنتشرة في لبنان بصورة عامة ودقيقة •
— مكافحة ومعالجة الطفيليات (الخارجية والداخلية) والامراض الناتجة عنها •
— دراسة وتحديد الامراض الحيوانية المشتركة بين الانسان والحيوان واتخاذ التدابير اللازمة للقضاء عليها •
— انشاء مختبر مركزي ومختبرات اقليمية لتشخيص وتحديد الاصابات ومتابعة تطور الامراض بغية التمكن من وضع برنامج مكافحة فعالة •

٨ — تصنيع المنتجات الحيوانية :

— تشجيع قيام صناعات وطنية للانتاج الحيواني وتسهيل وتنظيم عمليات التصريف والتسويق •

في حقل الاشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية :

— تأمين اغراس وشتول وبذور مؤصلة ذات انتاجية مرتفعة مرغوبة في الاسواق وقابلة للتحويل والحفظ والتصنيع •
— تزيين الحدائق العامة وجوانب الطرق •
— تشجيع الزراعات في البيوت الزجاجية والبلاستيكية •
— تكثيف الزراعات المهمة للحصول على اوفر انتاج في اقل مساحة •

في حقل وقاية المزروعات :

— مكافحة الآفات الزراعية •
— مكافحة الاعشاب الضارة •
— تأمين المزروعات ضد الكوارث الطبيعية •
— تعميم مصدات الرياح •

في حقل الاحراج والثروة الطبيعية :

- زيادة المساحة المحرجة .
- تعهد وصيانة الاحراج القائمة .
- تنظيم استثمار موارد البحار .
- تشجيع تربية الاسماك في الانهر والبحيرات بغية زيادة هذه الثروة .
- تنظيم الصيد البري وحماية الطرائد المفيدة .

في حقل الارشاد والتعليم الزراعي :

- توعية المزارعين نحو استعمال الطرق المجددة في الانتاج الزراعي .
- اعداد وتدريب ايدي عاملة زراعية متخصصة .
- نشر التعليم الزراعي على مختلف المستويات وبمختلف الوسائل .
- تعميم الارشاد على جميع المناطق اللبنانية .
- ارشاد المزارعين .

في حقل التعاون الزراعي :

- نشر التوعية والاعلام التعاوني .
- تركيز التعاونيات القائمة .
- تأسيس تعاونيات زراعية جديدة .
- تأسيس تعاونيات استهلاكية وفي قطاعات اخرى .
- انشاء اتحادات تعاونية وتنظيمات زراعية .
- تنفيذ وتعميم التسليف التعاوني .

في حقل الاقتصاد الزراعي والاحصاء :

- حماية الانتاج الوطني بتطبيق روزنامة زراعية .
- دراسة اسعار كلفة المحاصيل الزراعية بغية تخفيضها الى اقصى حد ممكن .
- وضع الاحصاءات الزراعية (الاحصاء الزراعي الشامل والاحصاءات الجارية) .
- وضع التنبوءات المتعلقة بمتطلبات الاسواق بغية توجيه الانتاج .

في حقل التسويق الزراعي :

- تحسين شبكات التوزيع واختصارها .
- تحديد المواصفات والانتخاب والتوضيب .
- انشاء اسواق حديثة للمنتوجات الزراعية .
- تشجيع التصدير وايجاد اسواق خارجية جديدة .

.../..

في حقل التصنيع الزراعي :

- تشجيع الصناعات الزراعية (فاكهة ، خضار ، لحوم ، مشروبات روحية) .
- انشاء معمل او اكثر لاستخراج السكر من الشمندر السكري .
- تصنيع بقايا المنتوجات النباتية والحيوانية .

في حقل العتدة الزراعية :

- انشاء محطات نموذجية لدرس وتصميم نماذج الآليات التي تتلاءم وطبيعة الارض اللبنانية .
- القيام بتجارب على عتدة مختلف العمليات الزراعية للمحاصيل الرئيسية (بطاطا ، شمندر ، بندورة ، تفاح ، حمضيات ، نباتات علفية) .

في حقل الهندسة الريفية :

- مساعدة المزارعين على وضع تصاميم حديثة للمسكن وللمزارب ولشبكات الري والطاقة الكهربائية .

سراج

الانمـــاء الزراعـــــــي

الغاية الزراعية : زيادة الدخل الفردي والوطنـــي

توسيع الرقعة الزراعية :

١- استصلاح الاراضي الخاصة
٢- استصلاح اراضي الدولة والمشاعات
٣- استصلاح اراضي الاوقاف
٤- صرف المياه

زيادة الانتاج :

٥- تأمين مياه الري وتحديث استعمالها
٦- التسميد الصحيح
٧- تأصيل النصوب والبذور وتحسينها
٨- مكافحة الافات وحماية الانتاج
٩- مكافحة الاعشاب الضارة
١٠- الخريطة الزراعية
١١- الدورة الزراعية
١٢- المراعي وانتاج الاعلاف
١٣- شبكات صادات الرياح
١٤- البيوت المكيفة ـ بلاستيكية زجاجية
١٥- الانتاج الحيواني
١٦- التحريج وحماية الاحراج
١٧- حماية البيئة الطبيعية ENVIRONNEMENT
١٨- تنظيم الاحراج وحماية الطبيعة
١٩- انشاء الحمى والمنتزهات الوطنية
٢٠- تجميل الطرق والمدن والمصايف
٢١- شؤون التغذية : تحسين تغذية اللبنانيين ـ الدراسات الزراعية والغذائية .
٢٢- المساعدات الخارجية و الداخلية
٢٣- تنظيم الحيازة الزراعية
٢٤- الصيد : صيد الاسماك وتربيتها ـ (الصيد البحري والبري والنهري)

تخفيض سعر الكلفة :

٢٥- الدارس الزراعية
٢٦- تحديث الاعمال الزراعية وتكنيتها
٢٧- التعاونيات الزراعية
٢٨- التسليف الزراعي
٢٩- الضمان الزراعي
٣٠- الابحاث الزراعية والارشاد
٣١- التعليم الزراعي
٣٢- التنظيم والبناء الريفي

.../...

تأمين التصريف الاربح :

٣٣- التوضيب
٣٤- شراء المحصول
٣٥- التصريف المحلي ـ الدعاية
٣٦- التصدير
٣٧- تصنيع الانتاج
٣٨- الدراسات الاقتصادية
٣٩- الاحصاء
٤٠- التشريع

خطة التنمية السداسية
السنوات ١٩٧٢ـ١٩٧٧

الفصل الثالث

الزراعة

٣ر١ ـ الوضع الراهن

تشكل الزراعة احد القطاعات الرئيسية من الاقتصاد اللبناني ، اذ انها تؤمن دخلا كليا او جزئيا لحوالي ٣٠ بالمئة من السكان وتساهم الى حد بعيد في تدعيم الصادرات اللبنانية . كما ان الدخل من الزراعة وتربية الماشية يمثل نسبة ١١٪ من مجموع الناتج الاهلي القائم . وتشير الاحصاءات المتوافرة الى ان مساحة الاراضي المزروعة ٢٣٥ الف هكتار منها حوالي ٦٤ الف هكتار مروية (٣٠ الف هكتار للزراعات الدائمة و٣٤ الف هكتار للزراعات السنوية) هذا مع العلم ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٧٥ الف هكتار .

لقد حقق الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ معدل زيادة سنوية بنسبة ٢ر٨ بالمئة (بالاسعار الجارية) . ويرجع ذلك الى رداءة المحاصيل في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ لانه لولا ذلك لبلغت نسبة الزيادة في تلك الفترة حوالي ٥٪ . وفيما يلي تطور الانتاج الزراعي والحيواني والاستهلاك والاستيراد والتصدير خلال الفترة المذكورة بملايين الليرات وبالاسعار الجارية كما هي واردة في الحسابات القومية .

جدول يبين تطور الانتاج الزراعي والحيواني والاستهلاك والاستيراد والتصدير

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الانتاج النباتي	٣٠٧ر١	٣٢٩ر٩	٣٥٥	٣٥٢	٣٥٠ر٥	٣٦٠ر٨
الانتاج الحيواني	٢٨٧ر٥	٣٠٥ر٦	٣٣٥ر٩	٣٠١ر٥	٣٢٠ر٨	٣٠٣ر٨
مجموع الانتاج	٥٩٤ر٦	٦٣٥ر٥	٦٩٠ر٩	٦٥٣ر٥	٦٧١ر٣	٦٦٤ر٦
المستوردات	٢٧٥ر٤	٢٧٩ر٧	٢٩٩ر٠	٣٠٦ر٩	٣٠٠ر٤	٣١٣ر٠
التسويق	٣١٤ر٩	٣٢٨ر٦	٣٣٨ر٩	٣٥٤ر٨	٣٦٨ر٢	٤١٨ر٦
استهلاك الوحدات المنزلية	٧٢١ر٠	٧٤٦ر٢	٧٩١ر٤	٧٤٧ر٥	٧٧٩ر٩	٨٤٢ر٩
الاستهلاك الوسيط	٣٥٢ر٧	٣٨٣ر٤	٤١٥ر٨	٤٠٨ر٢	٤٢٦ر٦	٤٣٨ر٥
مجموع الاستهلاك المحلي	١٠٧٣ر٧	١١٣٦ر٦	١٢٠٧ر٢	١١٥٥ر٧	١٢٠٦ر٥	١٢٨١ر٤
المصدرات	٩٥ر٨	١١٩ر٢	١٠٦ر٦	١٥٥ر٩	١٥٢ر٤	١٤٥

وتشير هذه الارقام الى انه فيما يتعلق بالانتاج النباتي كانت الزيادة السنوية في قيمته بمعدل ٣ر٣ بالمئة في فترة ١٩٦٤ — ١٩٦٦ ، وفي نفس الفترة بلغت الزيادة السنوية في قيمة الانتاج الحيواني معدل ٢ر٢ بالمئة .

بلغت قيمة الانتاج الزراعي المحلي عام ١٩٦٩ حوالي ٧٣٪ من قيمة الاستهلاك الداخلي من المواد الزراعية اى استهلاك الوحدات المنزلية مضاف اليها الاستهلاك الوسيط وقد ارتفعت قيمة المستوردات الزراعية من ٢٦٧ مليون ليرة عام ١٩٦٤ الى ٣١٣ مليون عام ١٩٦٩ وقد شكلت ١٦٪ من مجموع المستوردات في تلك السنة . اما المصدرات الزراعية التي تمثل نسبة ١٦٪ من قيمة مجموع المصدرات لعام ١٩٦٩ فقد بلغت قيمتها ٩٦ مليون ليرة عام ١٩٦٤ و ١٤٥ عام ١٩٦٩ .

وعلى الرغم من التطور الذى تحقق في هذا القطاع خلال العقد الماضي ما برحت الزراعة اللبنانية تعاني من نقاط ضعف اساسية عائدة الى الاسباب الرئيسية التالية :

— ضآلة نسبة الاراضي المروية التي تشكل ٢٨٪ فقط من الاراضي المزروعة وحوالي ١٦٪ فقط من الاراضي القابلة للزراعة وعدم ملاءمة اساليب الرى المتبعة .

— صغر حجم الحيازة الزراعية اذ تدل الاحصاءات المتوافرة ان متوسط الملكية الزراعية العائدة الى ٥٢٪ من المزارعين لا تتجاوز نصف الهكتار كما ان متوسط الملكية الزراعية لـ ٤٢٪ من المزارعين تتراوح بين نصف هكتار و ٥ر٢ هكتار .

— بطء انتشار الحركة التعاونية اذ لم يتعد عدد التعاونيات الزراعية حتى الان في لبنان الـ ٤٥ منها ثماني تعاونيات استهلاكية تضم حوالي ٤٠٠٠ عضو ولا يتعدى رأسمالها المتداول الـ ٣٠ مليون ل.ل مع العلم ان القطاع الزراعي في حاجة ماسة الى هذه التعاونيات .

— استعمال غير كاف للاساليب الزراعية الحديثة على العموم .

— عدم انتظام التسويق الزراعي .

— عدم تأصيل المواشي وعدم ملاءمة اساليب وطرق التسليف الزراعي خاصة فيما يعود الى التسليف المتوسط والطويل الامد .

وتتلخص اهم الانجازات في السنوات الست الماضية بما يلي :

— تحريج ١٦٠٠ هكتار موزعة على ٤٠ موقعا وانتاج الاغراس الحرجية اللازمة .

— استصلاح ١١١٣٦ هكتارا بواسطة ادارة المشروع الاخضر حتى نهاية عام ١٩٧٠ .

— المباشرة بتنفيذ بعض مشاريع الرى ، منها المشروع النموذجي لمنطقة صيدا ومشروع رى البقاع الجنوبي وانجاز الدراسات التفصيلية العائدة لمشروع رى القاع — الهرمل واصلاح وتوسيع شبكات الرى القائمة في مختلف المناطق والدراسات الاولية الاقتصادية والفنية العائدة لمنطقة الكورة — زغرتا .

— متابعة الاجراءات التشجيعية والوقائية وبخاصة فيما يعود الى انتاج وتوزيع الاغراس المثمرة والبذور الموصلة ومكافحة الاربئة والحشرات واعمال الارشاد والتعليم والتدريب الزراعي وتنظيم اعمال التعاونيات الزراعية ، وانشاء مكتب للانتاج الحيواني ومتابعة الابحاث العلمية الزراعية .

— انشاء مصلحة للتعاونيات في وزارة الزراعة ، ووضع واقرار معظم القوانين والانظمة المتعلقة بالاتحاد العام للجمعيات التعاونية والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

٢ر٣ الاهداف العامة للسياسة الزراعية والاجراءات المقترحة .

٣ر٢ر١ — تتلخص الاهداف العامة للسياسة الزراعية بما يلي :

أ — زيادة الانتاج الزراعي والحيواني بغية تحقيق الامور التالية :

— توفير نصيب اكبر من المواد الغذائية تلبية لحاجات الاستهلاك المحلي مع العلم انه يقدر ان تبلغ كمية الاستهلاك من المنتجات الزراعية والحيوانية ما قيمته حوالي ٢٢٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٧ بالاسعار الثابتة .

— تخفيف العجز في الميزان التجاري ، علما بانه من المتوقع تصدير ما قيمته ٢٢٦ مليون ليرة من المنتجات الزراعية والحيوانية عام ١٩٧٧ بالاسعار الثابتة .

ب — زيادة انتاجية المزارعين ومداخيلهم النقدية خاصة عن طريق تحديث الاعمال الزراعية وزيادة المساحات المروية والعمل على تشجيع الزراعات ذات المردود العالي (الزراعات الغنية التي يمكن استنباتها في مساحة صغيرة نسبيا من الارض وبقدر اكثف من العمل ورأس المال) .

٣ر٢ر٢ — تحقيقا للاهداف المذكورة اعلاه يرى ان تتخذ الاجراءات التالية في فترة السنوات الست المقبلة :

١) مباشرة تنفيذ مشاريع الري الجرى واستثمارها باقرب وقت وبأفضل السبل كما هو مبين فيما بعد (في الفقرة المتعلقة بمشاريع الري) .

٢) توسيع الرقعة الزراعية وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية عن طريق متابعة اعمال استصلاح الاراضي القابلة للزراعة بعد اعادة النظر في نظم التسليف المتبعة حاليا ، على ان تعطى الافضلية للاراضي القابلة للري واتخاذ التدابير التي من شأنها خفض كلفة الاستصلاح وتأمين فوائد اعلى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .

٣) التوسع في نشر الحركة التعاونية ودعمها عن طريق توفير الكفاءات والخبرات في مصلحة التعاونيات بالاضافة الى المساعدات والتسهيلات اللازمة للمؤسسات المعنية بهذا النشاط وخاصة فيما يعود للاتحاد الوطني للتسليف التعاوني والاتحاد العام للجمعيات التعاونية وتنظيم دورات تدريبية تعاونية في مختلف المناطق اللبنانية .

٤) تنشيط الابحاث العلمية الزراعية الجارية والقيام ببحوث علمية اخرى وخاصة التطبيقية منها والتي من شأنها ان تؤدي الى زيادة الانتاجية وتحسين نوعية الانتاج ، على ان تحدد تلك الابحاث بالاتفاق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية .

٥) تعزيز الارشاد الزراعي والعمل على تحسين كفاءة المرشدين الزراعيين بالتدريب النظري والتطبيقي ، واعتماد اساليب الارشاد التبيانية الحديثة في المناطق الزراعية لتدريب المزارعين وارشادهم ، وذلك بعد تحويل المدارس العلمية الزراعية الى مراكز تدريب .

٦) العمل على ادخال الاساليب الممكنة في المناطق الزراعية التي لم تصلها حتى الان هذه الممكنة لاسباب تتعلق بطبيعة الارض البغرافية . وذلك عن طريق انشاء المراكز التبيانية غايتها تشجيع وادخال الالات الملائمة لتلك المناطق وتدريب المزارعين على استعمالها وصيانتها .

٧) التوسع في اعمال مكافحة الافات الزراعية بعد اعادة النظر في اساليب المكافحة والعمل على اجرائها عن طريق الجمعيات التعاونية والاهلية بعد امدادها بالمعدات والمواد اللازمة .

٨) تنمية الثروة الحيوانية عن طريق شراء الماشية المؤصلة وتحسين انواع الماشية المحلية وزيادة انتاجها ومكافحة الامراض والاوبئة والعمل على تنظيم تسهيل تصدير المنتجات الحيوانية ومساعدة المنتجين والجمعيات التعاونية التي لها علاقة بالانتاج الحيواني للحصول على قروض تمكنها من شراء الماشية المحسنة .

٩) مسح الاحراج القائمة والمحافظة على الثروة الحرجية عن طريق صيانة وحفظ الاحراج الحالية وتعهد مشاريع التشجير القائمة والبالغة مساحتها ١٦٠٠ هكتار وانتاج النصبوب الحرجية وزرعها وتوزيعها على الاهالي وحماية الاحراج من الماعز . وبالاضافة الى ذلك تحريج ثلاثة الاف هكتار .

١٠) انماء الصيد البحري وتنظيمه عن طريق تشجيع انشاء تعاونيات لصيادي الاسماك وتقديم المساعدات الفنية للصيادين وتوفير معدات حديثة لصيد الاسماك واقتناء مراكب نموذجية وتدريب الصيادين على استعمالها والعمل على تحسين المنشآت المرفئية ، ودعم الابحاث المتعلقة بتربية الاسماك في المياه العذبة .

١١) دراسة انشاء مؤسسة مختلطة لتسويق المنتجات الزراعية تضم ممثلين عن المنتجين والتعاونيات الزراعية والوزارات المعنية وانشاء الهالات (اسواق الخضار والفاكهة) في المدن الرئيسية واسواق شعبية في الاحياء المكتظة في مدينة بيروت .

١٢) تنفيذ المخطط لزيادة انتاج الحرير مع العلم ان الانتاج الحالي يبلغ ١٠٠ طن من الفيالج سنويا .

١٣) دعم المؤسسات المعنية بالتسليف الزراعي وتطويرها بما يتوافق مع حاجة هذا القطاع الى القروض .

١٤) تشجيع التصنيع الزراعي عن طريق التسليف والمساعدات المختلفة ، لحل مشاكل تصريف الفائض من الانتاج الزراعي ، وللمساهمة في تطوير الصناعات الغذائية القائمة .

٣ر٣ — التثميرات

قدرت التثميرات اللازمة في السنوات الست المقبلة بستين مليون ل.ل لدعم القطاع الزراعي (باستثناء مشاريع الري) موزعة كما يلي (بالاف الليرات) .

.../...

	مجموع ٧٢ — ٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
— مراكز التبيان للتدريب والارشاد الزراعي	١٨٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠	—	—
— توسيع واعادة تكوين مدرسة الفنار الزراعية	٢٨٠	—	١٠٠	١٨٠	—	—	—
— تشجيع زراعة التوت وتربية دود الحرير	٢٨٦٠	٣٣٥	٣٨٠	٤٩٠	٤٦٠	٥٨٠	٦١٥
— مراكب نموذجية ومعدات للصيد الساحلي	٤٩٠	٢٤٥	٢٤٥	—	—	—	—
— تحريج ٣٠٠٠ هكتار	٢٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
— التنمية الريفية والتجهيزات التابعة لها	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
— التسليف الزراعي	٢٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
— تنمية الانتاج الحيواني	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
— تجهيزات ومعدات لمكافحة الاوبئة والحشرات والابحاث والتجارب	٢٦٧٠	٣٠٠	٣٧٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
	٦٠٠٠٠	٨٦٨٠	٩٤٩٥	٩٥٧٠	١٠٢٦٠	١٠٩٨٠	١١٠١٥

هذا بالاضافة الى النفقات الجارية المتكررة والتي قدرت بـ ٧٠ مليون ليرة لبنانية في الجزء الثاني من الموازنة العامة وبـ ٤٥ مليون ليرة في الجزء الاول .

٣ر٤ — مشاريع الري

٣ر٤ر١ الوضع الراهن

تعتبر مشاريع الري حجر الزاوية لزيادة الانتاج وتطوير القطاع الزراعي ولا سيما في بلد كلبنان يصنف من بين البلاد ذات الجافة ، اذ تنقطع فيه الامطار مدة سبعة اشهر متتالية .

وتشكل الامطار والثلوج المتساقطة فوق ارض لبنان المورد الوحيد للمياه حاليا ، ويبلغ المعدل السنوي للمياه المتساقطة حوالي ٩٧٠٠ مليون متر مكعب اي بمعدل ٩٧٠ الف متر مكعب سنويا لكل كيلو متر مربع واحد من الاراضي اللبنانية .

وتتوزع كمية المياه هذه على النحو التالي :

٥٦٧٥ مليون م٣ تتبخر او تتسرب الى اعماق الارض

٤٠٢٥ مليون م٣ تغذي السيلان السطحي

يتسرب من السيلان السطحي الى خارج الاراضي اللبنانية الكميات التالية :

١) باتجاه سوريا بقدر معدل تصريف نهر العاصباني بحوالي ١٤٠ مليون م٣ اي ما مجموعه ٦٥٠ مليون م٣ .

فيكون ما يمكن استعماله نظريا في لبنان في حدود ٣٣٧٥ م٣ منه ٨٢٠ مليون م٣ في فصل الشتاء و ٢٥٥٥ مليون م٣ في فصل الغزارة .

اما كمية المياه الممكن خزنها فتبلغ ٥٠٠ مليون م٣ بما فيها سد القرعون .

اما فيما يتعلق بالمياه الجوفية فقد قدرت كمية المياه المخزنة والتي يمكن نظريا استثمارها بـ ٦٠٠ مليون م٣ مع العلم انه يستثمر حاليا منها كمية تبلغ ١٦٠ مليون م٣ فقط ويبقى ٤٤٠ مليون م٣ غير مستثمرة .

وقد دلت الدراسات الاولية التي وضعت حول امكانيات بعض المناطق لجهة المياه الجوفية عن طريق حقن المياه الشتوية فيها :

في سهل عكار	١٥ مليون م٣
في نواحي بيروت	١٠ ملايين م٣
في سلسلة جبال الباروك ونيحا	٥٠ مليون م٣
في السهل الساحلي الجنوبي	٢٠ مليون م٣
في البقاع الجنوبي	٦٥ مليون م٣
	١٦٠ مليون م٣

وبذلك يصبح مجموع كمية المياه الجوفية التي يمكن استعمالها حوالي ٣٢٠ مليون م٣ .

ومما تقدم يتبين ان الكمية القصوى للمياه التي يستطيع لبنان السيطرة عليها واستعمالها في فصل الشحائح تقدر بحوالي ١٧٤٠ مليون م٣ موزعة كما يلي :

مياه السيلان السطحي	٨٢٠ مليون م٣
مياه جوفية	٣٢٠ مليون م٣
مياه مخزونة وراء السدود	٥٠٠ مليون م٣
مياه الينابيع تحت البحر	١٠٠ مليون م٣
المجموع	١٧٤٠ مليون م٣

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة بزراعات دائمة ٧٤٦١١ هكتارا منها ٢١٧٨٦ هكتارا مروية و٤٤٩٠٥ هكتارا غير مروية . كما ان مساحة الاراضي المزروعة بزراعات سنوية تبلغ ١٤١٥٨٧ هكتارا منها ٣٤٢٩٣ هكتارا مروية و١٠٧٢٩٤ هكتارا غير مروية . وبذلك يكون مجموع الاراضي المزروعة حاليا ٢١٦٢٧٨ هكتارا منها ٦٤٠٧٩ هكتارا مروية و١٥٢١٩٩ هكتارا غير مروية . ويمكن في حال تنفيذ مشاريع الري الكبرى زيادة مساحة الاراضي المروية الى ١٣٠ الف هكتار كما هو مفصل فيما بعد .

اما بالنسبة لمجموع الاراضي القابلة للزراعة فالمعلومات المتوافرة حولها غير مكتملة اذ ان تصنيف التربة لمجمل الاراضي اللبنانية لم ينته بعد ، غير انه يمكن تقدير مجموع الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة من كافة الفئات بحوالي ٤٠٠ الف هكتار منها ٦٤ الف هكتار مروية حاليا . اما كميات المياه المتوافرة في فصل الشحائح (بعد طرح كمية المياه الضرورية للشرب) فهي على كل حال لا تكفي الا لري مساحة لا تتعدى الـ ٢٠٠ الف هكتار في احسن الحالات .

اما بشأن اساليب الري فعلى الرغم من ان الطرق المتبعة تختلف بين منطقة واخرى فانه يمكن القول اجمالا بان هناك هدرا كبيرا في المياه اكان ذلك ناتجا عن سوء ضبط الاقنية او عن الطرق المستعملة للري .

٣ر٤ر٢ — الاجراءات العامة والمشاريع المقترحة

يقضي برنامج العمل للسنوات الست المقبلة ، القيام بما يلي :

— اكمال دراسات وتصنيف التربة في المناطق اللبنانية كافة والتي من شأنها ان تحدد المناطق ذات التربة الغنية او المتوسطة او الفقيرة مما يساعد على الاختيار في مشاريع الري ودرس مشاكل الاراضي الكلسية وامكانية استعمالها في الزراعة .

— **الانتهاء** من وضع الاحصاء الشامل المياه في لبنان وتكليف ادارة خاصة باعمال الاحصاء ومتابعتها باستمرار .

— متابعة الدراسات التي تهدف الى زيادة كمية المياه السنوية وحصرها وتخزينها والتي يمكن استعمالها للرى عن طريق انشاء السدود والبحيرات الجبلية وتخزين مياه الامطار في الخزانات الجوفية كما ينبغي متابعة دراسات تحليه مياه البحر والامطار الاصطناعية وتحويل مياه الامطار من حوض الى آخر على ان يتم تنفيذ هذه المشاريع على اسس اقتصادية .

— متابعة وزيادة عدد التجارب في المختبرات والحقول في المناطق الزراعية للقيام بحسابات عن كمية المياه اللازمة لكل نوع من انواع المزروعات وذلك لتوفير المياه وتنظيم تصريفها وفقا للحاجة .

— درس افضل السبل لوضع رسم على استعمال المياه بالنسبة للخدمات المقدمة للمزارعين ووضع تشريع جديد لتملك واستعمال وتوزيع المياه سهل التطبيق يهدف فيما يهدف الى تحقيق توزيع عادل للمياه ويحد من الهدر في استعمالها .

— انشاء الاقنية الترابية وتحسين الاساليب والطرق الفنية لتوزيع المياه وايصالها الى مراكز الاستهلاك .

— تنفيذ مشاريع الرى الكبرى وانشاء الاجهزة الفنية والاستثمارية اللازمة لذلك وهذه المشاريع هي :

أ — مشروع رى لبنان الجنوبي

يهدف المشروع في مرحلته النهائية الى رى ٣٣٠٠٠ هكتار في لبنان الجنوبي ومن الملحوظ ان يباشر بالدراسات الاقتصادية والفنية ضمن مشروع مشترك مع الصندوق الخاص للامم المتحدة خلال عام ١٩٧٢ وينتظر ان تنتهي الدراسات والتجارب والمشروع النموذجي لرى ١٢٠٠ هكتار في منطقة صيدا واعادة تنظيم رى ٦٠٠٠ هكتار في منطقة القاسمية في غضون السنوات الثلاث الاول من البرنامج وان يباشر بتنفيذ المرحلة الاولى من المشروع فيما بعد :

ب — مشروع رى البقاع الجنوبي

تبلغ المساحة المروية حاليا في سهل البقاع الجنوبي بصورة غير منتظمة حوالي ١٠ الاف هكتار ويهدف مشروع رى البقاع الجنوبي الى تنظيم رى المساحة المذكورة والى زيادة المساحة المروية بحوالي ١٣ الف هكتار فيصبح مجموع المساحة المروية ٢٣ الف هكتار .

وتبلغ كمية المياه اللازمة لهذا المشروع ١٤٠ مليون م م ٣ منها ٣٠ مليون م م ٣ من بحيرة القرعون و٧٤ مليون م م ٣ من المياه الجوفية و٣٦ مليون م م ٣ من المياه السطحية ويلحظ البرنامج متابعة تنفيذ الاقنية الرئيسية ومحطات الضخ ورى ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ هكتار خلال السنوات الست المقبلة .

ج — مشروع ري القاع المرمل من نهر العاصي

يهدف المشروع الى ري مساحة ٦ الاف هكتار من مياه العاصي على ان ينفذ المشروع على مرحلتين .

المرحلة الاولى : ري مساحة ٤ الاف هكتار بواسطة الجاذبية منها ٢٥٠٠ هكتار في القاع و١٥٠٠ هكتار في المرمل .

المرحلة الثانية: ري مساحة ٢٠٠٠ هكتار بالضخ منها ١٥٠٠ هكتار في القاع و٥٠٠ هكتار في المرمل . ويلاحظ البرنامج تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع .

د — مشروع ري عكار

يرمي المشروع الى ري مساحات جديدة في عكار تبلغ ٤ الاف هكتار وتحسين ري ٦٠٠٠ هكتار مروية حاليا بصورة غير منتظمة ، وتحسين ري ٢٣٠٠ هكتار في سهل البقيعة .

هـ — مشروع ري الكورة — زغرتا :

يهدف المشروع الى ري مساحة ٧٢٠٠ هكتار تقريبا من مياه سد دير بحشتار الملحوظ تنفيذه على نهر الصفور بسعة ٤٠ مليون م٣ ، ومد الشبكة اللازمة لري المساحات المذكورة . ويلاحظ البرنامج تنفيذ المنشآت الرئيسية منه خلال الست سنوات المقبلة علما بان مدة تنفيذ كامل مراحل المشروع كما حددتها الدراسات الاولية هي ١٥ عاما .

٣ر٤ر٣ — التثميرات

قدرت التثميرات المطلوبة للسنوات الست المقبلة بـ ٢٠٢ مليون ل.ل موزعة كما يلي : بملايين الليرات)

	مجموع ٧٢-٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مشروع ري لبنان الجنوبي	٤٠	٥	٥	٥	٧	٧	١١
مشروع ري البقاع الجنوبي	٧٠	٦	١٠	١٠	١٢	١٦	١٦
مشروع القاع — المرمل	٣٠	٥	٩	١٠	٢	٢	٢
مشروع ري الكورة — زغرتا	٤٠	١	٢	٦	٦	١٣	١٢
مشروع ري سهل عكار	١٠	—	١	٢	٢	٢	٣
منا ريع الري السنوية	١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المجموع	٢٠٢	١١	٢١	٣٥	٣١	٤٢	٤٦

وزارة الزراعـــــــة

الوزير

معـــــالي وزير التصميم العام

عـ ١٠٩٤

بيروت في ٢٣ شباط ١٩٧٢

الموضوع : طلب انتداب رئيس مصلحة التخطيط في وزارة التصميم الدكتور ريمي شامي لحضور اجتماع عام "لتحديد الخطوط العريضة للخطة الزراعية وتوزيع المهام وتنسيق اعمال الادارات المختلفة المعنية".

وزارة التصميم العام
تاريخ الدخول ٢٤/٢/١٩٧٢
الرقم ٤٠٦٤

بعد اقرار خطة التنمية السداسية من قبل الحكومة وتأكيدا لحسن تطبيقها تعقد هذه الوزارة اجتماع عمل موضوعه " تحديد الخطوط العريضة للخطة الزراعية وتوزيع المهام وتنسيق اعمال الادارات المختلفة المعنية ".

وذلك يومي الجمعة والسبت في ٣ و ٤ اذار ١٩٧٢ في فندق البستـــــان بيت مري .

ورغبة منا في تنسيق الاعمال بين جميع المصالح المعنية منعا لهدر الطاقات والامكانيات المادية .

نرجو منكم انتداب الدكتور ريمي شامي رئيس مصلحة التخطيط في وزارتكم لحضور هذا الاجتماع الهام وتقديم المعلومات التي لديه وابداء الاقتراحات اللازمة والآيلة الى حسن تنفيذ الخطة التي نسعى الى وضعها لتكون اساسا لسياسة زراعية متكاملة مع الخطة السداسية العامة .

تجدون ربطا المستندات اللازمة والمتعلقة بهذا الاجتماع .

١ ــ لائحة بالمشاريع والمهام المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي تشمل النشاطات التي يقوم بها الحقل العام ــ مستند رقم ١ .

٢ــ نسخة عن الخطة الزراعية كما جاءت في خطة التنمية السداسية التي اقرتها الحكومة ــ مستند رقم ٢

٣ــ استمارة نموذجية تبين المعلومات اللازمة والمتعلقة بكل مهمة او مشـــروع وارد في الخطة الزراعية ــ مستند رقم ٣ .

(يرجى تحضير المشاريع المتعلقة بادارتكم على هذا النموذج)

٤ــ لائحة باسماء الادارات المشتركة بالاجتماع وباسماء الممثلين عن كل منهـــا مستند رقم ٤ .

وزيـــر الزراعـــــة

كمـال خوري

السيد ريمي شامي
رئيس مصلحة التخطيط
٥/٢/٧٢

سراج

الانمـــاء الزراعـــــــي

الفعالية الزراعية : زيادة الدخل الفردي والوطنـــي

توسيع الرقعة الزراعية :

١= استصلاح الاراضي الخاصة
٢= استصلاح اراضي الدولة والمشاعات
٣= استصلاح اراضي الاوقاف
٤= صرف المياه

زيادة الانتاج :

٥= تأمين مياه الري وتحديث استعمالها
٦= التسميد الصحيح
٧= تأصيل النصوب والبذور وتعميمها
٨= مكافحة الافات وحماية الانتاج
٩= مكافحة الاعشاب الضارة
١٠= الخريطة الزراعية
١١= الدورة الزراعية
١٢= المراعي وانتاج الاعلاف
١٣= شبكات صادات الرياح
١٤= البيوت المكيفة ـ بلاستيكية زجاجية
١٥= الانتاج الحيواني
١٦= التحريج وحماية الاحراج
١٧= حماية البيئة الطبيعية ENVIRONNEMENT
١٨= تنظيم الاحراج وحماية الطبيعة
١٩= انشاء الحمى والمنتزهات الوطنية
٢٠= تجميل الطرق والمدن والمصايف
٢١= شؤون التغذية : تحسين تغذية اللبنانيين ـ الدراسات الزراعية والغذائية .
٢٢= المساعدات الخارجية و الداخلية
٢٣= تنظيم الحيازة الزراعية
٢٤ الصيد : صيد الاسماك وتربيتها ـ (الصيد البحري والبري والنهري)

تخفيض سعر الكلفة :

٢٥= الطرق الزراعية
٢٦= تحديث الاعمال الزراعية وتكنيتها
٢٧= التعاونيات الزراعية
٢٨= التسليف الزراعي
٢٩= الضمان الزراعي
٣٠= الابحاث الزراعية والارشاد
٣١= التعليم الزراعي
٣٢= التنظيم والبناء الريفي

.../...

تأمين التصريف الاربح :

٣٣- التوضيب
٣٤- شراء المحصول
٣٥- التصريف المحلي ـ الدعاية
٣٦- التصدير
٣٧- تصنيع الإنتاج
٣٨- الدراسات الاقتصادية
٣٩- الاحصاء
٤٠- التشريع

أ.ط.

خطة التنمية السداسية
السنوات ١٩٧٢ـ١٩٧٧

الفصل الثالث

الزراعة

٣ر١ ـ الوضع الراهن

تشكل الزراعة احد القطاعات الرئيسية من الاقتصاد اللبناني ، اذ انها تؤمن دخلا كليا او جزئيا لحوالي ٣٠ بالمئة من السكان وتساهم الى حد بعيد في تدعيم الصادرات اللبنانية . كما ان الدخل من الزراعة وتربية الماشية يمثل نسبة ١١٪ من مجموع الناتج الاهلي القائم . وتشير الاحصاءات المتوافرة الى ان مساحة الاراضي المزروعة ٢٣٥ الف هكتار منها حوالي ٦٤ الف هكتار مروية (٣٠ الف هكتار للزراعات الدائمة و٣٤ الف هكتار للزراعات السنوية) هذا مع العلم ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة تقدر بحوالي ١٧٥ الف هكتار .

لقد حقق الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ معدل زيادة سنوية بنسبة ٢ر٨ بالمئة (بالاسعار الجارية) . ويرجع ذلك الى رداءة المحاصيل في عامي ١٩٦٨ و١٩٦٦ لانه لولا ذلك لبلغت نسبة الزيادة في تلك الفترة حوالي ٥٪ . وفيما يلي تطور الانتاج الزراعي والحيواني والاستهلاك والاستيراد والتصدير خلال الفترة المذكورة بملايين الليرات وبالاسعار الجارية كما هي واردة في الحسابات القومية .

جدول يبين تطور الانتاج الزراعي والحيواني والاستهلاك والاستيراد والتصدير

/	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الانتاج النباتي	٣٠٧ر١	٣٢٩ر٩	٣٥٥	٣٥٢	٣٥٠ر٥	٣٦٠ر٨
الانتاج الحيواني	٢٨٧ر٥	٣٠٥ر٦	٣٣٥ر٩	٣٠١ر٥	٣٢٠ر٨	٣٠٣ر٨
مجموع الانتاج	٥٩٤ر٦	٦٣٥ر٥	٦٩٠ر٩	٦٥٣ر٥	٦٧١ر٣	٦٦٤ر٦
المستوردات	٢٧٥ر٤	٢٧٩ر٧	٢٩٩ر٠	٣٠٦ر٩	٣٠٠ر٤	٣١٣ر٠
التسويق	٣١٤ر٩	٣٢٨ر٦	٣٣٨ر٩	٣٥٤ر٨	٣٦٨ر٢	٤١٨ر١
استهلاك الوحدات المنزلية	٧٢١ر٠	٧٤٦ر٢	٧٩١ر٤	٧٤٧ر٥	٧٧٩ر٩	٨٤٢ر٩
الاستهلاك الوسيط	٣٥٢ر٧	٣٨٣ر٤	٤١٥ر٨	٤٠٨ر٢	٤٢٦ر٦	٤٣٨ر٥
مجموع الاستهلاك المحلي	١٠٧٣ر٧	١١٣٢ر٦	١٢٠٧ر٢	١١٥٥ر٧	١٢٠٦ر٥	١٢٨١ر٤
المصدرات	٩٥ر٨	١١٩ر٢	١٠٦ر٦	١٥٥ر٩	١٥٢ر٤	١٤٥

وتشير هذه الارقام الى انه فيما يتعلق بالانتاج النباتي كانت الزيادة السنوية في قيمته بمعدل ٣ر٣ بالمئة في فترة ١٩٦٤ — ١٩٦٩ ، وفي نفس الفترة بلغت الزيادة السنوية في قيمة الانتاج الحيواني معدل ٢ر٢ بالمئة .

بلغت قيمة الانتاج الزراعي المحلي عام ١٩٦٩ حوالي ٧٣٪ من قيمة الاستهلاك الداخلي من المواد الزراعية اى استهلاك الوحدات المنزلية مضاف اليها الاستهلاك الوسيط وقد ارتفعت قيمة المستوردات الزراعية من ٢٦٧ مليون ليرة عام ١٩٦٤ الى ٣١٣ مليون عام ١٩٦٩ وقد شكلت ١١٪ من مجموع المستوردات في تلك السنة . اما المصدرات الزراعية التي تمثل نسبة ١٦٪ من قيمة مجموع المصدرات لعام ١٩٦٩ فقد بلغت قيمتها ٩٦ مليون ليرة عام ١٩٦٤ و ١٤٥ عام ١٩٦٩ .

وعلى الرغم من التطور الذى تحقق في هذا القطاع خلال العقد الماضي ما برحت الزراعة اللبنانية تعاني من نقاط ضعف اساسية عائدة الى الاسباب الرئيسية التالية :

— ضآلة نسبة الاراضي المروية التي تشكل ٢٨٪ فقط من الاراضي المزروعة وحوالي ١٦٪ فقط من الاراضي القابلة للزراعة وعدم ملاءمة اساليب الرى المتبعة .

— صغر حجم الحيازة الزراعية اذ تدل الاحصاءات المتوافرة ان متوسط الملكية الزراعية العائدة الى ٥٢٪ من المزارعين لا تتجاوز نصف الهكتار كما ان متوسط الملكية الزراعية لـ ٤٢٪ من المزارعين تتراوح بين نصف هكتار و ٥ر٢ هكتار .

— بطء انتشار الحركة التعاونية اذ لم يتعد عدد التعاونيات الزراعية حتى الان في لبنان الـ ٤٥ منها ثماني تعاونيات استهلاكية تضم حوالي ٤٠٠٠ عضو ولا يتعدى رأسمالها المتداول الـ ٣٠ مليون ل.ل مع العلم ان القطاع الزراعي في حاجة ماسة الى هذه التعاونيات .

— استعمال غير كاف للاساليب الزراعية الحديثة على الصعد .

— عدم انتظام التسويق الزراعي .

— عدم تأصيل المواشي وعدم ملاءمة اساليب وطرق التسليف الزراعي خاصة فيما يعود الى التسليف المتوسط والطويل الامد .

وتتلخص اهم الانجازات في السنوات الست الماضية بما يلي :

— تحريج ١٦٠٠ هكتار موزعة على ٤٠ موقعا وانتاج الاغراس الحرجية اللازمة .

— استصلاح ١١١٣٦ هكتارا بواسطة ادارة المشروع الاخضر حتى نهاية عام ١٩٧٠ .

— المباشرة بتنفيذ بعض مشاريع الرى ، منها المشروع النموذجي لمنطقة صيدا ومشروع رى البقاع الجنوبي وانجاز الدراسات التفصيلية العائدة لمشروع رى القاع — الهرمل واصلاح وتوسيع شبكات الرى القائمة في مختلف المناطق والدراسات الاولية الاقتصادية والفنية العائدة لمنطقة الكورة — زغرتا .

— متابعة الاجراءات التشجيعية والوقائية وبخاصة فيما يعود الى انتاج وتوزيع الاغراس المثمرة والبذور المؤصلة ومكافحة الاوبئة والحشرات واعمال الارشاد والتعليم والتدريب الزراعي وتنظيم اعمال التعاونيات الزراعية ، وانشاء مكتب للانتاج الحيواني ومتابعة الابحاث العلمية الزراعية .

— انشاء مصلحة للتعاونيات في وزارة الزراعة ، ووضع واقرار معظم القوانين والانظمة المتعلقة بالاتحاد العام للجمعيات التعاونية والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني .

٢ر٣ الاهداف العامة للسياسة الزراعية والاجراءات المقترحة .

٣ر٢ر١ — تتلخص الاهداف العامة للسياسة الزراعية بما يلي :

أ — زيادة الانتاج الزراعي والحيواني بغية تحقيق الامور التالية :

— توفير نصيب اكبر من المواد الغذائية تلبية لحاجات الاستهلاك المحلي مع العلم انه يقدر ان تبلغ كمية الاستهلاك من المنتجات الزراعية والحيوانية ما قيمته حوالي ٢٢٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٧ بالاسعار الثابتة .

— تخفيف العجز في الميزان التجاري ، علما بانه من المتوقع تصدير ما قيمته ٢٢٦ مليون ليرة من المنتجات الزراعية والحيوانية عام ١٩٧٧ بالاسعار الثابتة .

ب — زيادة انتاجية المزارعين ومداخيلهم النقدية خاصة عن طريق تحديث الاعمال الزراعية وزيادة المساحات المروية والعمل على تشجيع الزراعات ذات المردود العالي (الزراعات الغنية التي يمكن استنباتها في مساحة صغيرة نسبيا من الارض وبقدر اكثف من العمل ورأس المال) .

٣ر٢ر٢ — تحقيقا للاهداف المذكورة اعلاه يرى ان تتخذ الاجراءات التالية في فترة السنوات الست المقبلة :

١) مباشرة تنفيذ مشاريع الري الكبرى واستثمارها باقرب وقت وبأفضل السبل كما هو مبين فيما بعد (في الفقرة المتعلقة بمشاريع الري) .

٢) توسيع الرقعة الزراعية وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية عن طريق متابعة اعمال استصلاح الاراضي القابلة للزراعة بعد اعادة النظر في نظم التسليف المتبعة حاليا ، على ان تعطى الافضلية للاراضي القابلة للري واتخاذ التدابير التي من شأنها خفض كلفة الاستصلاح وتأمين فوائد اعلى للمستثمرين الاقتصادي والاجتماعي .

٣) التوسع في نشر الحركة التعاونية ودعمها عن طريق توفير الكفاءات والخبرات في مصلحة التعاونيات بالاضافة الى المساعدات والتسهيلات اللازمة للمؤسسات المعنية بهذا النشاط وخاصة فيما يعود للاتحاد الوطني للتسليف التعاوني والاتحاد العام للجمعيات التعاونية وتنظيم دورات تدريبية تعاونية في مختلف المناطق اللبنانية .

٤) تنشيط الابحاث العلمية الزراعية التجارية والقيام ببحوث علمية اخرى وخاصة التطبيقية منها والتي من شأنها ان تؤدي الى زيادة الانتاجية وتحسين نوعية الانتاج ، على ان تحدد تلك الابحاث بالاتفاق مع المجلس الوطني للبحوث العلمية .

٥) تعزيز الارشاد الزراعي والعمل على تحسين كفاءة المرشدين الزراعيين بالتدريب النظري والتطبيقي ، واعتماد اساليب الارشاد التبيانية الحديثة في المناطق الزراعية لتدريب المزارعين وارشادهم ، وذلك بعد تحويل المدارس العلمية الزراعية الى مراكز تدريب .

٦) العمل على ادخال الاساليب الممكنة في المناطق الزراعية التي لم تصلها حتى الان هذه الممكنة لاسباب تتعلق بطبيعة الارض الجغرافية . وذلك عن طريق انشاء المراكز التبيانية غايتها تشجيع وادخال الالات الملائمة لتلك المناطق وتدريب المزارعين على استعمالها وصيانتها .

٧) التوسع في اعمال مكافحة الافات الزراعية بعد اعادة النظر في اساليب المكافحة والعمل على اجرائها عن طريق الجمعيات التعاونية والاهلية بعد امدادها بالمعدات والمواد اللازمة .

٨) تنمية الثروة الحيوانية عن طريق شراء الماشية المؤصلة وتحسين انواع الماشية المحلية وزيادة انتاجها ومكافحة الامراض والاوبئة والعمل على تنظيم تسهيل تصدير المنتجات الحيوانية ومساعدة المنتجين والجمعيات التعاونية التي لها علاقة بالانتاج الحيواني للحصول على قروض تمكنها من شراء الماشية المحسنة .

٩) مسح الاحراج القائمة والمحافظة على الثروة الحرجية عن طريق صيانة وحفظ الاحراج الحالية وتعهد مشاريع التحريج القائمة والبالغة مساحتها ١٦٠٠ هكتار وانتاج النصيبوب الحرجية وزرعها وتوزيعها على الاهالي وحماية الاحراج من الماعز . وبالاضافة الى ذلك تحريج ثلاثة الاف هكتار .

١٠) انماء الصيد البحري وتنظيمه عن طريق تشجيع انشاء تعاونيات لصيادي الاسماك وتقديم المساعدات الفنية للصيادين وتوفير معدات حديثة لصيد الاسماك واقتناء مراكب نموذجية وتدريب الصيادين على استعمالها والعمل على تحسين المنشآت المرفئية ، ودعم الابحاث المتعلقة بتربية الاسماك في المياه العذبة .

١١) دراسة انشاء مؤسسة مختلطة لتسويق المنتجات الزراعية تضم ممثلين عن المنتجين والتعاونيات الزراعية والوزارات المعنية وانشاء الهالات (اسواق الخضار والفاكهة) في المدن الرئيسية واسواق شعبية في الاحياء المكتظة في مدينة بيروت .

١٢) تنفيذ المخطط لزيادة انتاج الحرير مع العلم ان الانتاج الحالي يبلغ ١٠٠ طن من الفيالج سنويا .

١٣) دعم المؤسسات المعنية بالتسليف الزراعي وتطويرها بما يتوافق مع حاجة هذا القطاع الى القروض .

١٤) تشجيع التصنيع الزراعي عن طريق التسليف والمساعدات المختلفة ، لحل مشاكل تصريف الفائض من الانتاج الزراعي ، وللمساهمة في تطوير الصناعات الغذائية القائمة .

٣ر٣ — التثميرات

قدرت التثميرات اللازمة في السنوات الست المقبلة بستين مليون ل.ل لدعم القطاع الزراعي (باستثناء مشاريع الري) موزعة كما يلي (بالاف الليرات) .

	مجموع ٧٢ — ٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
— مراكز التبيان للتدريب والارشاد الزراعي	١٨٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٤٠٠	—	—
— توسيع واعادة تكوين مدرسة الفنار الزراعية	٢٨٠	—	١٠٠	١٨٠	—	—	—
— تشجيع زراعة التوت وتربية دود الحرير	٢٨٦٠	٣٣٥	٣٨٠	٤٩٠	٤٦٠	٥٨٠	٦١٥
— مراكب نموذجية ومعدات للصيد الساحلي	٤٩٠	٢٤٥	٢٤٥	—	—	—	—
— تحريج ٣٠٠٠ هكتار	٢٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
— التنمية الريفية والتجهيزات التابعة لها	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
— التسليف الزراعي	٢٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
— تنمية الانتاج الحيواني	٨٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
— تجهيزات ومعدات لمكافحة الاوبئة والحشرات والابحاث والتجارب	٢٦٧٠	٣٠٠	٣٧٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
	٦٠٠٠٠	٨٦٨٠	٩٤٩٥	٩٥٧٠	١٠٢٦٠	١٠٩٨٠	١١٠١٥

هذا بالاضافة الى النفقات الجارية المتكررة والتي قدرت بـ ٧٠ مليون ليرة لبنانية في الجزء الثاني من الموازنة العامة وبـ ٤٥ مليون ليرة في الجزء الاول ٠

٣ر٤ — مشاريع الري

١ر٤ر٣ الوضع الراهن

تعتبر مشاريع الري حجر الزاوية لزيادة الانتاج وتطوير القطاع الزراعي ولا سيما في بلد كلبنان يصنف من بين البلاد نصف الجافة ، اذ تنقطع فيه الامطار مدة سبعة اشهر متتالية ٠

وتشكل الامطار والثلوج المتساقطة فوق ارض لبنان المورد الوحيد للمياه حاليا ، ويبلغ المعدل السنوي للمياه المتساقطة حوالي ٩٧٠٠ مليون متر مكعب اي بمعدل ١٧٠ الف متر مكعب سنويا لكل كيلو متر مربع واحد من الاراضي اللبنانية ٠

وتتوزع كمية المياه هذه على النحو التالي :

٥٦٧٥ مليون م ٠م ٣ تتبخر او تتسرب الى اعماق الارض

٤٠٢٥ مليون م ٠م ٣ تغذي السيلان السطحي

يتسرب من السيلان السطحي الى خارج الاراضي اللبنانية الكميات التالية :

١) باتجاه سوريا يقدر معدل تصريف نهر العاصباني بحوالي ١٤٠ مليون م ٠م ٣ اي ما مجموعه ٦٥٠ مليون م ٠م ٣ ٠

فيكون ما يمكن استعماله نظريا في لبنان في حدود ٣٣٧٥ م ٠م ٣ منه ٨٢٠ مليون م ٠م ٣ في فصل الشتاء و ٢٥٥٥ مليون م ٠م ٣ في فصل الغزارة ٠

اما كمية المياه الممكن خزنها فتبلغ ٥٠٠ مليون م ٠م ٣ بما فيها سد القرعون ٠

اما فيما يتعلق بالمياه الجوفية فقد قدرت كمية المياه المخزنة والتي يمكن نظريا استثمارها بـ ٦٠٠ مليون م ٠م ٣ مع العلم انه يستثمر حاليا منها كمية تبلغ ١٦٠ مليون م ٠م ٣ فقط ويبقى ٤٤٠ مليون م ٠م ٣ غير مستثمرة ٠

وقد دلت الدراسات الاولية التي وضعت حول امكانيات بعض المناطق لجبة المياه الجوفية عن طريق حقن المياه الشتوية فيما :

في سهل عكار	١٥ مليون م ٠م ٣
في نواحي بيروت	١٠ ملايين م ٠م ٣
في سلسلة جبال الباروك ونيحا	٥٠ مليون م ٠م ٣
في السهل الساحلي الجنوبي	٢٠ مليون م ٠م ٣
في البقاع الجنوبي	٦٥ مليون م ٠م ٣
	١٦٠ مليون م ٠م ٣

وبذلك يصبح مجموع كمية المياه الجوفية التي يمكن استعمالها حوالي ٣٢٠ مليون م ٠م ٣ ٠

ومما تقدم يتبين ان الكمية القصوى للمياه التي يستطيع لبنان السيطرة عليها واستعمالها في فصل الشحائح تقدر بحوالي ١٧٤٠ مليون م٣ موزعة كما يلي :

مياه السيلان السطحي	٨٢٠ مليون م٣
مياه جوفية	٣٢٠ مليون م٣
مياه مخزونة وراء السدود	٥٠٠ مليون م٣
مياه الينابيع تحت البحر	١٠٠ مليون م٣
المجموع	١٧٤٠ مليون م٣

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة بزراعات دائمة ٧٤٦١١ هكتار منها ٢٩٧٨٦ هكتارا مروية و٤٤٩٠٥ هكتارا غير مروية . كما ان مساحة الاراضي المزروعة بزراعات سنوية تبلغ ١٤١٥٨٧ هكتارا منها ٣٤٢٩٣ هكتارا مروية و١٠٧٢٩٤ هكتارا غير مروية . وبذلك يكون مجموع الاراضي المزروعة حاليا ٢١٦٢٧٨ هكتارا منها ٦٤٠٧٩ هكتارا مروية و١٥٢١٩٩ هكتارا غير مروية . ويمكن في حال تنفيذ مشاريع الري الكبرى زيادة مساحة الاراضي المروية الى ١٣٠ الف هكتار كما هو مفصل فيما بعد .

اما بالنسبة لمجموع الاراضي القابلة للزراعة فالمعلومات المتوافرة حولها غير مكتملة اذ ان تصنيف التربة لمجمل الاراضي اللبنانية لم ينته بعد ، غير انه يمكن تقدير مجموع الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة من كافة الفئات بحوالي ٤٠٠ الف هكتار منها ٦٤ الف هكتار مروية حاليا . اما كميات المياه المتوافرة في فصل الشحائح (بعد طرح كمية المياه الضرورية للشرب) فهي على كل حال لا تكفي الا لري مساحة لا تتعدى الـ ٢٠٠ الف هكتار في احسن الحالات .

اما بشأن اساليب الري ، فعلى الرغم من ان الطرق المتبعة تختلف بين منطقة واخرى فانه يمكن القول اجمالا بان هناك هدرا كبيرا في المياه اكان ذلك ناتجا عن سوء ضبط الاقنية او عن الطرق المستعملة للري .

٣ر٤ر٢ — الاجراءات العامة والمشاريع المقترحة

يقتضي برنامج العمل السنوات الست المقبلة ، القيام بما يلي :

— اكمال دراسات وتصنيف التربة في المناطق اللبنانية كافة والتي من شأنها ان تحدد المناطق ذات التربة الغنية او المتوسطة او الفقيرة مما يساعد على الاختيار في مشاريع الري ودرس مشاكل الاراضي الفيزيائية والكيميائية واستعمالها في الزراعة .

. . . /. . .

— **الابتهاء** من وضع الاحصاء الشامل المياه في لبنان وتكليف ادارة خاصة باعمال الاحصاء ومتابعتها باستمرار .

— متابعة الدراسات التي تهدف الى زيادة كمية المياه السنوية وحصرها وتخزينها والتي يمكن استعمالها للري عن طريق انشاء السدود والبحيرات الجبلية وتخزين مياه الامطار في الخزانات الجوفية كما ينبغي متابعة دراسات تحليه مياه البحر والامطار الاصطناعية وتحويل مياه الامطار من حوض الى آخر على ان يتم تنفيذ هذه المشاريع على اسس اقتصادية .

— متابعة وزيادة عدد التجارب في المختبرات والحقول في المناطق الزراعية للقيام بحسابات عن كمية المياه اللازمة لكل نوع من انواع المزروعات وذلك لتوفير المياه وتنظيم تصريفها وفقا للحاجة .

— درس افضل السبل لوضع رسوم على استعمال المياه بالنسبة للخدمات المقدمة للمزارعين ووضع تشريع جديد لتملك واستعمال وتوزيع المياه سهل التطبيق يهدف فيما يهدف الى تحقيق توزيع عادل للمياه ويحد من الهدر في استعمالها .

— اكساء الاقنية الترابية وتحسين الاساليب والطرق الفنية لتوزيع المياه وايصالها الى مراكز الاستهلاك .

— تنفيذ مشاريع الري الكبرى وانشاء الاجهزة الفنية والاستثمارية اللازمة لذلك وهذه المشاريع هي :

أ — مشروع ري لبنان الجنوبي

يهدف المشروع في مرحلته النهائية الى ري ٣٣٠٠٠ هكتار في لبنان الجنوبي ومن الملحوظ ان يباشر بالدراسات الاقتصادية والفنية ضمن مشروع مشترك مع الصندوق الخاص للامم المتحدة خلال عام ١٩٧٢ وينتظر ان تنتهي الدراسات والتجارب والمشروع النموذجي لري ١٢٠٠ هكتار في منطقة صيدا واعادة تنظيم ري ٦٠٠٠ هكتار في منطقة القاسمية في غضون السنوات الثلاث الاول من البرنامج وان يباشر بتنفيذ المرحلة الاولى من المشروع فيما بعد :

ب — مشروع ري البقاع الجنوبي

تبلغ المساحة المروية حاليا في سهل البقاع الجنوبي بصورة غير منتظمة حوالي ١٠ الاف هكتار ويهدف مشروع ري البقاع الجنوبي الى تنظيم ري المساحة المذكورة والى زيادة المساحة المروية بحوالي ١٣ الف هكتار فيصبح مجموع المساحة المروية ٢٣ الف هكتار .

وتبلغ كمية المياه اللازمة لهذا المشروع ١٤٠ مليون م٣ منها ٣٠ مليون م٣ من بحيرة القرعون و٧٤ مليون م٣ من المياه الجوفية و٣٦ مليون م٣ من المياه السطحية ويلحظ البرنامج متابعة تنفيذ الاقنية الرئيسية ومحطات الضخ وري ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ هكتار خلال السنوات الست المقبلة .

ج — مشروع ري القاع الهرمل من نهر العاصي

يهدف المشروع الى ري مساحة ٦ الاف هكتار من مياه العاصي على ان ينفذ المشروع على مرحلتين .

المرحلة الاولى : ري مساحة ٤ الاف هكتار بواسطة الجاذبية منها ٢٥٠٠ هكتار في القاع و١٥٠٠ هكتار في الهرمل .

المرحلة الثانية: ري مساحة ٢٠٠٠ هكتار بالضخ منها ١٥٠٠ هكتار في القاع و٥٠٠ هكتار في الهرمل . ويلحظ البرنامج تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع .

د — مشروع ري عكار

يرمي المشروع الى ري مساحات جديدة في عكار تبلغ ٤ الاف هكتار وتحسين ري ٦٠٠٠ هكتار مروية حاليا بصورة غير منتظمة ، وتحسين ري ٢٣٠٠ هكتار في سهل البقيعة .

هـ — مشروع ري الكورة — زغرتا : .

يهدف المشروع الى ري مساحة ٧٢٠٠ هكتار تقريبا من مياه سد دير بحشتار الملحوظ تنفيذه على نهر الصفور بسعة ٤٠ مليون م٣ ، ومد الشبكة اللازمة لري المساحات المذكورة . ويلحظ البرنامج تنفيذ المنشآت الرئيسية منه خلال الست سنوات المقبلة علما بان مدة تنفيذ كامل مراحل المشروع كما حددتها الدراسات الاولية هي ١٥ عاما .

٣ر٤ر٣ — التشميرات

قدرت التشميرات اللازمة للسنوات الست المقبلة بـ ٢٠٢ مليون ل.ل موزعة كما يلي : بملايين الليرات)

	مجموع ٧٢-٧٧	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مشروع ري لبنان الجنوبي	٤٠	٥	٥	٥	٧	٧	١١
مشروع ري البقاع الجنوبي	٧٠	٦	١٠	١٠	١٢	١٦	١٦
مشروع القاع — الهرمل	٣٠	٥	٩	١٠	٢	٢	٢
مشروع ري الكورة — زغرتا	٤٠	١	٢	٦	٦	١٣	١٢
مشروع ري سهل عكار	١٠	—	١	٢	٢	٢	٣
مشاريع الري السنوية	١٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المجموع	٢٠٢	١١	٢١	٣٥	٣١	٤٢	٤٦

الجمهورية اللبنانية
مكتب ذوب الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مؤسسات القطاع العام